MIDDLE EAST UNIVERSITY
جامعة الشرق الأوسط

دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

2012-1989

Role of Islamic Action Front Party In the Process Of The Political Reform In Jordan

1989-2012

إعداد الطالب

أيهم هاني حياصات

إشراف:

الدكتور سعد السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

تفويض

أنا الطالب أيهم هاني حياصات أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أيهم هاني حسين حياصات

التاريخ: ٢٠ / ١ / ٢٠١٣

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هده الرسالة: "دور حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن 1989-2012".

وأجريت بتاريخ: ٣٠ / ١ / ٢٠١٣

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الدكتور سعد فيصل السعد/ مشرفاً ....
2. الدكتور فوزي أحمد تيم / عضواً ....
3. الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة/ ممتحناً خارجياً ....

الإهداء

إلى الكريم الذي منحني كل ما يملك ... ولم يدخر جهداً في تقديم الدعم لي... مادياً ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقه بإذن الله ...... وكنت الزرع الذي يعجب الزرّاع نباته...

والدي .... سر نجاحي

إلى نبع المـــــحبة والحنان والوفاء صاحبة الدعاء الدائم

إلى والدتي.... الحبيبة

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أولا وأخيرا

بتوفيق من الباري جل جلاله، وصل البحث إلى مراميه ، وهنا أرى لزاما علي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور : سعد السعد الذي كانت آراؤه وتوجيهاته القيمة لي منـــاراً أمينـــاً فمثلـــت كلماته وجهوده المستمرة دوراً فاعلاً في إخراج هذا الجهد المتواضع بصيغته النهائية ..

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، والدكتور فوزي تيم.

وإلى كل من وقف بجانبي وأرشدني إلى الطريق المستقيم..

فهرس المحتويات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور حزب جبهة العمل الإسلامي كأحد أهم مقومات عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، بما يقوم به من دور رئيسي ومهم في هذه العملية، إذ يمتلك الإمكانيات (المادية والمعنوية) والتأثير على الشارع الاردني، وهو يسهم في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن لحزب جبهة العمل الإسلامي دوراً في عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة 1989-2012

انطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ويقوم هذا المنهج على أساس تحليل وقياس طبيعة الدور الذي تقوم به جبهة العمل الإسلامي في عملية الاصلاح السياسي أو يمكن القيام به. كذلك سيتم استخدام المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لعملية الاصلاح السياسي في الاردن وتطور عمل حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني وكذلك المنهج التحليلي في دراسة وتحليل دور جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن .

وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة تاريخية بين الحكم في الأردن وبين حركة الإخوان المسلمين تعود إلى حقبة الحرب الباردة وصعود الناصرية والمد القومي منذ خمسينات القرن الماضي. وقد استعمل الحكم الهاشمي، حركة الإخوان المسلمين للتصدي للمد الناصري والقومي والشيوعي. وفي حقبة حظر النشاط الحزبي التي أعقبت ذلك بقي الإخوان المسلمون هم الجهة الوحيدة المسموح لها بالعمل السياسي وكأنها امتدادٌ للدولة، في حين تم الانقضاض على باقي التيارات السياسية خصوصاً القوميون والشيوعيون واليسار بشكل عام .

ولقد عبرت الحركة الإسلامية في الأردن عن رؤاها للاصلاح بطرق مختلفة منذ نشأتها، سواء عبر ما طرحته من شعارات او ما قدمته من رؤى، او ما صاغته من برامج وخاصة منذ عام 1989 م.

وعلى ضوء النتائج فإن الدراسي توصي بالعمل على تفعيل دور الأحزاب في عملية الإصلاح السياسي من خلال العمل على تعديل قانون الأحزاب الأردني ، وأن تتعاون الأحزاب المعارضة مع كافة قوى الحراك الوطني للخروج برؤية منفتحة نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن . وضرورة تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن من خلال تبني سياسيات حكومية تسهم في زيادة معدلات المشاركة السياسية في العمل السياسي .

Abstract

This study aimed to analyze the role of the Islamic Action Front as the most important elements of the political reform process in Jordan, what he was doing from the major role and important role in this process, as has potential (physical and moral) and the impact on the Jordanian street, which contributes to the process of political reform in the Hashemite Kingdom of Jordan

This study started from the premise that the Islamic Action Front Party role in the political reform process in Jordan during the period 1989-2012

Launched a systematic study based on the descriptive and analytical approach based on the analysis and measurement of the nature of the role played by the Islamic Action Front (IAF) in the process of political reform or it can be done. As well as the historical approach will be used in the study of the historical evolution of the political reform process in Jordan and the evolution of the work of the Islamic Action Front Party of Jordan as well as the analytical method in the study and analysis of the role of the Islamic Action Front, in the process of political reform in Jordan.

The study found that there is a historical relationship between governance in Jordan and among the Muslim Brotherhood movement dating back to the era of the Cold War and the rise of Nasiriyah and the national tide since the fifties of the last century. Hashemite rule has been used, the Muslim Brotherhood movement to address extensible Nasserist, nationalist and communist. In an era ban on partisan activity that followed remained Muslim Brotherhood are the only party allowed to operate like a political

extension of the state, while the jump on the rest of the political currents, especially the Nationalists and the Communists and the left in general.

I crossed the Islamic movement in Jordan for their visions for reform in various ways since its inception, whether through raised slogans or for its insights, or what programs drafted especially since 1989.

Based on the results, the school recommends to work on activating the role of parties in the political reform process by working to amend the law on political parties Jordanian opposition parties and to cooperate with all the forces of the national movement to get open vision towards the political reform process in Jordan. And the need to strengthen the process of political reform in Jordan through the adoption of government policies contribute to increasing rates of political participation in political action.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعد المطلب الشعبي الأردني بإجراء إصلاحات في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور في المملكة الأردنية الهاشمية مطلباً مهماً من مطالب الإصلاح السياسي. وعلى الرغم من الإعلانات الرسمية المتواصلة التي تدعو إلى الإصلاح، إلا أن عدم الرضا ما زال هو السائد بسبب عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي وبين ما تتناوله الحكومات بجدية.

لقد عبرت الحركة الإسلامية في المملكة الاردنية الهاشمية عن رؤاها للاصلاح بطرائق مختلفة منذ نشأتها، سواء عبر ما طرحته من شعارات، او ما صاغته من برامج وخاصة منذ عام 1989 م، عند مشاركتها الواسعة في الانتخابات النيابية، وتولى أحد قيادييها رئاسة المجلس لثلاث دورات متتالية، ومازالت تنفرد بالمشاركة النيابية من خلال قائمة معلنة واحدة، وبرنامج اصلاح شامل خاص بها، حيث تأسست الحركة الاسلامية منذ اليوم الاول تحت شعار "ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت" (سورة هود ، أية (88) وفي ضوء ضعف العمل الحزبي في المملكة الأردنية الهاشمية بعد عام 1989 فقد برز تأثير الاحزاب الاسلامية في المشهد السياسي الاردني والعملية السياسية حيث يبرز الدور الرئيسي للأحزاب السياسية في عمليات الإصلاح السياسي التي تتم في المملكة من خلال ما تمتلكه من وسائل تسهم بشكل رئيسي في هذه العملية، وستحاول هذه الدراسة تحليل الدور الذي يقوم به حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الإصلاح السياسي من خلال تحديد الأدوار التي قام بها الحزب في عملية الاصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في المدى الذي يقوم به حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي كأحد أدوات التنمية السياسية، فالأحزاب السياسية تعد إحدى الضمانات العملية والمؤسسية لممارسة التنمية السياسية من هنا ستحاول الدراسة الإجابة عن مدى مساهمة حزب جبهة العمل الاسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن كونه الحزب السياسي الاكثر تواجداً على الساحة السياسية الاردنية، ومواقفه من العملية السياسية، وقدرته على التأثيرعلى الرأي العام الاردني، ومدى اعتماد حزب جبهة العمل الاسلامي على رؤية وخطط تساهم في دعم مسيرة الاصلاح في الاردن خلال الفترة 1989-2012.

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما ملامح عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ؟

2- ما الدور الذي قام به حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1989-2012؟

3- ما التحديات والعقبات التي تواجه جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية؟

4- ما اثر جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن في ظل ما يسمى بالربيع العربي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور حزب جبهة العمل الإسلامي كأحد أهم مقومات عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، بما يقوم به من دور رئيسي ومهم في هذه العملية، إذ يمتلك الإمكانيات (المادية والمعنوية) والتأثير على الشارع الاردني، وهو يسهم في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال .

1- تحديد ملامح عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية.
2- دراسة الدور الذي قام به حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1989 – 2012).
3- بيان التحديات والعقبات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية .
4- بيان اثر جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن في ظل ما يسمى بالربيع العربي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن عملية الإصلاح السياسي تمثل المدخل الرئيسي لإنجاز إصلاحات وطنية شاملة تؤدي الى بناء دولة مؤسسات حديثة، تكون انعكاساً حقيقياً لقيم المجتمع، ومكرسة لتحقيق مصالحه، والنقطة الجوهرية هنا تتمثل في الانتقال بالحياة الديمقراطية من وضعها الشكلي إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلية لبناء دولة المؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة سواء بالنسبة لحزب جبهة العمل الإسلامي والرأي العام الأردني ومراكز الأبحاث

والدراسات وغيرها من الجهات التي تعنى بدراسة تأثير الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية في الأردن .

أما الأهمية العلمية لهذه الدراسة فتبرز كونها تحاول تزويد المكتبة الأردنية والعربية بدراسة تحليلية لدور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال فترة تشهد فيها المملكة تحولات سياسية برز فيها دور الجبهة كفاعل سياسي مؤثر في هذه العملية.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن لحزب جبهة العمل الإسلامي دوراً في عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة 1989-2012

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد من عودة الحياة البرلمانية والسماح للأحزاب بممارسة نشاطاتها 1989 وحتى عام 2012.

الحدود البشرية: جماعة الحزب/العامل الحكومي.

التعريفات الاجرائية:

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها هذه الدراسة وهي:

تعريف الإصلاح لغةً واصطلاحا:

في اللغة العربية : يقول ابن فارس "صَلَحَ الشيء يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد(ابن فارس،د،ت،303) ويقول ابن منظور "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه"، لغة يقال "صلحت حال الرجل" اي زال عنها فسادها". (الجر، 1973، 749) والصلاح ضد الفساد عند ابي بكر الرازي. (الرازي، 1983، 367).

اما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع

An action that improves conditions (Frenck 1983.P.568). أو تعني اعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد،أو هو تحسين الحالة أو تصليحها.(بعلبكي، 2004، ص770).

الإصلاح في اللغة يشير أيضا إلى الرتق، وسند ما هو موجود فعلا بغية تعميمه. ويمثل على ذلك بعملية اقامة دعائم لمنع انهيار المبنى المتداعي. اما الاخذ بالاصلاح كاسلوب للعمل الاجتماعي فهو ما يعرف في الادبيات الحديثة باسم "الاصلاحية." وبالتالي هو تعديل –في الحكم لتلافي كل نواحي النقص او الخلل. (الجاسور، 2004، 62).

الإصلاح السياسي: ويشير هذا المفهوم إلى التحديث السياسي وبناء الديمقراطية والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة والمساءلة وتقوية آليات المساءلة والمشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل

حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.(عساف وبني ياسين، 1997: 114)

ويعرف الاصلاح السياسي إجرائياً: على أنه مجموعة السياسات والبرامج والخطط التي تقوم بها الدولة الاردنية والمتعلقة بعملية بناء الدولة الديمقراطية والتعددية السياسية وبناء دولة المؤسسات التي تساعد في توسيع قاعدة الحريات العامة والمشاركة السياسية في العمل السياسي في الاردن .

حزب جبهة العمل الاسلامي : حزب جبهة العمل الإسلامي يعد من أكبر الاحزاب الأردنية، ينظر اليه على انه الجناح السياسي للاخوان المسلمين في الأردن، حصل على الترخيص في عام 1992، تعد الجبهة العمود الفقري للتيار الإسلامي وأكبر أحزابه السياسية وأكبر من باقي الأحزاب السياسية في الأردن.(بني ملحم،42:2010)

ويعرف اجرائياً : أنه أحد الاحزاب السياسية في الاردن ويقوم على أساس ديني ، ويمثل أكبر الاحزاب في العملية السياسية في الاردن .

الدور السياسي : يعرف محمد السيد سليم الدور بأنه: "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة". (سليم، 1989: 378)

ويشير هذا المصطلح السياسي في هذه الدراسة إلى الدور أو مجموعة الأدوار التي قام ويقوم بها حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1989-2012 ، وقد برز هذا الدور بشكل واضح بعد ثورات الربيع العربي 2010، وازداد هذا الدور وتوسع نتيجة لمواقف الحزب تجاه كثير من القضايا المحلية والعربية والدولية .

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ. الإطار النظري

يعد مفهوم الإصلاح من مفاهيم العلوم الاجتماعية المثيرة للجدل والنقاش؛ حيث أنه يتناول أحد الأساسيات الهامة في مسيرة التطور والترقي في المجتمعات البشرية ولم يقتصر معناه ودلالاته على الدوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدى ذلك إلى دوائر الثقافة والفكر والمعتقدات ومن هنا حيث جاء على لساني نبي الله شعيب عليه السلام في قوله تعالى (وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله) (سورة هود: آية 88) وأن أساس دعوته هو الإصلاح ففكرة الإصلاح أصيلة وسبيلها حكيم ولكن تعقيدات نمط العلاقات بين الأنظمة السياسية والشعوب في أمتنا، وكذلك تأثيرات البعد الدولي في أمورنا وشؤوننا، جعلت لنهج الإصلاح وطرقة اجتهادات ومنعطفات حادة. وتواجه المنطقة العربية اليوم تحديا لا يمكن تجاهله أو تأجيله ألا وهو تحدي الإصلاح الشامل والتغير العميق في شتى جوانب الدولة والمجتمعات.

ويكون الإصلاح أحياناً عملية حزبية أي أنه " عملية تعـــديل وتطـــوير فـــي العلاقـــات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، واستنادا لمفهوم التدرج، ويعرف كذلك بأنه تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا و إقليميا ودوليـــا". (عبد العظيم،34:2005)

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم و الأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته وترسيخ المشاركة السياسية فـــي صنع القرار. (طبيشات،26:2005)

أن الإصلاح السياسي لا يرتبط كما يعتقد الكثير بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وإنما تطور دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الأحزاب والنقابات والمؤســسات الأهليـــة، وبنـــاء المؤسسات ورفع مستوى التعليم والتحديث الاقتصادي، و إبراز دور الشباب والمرأة ، وإشراكهما في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتــصادية والفكريـــة، وإن الإصـــلاح السياسي بحاجة إلى مفردات برامجية تهيئ المناخ السياسي العام وتعمل على حفظ التوازن بـــين السلطة والشعب، وذلك من خلال استخدام كافة وسائل التوعية التثقيفيـــة والإعلاميـــة وإشـــراك المؤسسات الحزبية كونها الأداة الأساس التي تعمل على تجسير الهوة بـــين النظـــام والمجتمـــع، ولكونها عاملاً مؤثراً في تأطير الطاقات المجتمعة، وتقديمها بصورة علمية تـــصون المكتـــسبات وتحفظ الانجازات، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بعملية إعادة بناء محاور الديمقراطيـــة، وتأهيـــل كافة شرائح المجتمع لتكون قادرة على مواكبة عملية الإصلاح ودفعها للأمام.

أما مفهوم التنمية السياسية في الأردن فهو الرغبة في أن يكون الأردن غداً أفـــضل مـــن اليوم وحمايته قيادةً وأرضاً وشعباً من كل مكروه، والاستمرار في بنائه

وتحديثه بتفعيل جميع البنيات التحتية والمؤسسات والقوانين القائمة بمشاركة أبنائــه، مــع المحافظة على القيم الأصلية الموروثة، والانفتاح على العالم والتفاعل الموضوعي معه، والأردن للأردنيين، والأردنيون للأردن.(عبيدات،33:2004)

وقد حدث توجه نحو مشروع الإصلاح السياسي في الأردن نتيجة لظروف داخلية وخارجية قد انعكست بشكل عملي على آلية العمل السياسي في المملكة والتي سأحاول في دراستي أن أحدد أبرز ملامح تأثير عملية الإصلاح السياسي على التحول الديمقراطي في المملكة خــلال الفتــرة الحالية.

وكان الأردن من بين الدول النامية السباقة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية، حيث أعلن الملك حسين في عام 1989 مرحلة انفراج ديمقراطي لا رجعة فيها. وبالرغم من مرور أكثر من خمسة عشر عاما على هذه التحولات السياسية ومحاولات الإصلاح الديمقراطي في الأردن، إلا أن هناك قناعة لدى الكثير من المفكرين السياسيين مفادها أن البرلمان ما زال عاجزا عن لعب دور فاعل ومهم في عمليات الإصلاح الديمقراطي والتنمية السياسية، وأنه ما زال يخضع لهيمنة الحكومة ويستخدم لإضفاء الشرعية على أعمالها وأنشطتها، وترسيخ نفوذها.

ب. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت عملية الإصلاح السياسي :

دراسة عساف وبني ياسين (1997) بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في إيصال المرأة للبرلمان" ،هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن دور النقابات المهنية الأردنية في أهمية وصول المرأة للبرلمان كمجال سياسي وتهيئة الرأي العام لمزيد من تقبل فكرة توسيع مشاركة المرأة في البرلمان واستكشاف أبرز الآليات التي تحفز مختلف منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في وصولها إلى البرلمان واختبار مدى جاهزية مختلف المؤسسات والنقابات المهنية الأردنية في أن تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال،ولكن هذه الدراسة لم تلق الضوء على فعالية أساليب النقابات المهنية الأردنية.

دراسة الشياب وآخرون (2002) بعنوان: " الأردن بعد عقد من الإصلاح" ، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية وجود عملية الإصلاح في معظم القطاعات والمؤسسات الأردنية المتمثلة بالمجالات السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاردن يمر بمرحلة مهمة وتحتاج الى تفعيل القوانين والانظمة التي تضبط العملية السياسية وتساعد على نشر مفاهيم الديمقراطية .

دراسة المقداد (2007) بعنوان: أسس التحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)

تهدف الدراسة إلى تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بصفة عامة، إضافة إلى مناقشة هذه الأسس كمنطلقـات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن –كحالة دراسة– لكونها إحدى الأنظمة السياسية العربية.

وتستند الدراسة على جملة من الفرضيات والتساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية، توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي، مثل: الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفـرص، ووسـائل التنـشئة السياسية؛ لكونها جميعا تترجم فاعلية البناء الديمقراطي. لذا استخدمت الدراسة كلاً مـن مـنهج النظم، والمنهج القانوني، تم توظيفها لتوضيح الجوانب سالفة الذكر.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، بأنه على الـرغم مـن وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة، وأخرى ما زالت لازمة للتحولات الديمقراطية المنشودة، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر.

دراسة بني ملحم (2010) بعنوان: أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة (1989 - 2009)

ظهرت الحركات الإسلامية وأحزابها السياسية في المسرح السياسي الأردني خلال الـ 70 سنة الماضية. واعتبرت تلك الحركات لاعب هام في عملية الإصلاح السياسي الأردني. لقد كان

دورها في الإصلاح السياسي موضوع جدل ونقاش بين الأكاديميين وصناع السياسة. لكن الإصلاح السياسي بالنسبة للملك حسين رحمه الله ومن ثم الملك عبدالله الثاني يهدف إلى المحافظة على استقرار الأردن في وجه التحديات الخارجية والداخلية يهدف هذا البحث لبيان مدى تأثير الحركات الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ويبين العوامل المؤثرة في قدرتها على التأثير سلباً أو إيجاباً. إن أهم النتائج التي توصل إليها أن تلك الحركات لم تلعب دوراً مؤثراً في عملية الإصلاح السياسي الأردني ولم تغير شيئاً هاماً في المسيرة الديمقراطية رغم علاقتها الخاصة بالملك حسين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تكوين فهم واضح عن الأدوار السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الأحزاب الإسلامية مما سيساعد في تحديد محاور الرسالة وزيادة قدرة الباحث في التعريف والتحليل لدور حزب جبهة العمل الإسلامي في الإصلاح السياسي في الأردن .

ففي ظل التوجهات الإصلاحية التي تشهدها المملكة الاردنية الهاشمية وخصوصاً في مرحلة الثورات العربية وما يسمى بالربيع العربي فقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية حراكاً سياسياً كبيراً شعبياً يدعو الى الاصلاح السياسي ومحاربة الفساد ونتيجة لذلك فقد تم اجراء تعديلات دستورية تؤرخ لمرحلة جديدة مهمة في عملية الاصلاح ، وقد برز في هذه المرحلة دور بعض القوى السياسية التي تنادي بالإصلاح ومنها حزب جبهة العمل الاسلامي بما يمتلكه من قاعدة جماهيرية ، من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل الدور الذي قامت ويمكن أن تقوم به حزب جبهة العمل الاسلامي تجاه عملية الاصلاح السياسي في الاردن ،

والعوامل المؤثرة على هذا الدور في ظل ظروف راهنة عصفت في المنطقة كلها وأصبح فيها الاصلاح السياسي مطلب اساسي للشارع الاردني ، وقد ساهمت ثورات الربيع العربي في أبراز تأثير الحركات الإسلامية في العملية السياسية.

منهجية الدراسة :

انطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ويقوم هذا المنهج على أساس تحليل وقياس طبيعة الدور الذي تقوم به جبهة العمل الإسلامي في عملية الاصلاح السياسي أو يمكن القيام به. كذلك سيتم استخدام المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لعملية الاصلاح السياسي في الاردن وتطور عمل حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني وكذلك المنهج التحليلي في دراسة وتحليل دور جبهة العمل الاسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن .

الفصل الثاني

عملية الإصلاح السياسي في الأردن

اكتسب موضوع الإصلاح أهمية متزايدة، وأصبح جزءاً أساسياً من السياسات والتوجهات للدول والمنظمات، وأصبح شديد الارتباط بالكثير من المسائل المهمة كالديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والسلم والحرب. إن الإصلاح السياسي هو قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغير المجتمعي والإقليمي والدولي، وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع، بالانتقال من حال إلى أخرى هي الأفضل تحقيقاً للنقلة الحضارية، وارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة. واستكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي والذي يُعد فلسفة للتغير والتطوير والتنمية الهادفة لتوسيع مجال الحريات وتوطينها، فقد أعلن الملك عبد الله الثاني ثلاثة برامج إصلاحية رئيسية هي: الأردن أولاً، في عام 2002، والأجندة الوطنية، في عام 2005، وكلنا الأردني في عام 2006، وتم تشكيل "لجنة الحوار الوطني" في مارس 2011 لدراسة الأحزاب السياسية ومراجعتها، والقوانين الانتخابية الموجه لها انتقادات كثيرة، وفي عام 2011 تم التعديل على الدستور الأردني وإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات وقانون الانتخاب لسنة 2012.

ولتناول موضوع عملية الإصلاح السياسي في الأردن وتحليلها سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول التأصيل النظري لعملية الإصلاح السياسي ويعرض المبحث لموضوع مفهوم الإصلاح السياسي وأدواته وآلياته، أما المبحث الثاني فيتناول ملامح عملية الإصلاح السياسي في الأردن ويتناول الجزء الأول منه عناصر عملية الإصلاح السياسي ويحلل للعوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في عملية الإصلاح السياسي، أما الجزء الثاني فيتناول مراحل عملية الإصلاحي السياسي في الأردن.

المبحث الأول : التأصيل النظري لعملية الإصلاح السياسي

تتصدر عملية الإصلاح السياسي مرحلة التحول الديمقراطي إلا أنها غير مرتبطة بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وإنما تمثل عملية شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بالعملية السياسية وتطور دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الأحزاب والنقابات والمؤسسات الأهلية، وبناء المؤسسات ورفع مستوى التعليم ، وإبراز دور الشباب والمرأة، وإشراكهما في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية، وتتمثل المقومات الأساسية للإصلاح السياسي بالمفردات البرامجية مثل إصدار القوانين والأنظمة وتشجيع العمل الحزبي وتعزيز مشاركة المرأة وإجراء الانتخابات النيابية التي تهيئ المناخ السياسي والذي بدوره يقوم على حفظ التوازن بين السلطة والشعب، وذلك من خلال استخدام كافة وسائل التوعية التثقيفية والإعلامية وإشراك المؤسسات الحزبية كونها الأداة الأساسية التي تعمل على تجسير الهوة بين النظام والمجتمع، ولكونها عاملاً مؤثراً في تأطير الطاقات المجتمعة، وتقديمها بصورة علمية تصون المكتسبات وتحفظ الانجازات، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بعملية إعادة بناء محاور الديمقراطية، وتأهيل كافة شرائح المجتمع لتكون قادرة على مواكبة عملية الإصلاح ودفعها للأمام.

خطت الدولة الأردنية خطوات واضحة في مجال الإصلاحات السياسية التي أخذت منحى مهم بعد ثورات الربيع العربي في 2011 ، وسيتم عرض التأصيل النظري لعملية الإصلاح السياسي وملامح عملية الإصلاح السياسي في الأردن من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح.

المطلب الثاني : أدوات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح

الإصلاح في القرآن الكريم يعتمد على المفردة التي تعني عمل الصالحات "وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار.." (سورة البقرة: 25) وتعني العمل بشريعة الله، "إن الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (سورة البقرة : 62) كما تدل على ضرورة إقامة العدل في الأرض، "فمن خاف من موص جنفاً أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم" (سورة البقرة: 182) وتعني صلاح أمر الرعية "وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبل المفسدين".(الأعراف: 142).

أولاً: التعريف المفاهيمي للإصلاح السياسي

تناول العديد من المثقفين السياسيين مفهوم الإصلاح السياسي، كل حسب اتجاهه ومعتقداته، حيث عرف أحدهم الإصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنناداً لمفهوم التدرج، ويعرف كذلك "بأنه كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخلياً وإقليمياً ودولياً" (عبد العظيم،33:2007).

ويعد الإصلاح السياسي من منظوره العلمي والواقعي هو "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة

المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد، والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار"(الطويل،2005)

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته وكثر استخدامها مثل، التنمية السياسية ، التحديث السياسي ، والتغير السياسي وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر ، "الشكل أو المضمون" فالتغير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل السلطة والإجبار والنفوذ السياسي داخل الدولة ، أو في علاقاتها الخارجية ، أما التنمية السياسية فهي الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، وتعني كذلك نمو وتطور قدرات النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته ، وتمثل كذلك تنمية للممارسات الديمقراطية إذ أن جوهر التنمية كعملية وفعل مخطط وإرادي هو بناء الديمقراطية وللتنمية عدة أعراض منها ، زيادة قدرة النظام السياسي ، التمايز البنائي والوظيفي ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة من خلال الخضوع لمبدأ سيادة القانون ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية على المستويين المحلي والوطني، واعتماد معيار الكفاءة وحدها كمعيار للتوظيف الإداري والسياسي "التجنيد السياسي" (مشاقبة،2012).

احتل الحديث عن الإصلاح السياسي نصيباً وافراً في الحديث الرسمي والسياسي الأردني، إلا أن المؤشرات كانت تذهب بالاتجاه الآخر، أي تجذر الأزمة السياسية، وعدم وضوح الصورة المطلوبة وتحديد ملامح المرحلة المقبلة في أي اتجاه. وذهبت الخطط والمبادرات التي تبنت

موضوعة الإصلاح عموماً أدارج الرياح، ولعل أهم تلك المبادرات الوثيقة المرجعية التي قدمتها لجنة الأجندة الوطنية بعد شهور من الحوار والتواصل العام، ثم وضعت هذه الأجندة في الأدراج (الصباغ،4:2010)

أما العوامل الدافعة إلى الإصلاح السياسي فهي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والرغبة في رفع مستوى المعيشة، ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الأقليات العرقية والأثينية والدينية، والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث (11) أيلول عام 2001م وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الإرهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والإرهاب (طبيشات،2005).

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم الإصلاح السياسي

تتأصل فكرة الإصلاح منذ القدم حيث أنها ليست بالعنصر الجديد إذ أن كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو تناولت الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، حيث أن فكرة الإصلاح بقيت مستمرة بالهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين ومنهم مكيافللي في العصور الوسطى وكارل ماركس في القرن العشرين والذين إهتموا بهذا الجانب فأسهب مكيافللي في كتابه الشهير «الأمير» بالحديث عن أهمية

الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد إلا أن حركة الإصلاح في العالم لم تتوقف وإن تعثرت أحياناً.

بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية في الجزء العربي من الدولة العثمانية على يد عدد من المفكرين العرب مثل: رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده في مصر الذي طالب بإصلاح نظام التعليم والتجديد في الفكر الديني وإصلاح الأزهر والتجديد في الفكر السياسي الإسلامي، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس وغيرهم، حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي فلابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم، مثل نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم من النخبة المستنيرة الذين لعبوا دوراً بارزاً في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى.(مجاهد،536:1999)

وأخيراً جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي اعتبرت البيئة المساهمة في تطور الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح وقد استجابت بعض الدول العربية مثل الأردن وتونس ومصر لإجراء إصلاحات جزئية، وذلك لاحتواء الضغوط

الخارجية الأمر الذي يعني أن العالم العربي يحتاج إلى فترة طويلة للوصول إلى إجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولإيجاد واقع جديد يساعد هذا الوطن العربي بالوصول إلى حلول تسهم في إنجاح الأهداف التي تسعى لها، فالدولة القوية والناجحة تحرص على أمن واستقرار مواطنيها بالمبادرة للإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية، ولكن ثورات الربيع العربي 2011–2013 قد ساهمت بشكل مباشر في عملية الإصلاح السياسي على مستوى الوطن العربي.

تبنت الدولة الأردنية منذ عام 1989 المضي في إعادة المسيرة الديمقراطية، وتوسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وإذا أعادت الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل، وتدرجت في بناء التشريعات القانونية الناظمة للتأسيس لتلك العملية، بدءاً من تجميد الأحكام العرفية ثم إلغائها، وإصدار قانوني الأحزاب السياسية (32) لعام 1992، والانتخاب بالإضافة إلى قانون المطبوعات والنشر (10) لسنة 1992 وقانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992، فشكلت هذه القوانين نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل تطور الدولة الأردنية ونهجها الديمقراطي (مشاقبة،97:2012).

وفي نيسان 1990 صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الوطنية لصياغة الميثاق الوطني، وقد ضمنت اللجنة ستين عضواً من كافة الأطياف والتيارات السياسية والفكرية والثقافية والمهنية في المجتمع الأردني، وتوصلت اللجنة لصياغة ميثاق وطني إذا تم إقراره في مؤتمر رسمي وشعبي في 9 حزيران عام 1991.

وصدر قانون الانتخاب رقم (34) لسنة 2001 (مؤقت) الذي اجريت على أساسه الانتخابات في 17 حزيران 2003 للمجلس الرابع عشر، وبهذا القانون تمت زيادة أعداد المقاعد النيابية من 80 إلى 110 وخصص فيها 6 مقاعد للنساء (الكوتا النسائية) وقسمت المملكة إلى 45 دائرة إنتخابية موزعة على 12 محافظة. وصدر قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012، والقانون المعدل رقم (28) لسنة 2012 في تاريخ 2012/7/25، حدد عدد المقاعد النيابية بـــ 150 مقعداً خصصت 108 مقاعد للدائرة الانتخابية المحلية 15 مقعداً للكوتا النسائية و 27 مقعداً نيابياً للدائرة الانتخابية العامة على نظام القوائم النسبية المغلقة (مشاقبة،103:2012).

إن عملية الاصلاح السياسي في الأردن هي العملية التي تتضافر فيها كافة جهود المجتمع والدولة، لإبراز دوره إقليمياً ودولياً، فرؤية الملك عبد الله الثاني تعني إن الإصلاح السياسي يجب أن يخلق أدوات مجتمعية وسياسية، وبنزاهة، ومسائلة، وعدالة، وسيادة القانون، والمساواة، والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع وخلق الإصلاح والتنمية السياسية التي يقودها الملك، حيث أكد على ذلك مراراً وتكراراً.

أصبح الإصلاح السياسي مطلباً أساسياً تردده الحكومات والدول والشعوب والأفراد بغية الحصول على الحرية والعدل والمساواة، والحد من الفقر والبطالة، إن ذلك لا يتم إلا من خلال انتهاج الحكومات سياسات تصحيحية تهدف إلى إحساس المواطن بقيمته وكرامته والمحافظة على حقوقه وتعريفه بواجباته، كي يتمكن من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم، والحضارة ومستجدات الحياة السياسية، وخلاف ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تؤدي إلى الحراك الشعبي، والاعتصامات والمظاهرات، واستخدام العنف أحياناً.

ثالثاً: خصائص وسمات الإصلاح السياسي في الأردن

إن أهم ما تميزت به عملية الإصلاح السياسي ما يلي:

1- **التدرج في عملية الإصلاح:** يتبنى النظام السياسي الأردني سياسة التدرج في عملية الإصلاح السياسي وفق تحليل مكونات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح وبما يحافظ على الأمن والاستقرار الداخلي .

ومع بروز التطورات السياسية في الثورة التونسية بدأ ما سمي بالحراك السياسي الداخلي في عمان 2010/1/7 في منطقة ذيبان، بمحافظة مادبا، حيث خرج مئات الشباب المطالبين بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية، ومن خلال هذا الحراك تم تنظيم المسيرة المركزية في الجمعة التالية من ساحة الجامع الحسيني وسط العاصمة عمان، ضمت مسيرات الجامع الحسيني أغلب القوى المطالبة بالإصلاح، وقوى المعارضة والحملات الأردنية المطالبة بالتغيير تمثلت المطالبات في إسقاط حكومة سمير الرفاعي، والمضي في طريق الاصلاح السياسي وحل البرلمان. ووفقاً لاستطلاع للرأي الذي أجراه المعهد الجمهوري الدولي في عام 2009، كان ارتفاع تكاليف المعيشة هو الهم الأكبر للأردنيين، تلته البطالة التي تشير التقديرات إلى أنها أعلى من 30%.(حميد،2011)

وفي العشرين من يناير، قام رئيس الوزراء الأردني السابق سمير الرفاعي، في محاولة لوقف موجة الاحتجاجات بالإعلان عن حزمة دعم قدرها 230 مليون دولار، والتي من شأنها تخفيض تكلفة الخبز والوقود والمساعدة في خلق فرص عمل، وعندما فشل هذا الإجراء في ردع

المتظاهرين، قدم رئيس الوزراء حزمة دعم جديدة بقيمة 550 مليون دولار للوقود والمنتجات الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر.

بعد ثلاثة أيام، وتحديداً في الأول من فبراير، قام الملك عبد الله بحل الحكومة وعين الحكومة الأردنية التاسعة خلال إحدى عشر سنة، بعد إقالة حكومة سمير الرفاعي، لم تتوقف المسيرات، بل على العكس ارتفع السقف إلى المطالبة بتعديلات دستورية أو العودة إلى دستور عام 1952، وعلى الرغم من ارتفاع سقف المطالبات إلا أنه لم يطرح شعار "تغيير النظام الهاشمي" بل "إصلاح النظام". وفي خضم هذه الحراكات ظهرت حركات جديدة تدعو إلى التغيير والإصلاح، كحركة دستور 1952، وحركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، والتيار القومي التقدمي، وغيرها من الحراكات التي ولدت أخيراً على وقع الثورات العربية والتحركات السياسية الشعبية، السقف الأعلى للمطالبات كان من دعاة الملكية الدستورية المتمثلة في شخصيات سياسية وقيادات حزبية إلا أن الملك عبد الله الثاني عالج هذه المسألة بكل وضوح .

يرفض الحراك الذي تتزعمه بعض قوى المعارضة ومنها جبهة العمل الإسلامي وبعض الحراكات الشعبية مبدأ التدرج في العملية الإصلاحية ويريد أن تتحقق مطالبه بسرعة كشروط مفروضة على النظام قبل البدء بالعملية السياسية، ويرغب بالحصول على مزيد من التنازلات قبل أن يقدم شيئاً ملموساً وعملياً، وهذا الحراك يتطلب معه التحاور بجدية على أساس مبدأ المساومة والمشاركة باعتبار أن الشعب جزء أساسي من الدولة فلا مجال للمغالبة، كما أن النظام الأردني يعمل على تفعيل المشاركة السياسية لجميع مكونات وأطياف وشرائح المجتمع الأردني، فالواقعية السياسية مطلوبة من قادة هذا التيار في التعامل مع الحالة الأردنية لأن الأساس العملي والقانوني

قد وضع لمسار الإصلاح الحقيقي في بنية الدولة وأن الدولة ترفض مبدأ التطرف والغلو أو اللجوء للعنف الذي لا أحد يرغبه، وفي نفس الوقت فإن الحكومة تسهم في تجسير الهوة، والدفع باتجاه الحوار المبني على المصالح الوطنية العليا، لأن الإرادة السياسية في الدولة طالما أن العملية السياسية مشتركة. (المشاقبة، 2012: 2)

2- **التركيز على مطالب الخدمات:** الحراك الشعبي الذي يطالب بتحسين الخدمات، يتوزع هذا الحراك في أكثر من منطقة يظهر أحياناً بشدة خصوصاً في أوقات الأزمات ويتقلص أحياناً أخرى، وهذا النوع من الحراك يتم العمل على احتوائه بتقديم المطالب الأساسية والملحة للمواطنين مثل خدمات الماء، والكهرباء، وتحسين الأجور، وتحسين المستوى المعيشي، وتحسين الخدمات الصحية، والتوظيف، ومعالجة قضايا الفقر، إلى غير ذلك. وهذا يقع على عاتق الحكومات ومؤسساتها التي عليها متابعة شؤون المواطن في كافة إحتياجاته ومتطلباته، فعنصر فاعلية الحكومات مطلوبة من خلال العمل الميداني ومواجهة التحديات من أجل الوصول إلى حل جذري . وفي المحصلة، فإن العناوين الرئيسية للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي تتمثل في إصلاحات سياسية كبرى، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، الذي تحمل القوى المعارضة مسئولية كبيرة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من بطالة وفقر. وقد استطاعت هذه المسيرات والبيانات على تشكيل أدوات ضغط على النظام لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي، حيث تمثلت باستجابة الجهات الرسمية للمسيرات والبيانات من خلال اتباع سياسة الاحتواء وتجنب الصدام، إذ سمحت الحكومة بانطلاق المسيرات، دون أدنى احتكاك مع المتظاهرين، والتعامل بشكل لائق مع البيانات السياسية.

بالإضافة إلى سياسة الملك عبد الله الثاني الهادفة لبناء قنوات اتصال بين الشعب والنظام، حيث أجرى جلالته سلسلة طويلة وممتدة من الحوارات واللقاءات مع شخصيات سياسية، ومعارضة وموالية، ومن مختلف الألوان السياسية والفئات الاجتماعية، بهدف الوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار النسبي في الشارع الأردني.

3- **تعدد القوانين وسن التشريعات:** واجهة الأردن مشكلة تتمثل بكثرة التعديلات التي تطرأ على القوانين مع النظر إلى القانون بمعزل عن القوانين الأخرى، ودون مراعاة لتناقضها ، وعدم إعطاء وقت كاف لدراستها ودراسة مدى الحاجة إليها، مما أدى إلى إفراز قوانين متعارضة مع بعضها أحياناً، وعدم دستوريتها في أحيان أخرى، ما يؤثر سلباً على استقرار منظومة حقوق وواجبات المواطنين المكرسة والمصانة بموجب الدستور." إن أهم أسباب وجود هذه الحالة من عدم الاستقرار التشريعي هو "الضعف في إدارة العملية التشريعية" الناتج عن عدم وجود مدرسة فقهية واضحة المعالم في أصول صناعة وصياغة التشريع، وبالتالي عدم وجود نهج مقنن وثابت لأصول الصياغة التشريعية ما يولد غياباً للمؤسسية في العملية التشريعية. بما ينعكس بشكل سلبي على مختلف جوانب الحياة اليومية وهذا ما دفع الحراك الشعبي الأردني للمطالبة بالحد من القوانين المؤقتة وأهمية أن تأخذ القوانين مراحلها الدستورية كافة (دبابنه والحسبان،2012).

4- **الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني:** إن من أهم ما يتميز فيه الإصلاح السياسي في الأردن هي السماح لمؤسسات المجتمع المدني في ممارسة أدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يحقق الأهداف الوطنية وضمن أطر الدولة ومؤسساتها وبما يخدم عملية

الإصلاح السياسي لذا نجد أن لهذه المؤسسات تواصل مستمر مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة وبما يحقق أهدافها على المنظمة أو المجتمع ككل.

وتمثلت النتائج الأولية لتلك اللقاءات في الاستجابة لمطالب الشارع بإقالة حكومة سمير الرفاعي الثانية، وللمرة الأولى تظهر مؤشرات في الخطاب الرسمي تذهب باتجاه إصلاح سياسي غير مسبوق، من خلال التأييد الحكومي بإنشاء نقابة للمعلمين.

وهي قضية كانت سابقاً مرفوضة تماماً من قبل الخطاب الرسمي، كما أعلنت الحكومة عن عزمها القيام بخطوات اصلاحية تتبلور في السماح بتنظيم التجمعات دون إذن مسبق، كما كان يشترط القانون، وتتيح قدراً أكبر من الحرية.

5- **سلمية الحراكات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح:** تركز جميع الحراكات الإصلاحية على النهج السلمي وعدم استخدام العنف في مطالباتها الإصلاحية ويبرز ذلك من خلال المظاهرات والحراكات الاحتجاجية السلمية التي حدثت وتحدث في المملكة منذ عام 2010 وحتى الآن وتشير إحصائيات مديرية الأمن العام إلى حدوث 619 مسيرة وأكثر من 438 مهرجان إحتجاجي في مختلف مناطق المملكة (مديرية الأمن العام،2012).

هذا وستبرز الدراسة المحصلة لعدد الحراكات الشعبية في الأردن منذ العام 2011 انطلاقاً من أن عام 2010 لم يشهد حراكاً سياسياً كما يشهده العام 2011 والعام 2012، وهو على النحو التالي للعام 2011:

جدول رقم (1) محصلة عدد الحراك الشعبي في الأردن للعام 2011

#	الاعتصامات	المسيرات	التجمعات
الأقاليم	عدد الاعتصامات	عدد المسيرات	عدد التجمعات
العاصمة	620	477	602
الوسط	235	160	529
الشمال	351	137	152
الجنوب	323	118	133
العقبة	56	7	13
البادية	50	1	4
المجموع	1635	525	662

المصدر: مديرية الأمن العام – إدارة العمليات، 2012.

الاعتصامات ، المسيرات، التوقف عن العمل، المهرجانات، في العام 2012 على النحو التالي:

جدول رقم (2) محصلة عدد الحراك الشعبي في الأردن للعام 2012

#	الاعتصامات	المسيرات	التوقف عن العمل	المهرجانات	التجمعات
الأقاليم	627	109	361	77	302
العاصمة	282	197	156	242	58
الوسط	382	163	231	42	166
الشمال	346	139	369	70	160
الجنوب	60	8	18	5	14
العقبة	60	8	18	5	14
البادية	56	3	66	2	4
المجموع	1773	619	1201	438	704

المصدر: مديرية الأمن العام – إدارة العمليات، 2012.

المطلب الثاني : أدوات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن

تتعدد المطالب والاحتياجات للمواطنين باعتبارها حقوق أساسية يجب تنفيذها بأسرع وقت ممكن وحتى تكون عملية الإصلاح السياسي تسير في الطريق الصحيح وبفاعلية فبدورها تكون عملية شاملة في المجتمع وهذا يتطلب أن تتعاون كثير من الجهات وخصوصاً البرلمان الذي يتولى سن التشريعات والقوانين المساعدة في عملية الإصلاح، ثم يأتي دور الحكومة بالقيام بعملية تنفيذ هذه القوانين وتهيئة الظروف التي يمكن من خلالها البدء بعملية الإصلاح، وهذا يحتاج إلى دستور جديد يتلاءم مع طبيعة المرحلة ومن ثم يأتي دور الإعلام في تعزيز العملية الديمقراطية، وسيتم تناول هذه المواضيع في المحاور التالية :

أولاً: دور البرلمان في الإصلاح السياسي في الأردن

يكتسب دور البرلمان الأردني في عملية الإصلاح أهمية خاصة لما له من دور كبير في عملية الإصلاح السياسي من خلال مهمة في التشريع والرقابة حيث حدد تعديل الدستور الأردني لعام 2011 مهام السلطة التشريعية في مجال الرقابة من خلال نص المادة (25) والتي أشارت إلى أن السلطة التشريعية تناط بمجلس الأمة والملك وللمجلس الحق في إصدار التشريعات والقوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الخرابشة، 2006).

تقوم المؤسسة البرلمانية بإرساء وتهيئة البيئة القانونية والشرعية للإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال الدور الرئيسي للمؤسسة البرلمانية وهو الدور التشريعي، حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية من خلال مجموعة الحزم القانونية التي تؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على

المساواة القانونية التي تؤدي والسياسية بين جميع فئات المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم وفروقاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية بالإضافة إلى تشريعات تفرض احترام الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم السياسي والثقافي والحزبي. كما تستطيع المؤسسة البرلمانية تهيئة فرص المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية بشكل واسع، وذلك من خلال الانتخابات الدورية للمؤسسة التشريعية، فالانتخابات هي آلية الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، كما أنها تعتبر إحدى المقومات الأساسية بل المتطلب الأساسي للتنمية السياسية في دول العالم الثالث (اللوزي،2012).

ويرى الباحث أن البرلمان الأردني لم يستطع أن يقوم بدوره الحقيقي في عملية الإصلاح والتنمية السياسية نتيجة لمجموعة من الأسباب سواء المرتبطة بقوانين الانتخاب أو العوامل المرتبط بالعشائرية وهيمنة السلطة التنفيذية وضعف العمل الحزبي مما ساهم في تراجع قدرة المجلس في القيام بدوره الرقابي والتشريعي وانعكس ذلك على ثقة المواطن الأردني بهذا المجالس ودورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن .

ثانياً: دور الحكومة في عملية الإصلاح السياسي

نصت الفقرة 1 من المادة 45 على اختصاصات مجلس الوزراء فقد على ذلك بقولها "يتولى مجلس الوزراء مسئولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي قانون إلى أي شخص أو هيئة اخرى" ويبدو أن نص هذه الفقرة جاء عاماً حيث أعطيت أمور التفصيلات من خلال وضع نظام أو أنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصادق عليها الملك لتحكم اعمال السلطة التنفيذية وهذا ما ورد في

الفقرة الثانية من تلك المادة والحقيقة أن مجلس الوزراء يستمد اختصاصه من خلال واقع الوظيفة التنفيذية حيث إن عملية تنفيذ القوانين هي من صلب اختصاصه، وتعرف الحكومة على أنها الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة التي تقوم بكافة أعمال التنفيذ للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى كافة أعمال الإدارة في المؤسسات العامة للدولة بمعنى أنها صاحبة الولاية العامة، ويمكن تلخيص تلك الاختصاصات بالآتي: (مشاقبة،65:2012)

1- القيام بأعمال الإدارة العليا بالدولة وكافة المؤسسات العامة.
2- تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالين الداخلي والخارجي وممارسة كافة الاختصاصات لذلك.
3- الإشراف والرقابة على جميع أعمال الدولة في ظل السياسة العامة المقررة.
4- إسداء المشورة والنصح وتحمل المسؤولية عن الملك أمام مجلس الأمة.
5- تسيير المرافق العامة بناء على الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها بالمملكة.
6- القيام بمهمة التنفيذ للدستور والتشريعات والأنظمة بالإضافة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية وغيرها من عقود التزمت بها الحكومة.
7- لقتراح مشروعات القوانين والأنظمة في كل ما يتعلق بالصالح العام.

أدى الملك عبد الله الثاني بن الحسين في 7 شباط 1999 القسم الدستوري لينصب ملكاً للملكة الأردنية الهاشمية أمام مجلس الأمة الأردني وباشر الملك عبد الله سلطاته الدستورية .وكانت رؤيته الملكية بما يخص التنمية السياسية والإصلاح السياسي ما يلي: حوار وطني شامل وإيجاد أحزاب ديمقراطية وشراكة مع البرلمان وحكومة إصلاحية وصون الحريات وتكريس

العدل والحرية وتعزيز الاستقرار والأمن وتعزيز انتماء الشباب بالإضافة إلى مشاركة أوسع للمرأة (وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، 2004). وكانت أول حكومة في عهده حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة وتوالت إلى الآن 13 تشكيل حكومي ، وكان دور الحكومة في التنمية السياسية دور مشاركة مع وزارة التنمية السياسية لأن عملية التنمية السياسية عملية طويلة الآجل وهي بحاجة إلى مشاركة واسعة بين جميع الوزارات وأهم دور للحكومة في التنمية السياسية هي أن تعمل على مراجعة القوانين الناظمة واقتراح مشاريع قوانين للعمل العام والحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والصحافة والنشر والأحزاب والانتخابات والاجتماعات العامة واقتراح مشاريع قوانين ما يناسب تطور الحياة السياسية وإخراج قوانين حديثة وعصرية تناسب هذا التطور على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي .

وقد صدرت العديد من القوانين والأنظمة التي تساهم في عملية الإصلاح السياسي حيث عدل قانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 إذ ألغي نظام الانتخاب بالقائمة وتم إعطاء كل مواطن صوتاً واحداً، وسمي (قانون الصوت الواحد)، وأجريت الانتخابات للمجلس الثاني عشر في 1993/11/8 على هذا الأساس، واستطاعت المرأة الأردنية الحصول على مقعد واحد، وكانت المرة الأولى في تاريخ الأردن. وقد تمثلت معظم التيارات السياسية في هذا المجلس، غير أن قانون الصوت الواحد أثر على النسيج الصناعي.

وصدر قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001 (مؤقت) الذي أجريت على أساسه الانتخابات في 17 حزيران 2003 للمجلس الرابع عشر، وبهذا القانون تمت زيادة أعداد المقاعد النيابية من 80 إلى 110 وخصص فيها 6 مقاعد للنساء (الكوتا النسائية) وقسمت المملكة إلى

45 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة، بالإضافة إلى مناطق البادية الثلاث في الشمال والوسط والجنوب، وفي 2007/11/20 أجريت الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر، ووصلت نسبة المشاركة إلى 58% من المسجلين وعلى نفس القانون رقم 34 لسنة 2001، وصدر قانون رقم 9 لسنة 2010 وما سمي "بالدوائر الوهمية" الذي جرت عليه انتخابات المجلس السادس عشر، ووصل عدد المجلس إلى 120 نائباً.

وصدر قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012، والقانون المعدل رقم 28 لسنة 2012 في تاريخ 2012/7/25، حدد عدد المقاعد النيابية بـ 150 مقعداً خصصت 108 مقاعد للدائرة الانتخابية المحلية 15 مقعداً للكوتا النسائية و27 مقعداً نيابياً للدائرة الانتخابية العامة على نظام القوائم النسبية المغلقة (مشاقبة،103:2012).

كذلك صدر قانون الاحزاب رقم 16 لسنة 2012 وقانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006 وأنشئت هيئة مكافحة الفساد 62 لسنة 2006 ويرى الباحث أن الحكومات الأردنية لم تستطع أن تؤسس لعملية إصلاح شاملة وفق برامج واضحة ومحددة على الرغم من إنشاء وزارة التنمية السياسية وهي وزارة مختصة بعملية الإصلاح ويمكن تفسير ذلك بالأوضاع الاقتصادية والظروف الاقليمية للمنطقة.

ثالثاً: دور الدستور الأردني في عملية الإصلاح السياسي

نص الدستور الأردني لسنة 1952 في المادة (24) على أن "الأمة مصدر السلطات، وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور" (خير، 2002: 239-255). وهذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها هذا المبدأ في الدساتير الأردنية. فلم يكن له أي اثر في دستور سنة

1928، أو دستور سنة 1946 اللذين ركزا السلطة بيد مجلس الوزراء والملك من الناحية العملية، ناهيك عن الدور البريطاني في اتخاذ مثل ذلك القرار.

ورغم أن النص على هذا المبدأ بكون الأمة مصدر السلطات في أي دستور لا يؤثر على كيفية ممارسة السلطات لصلاحيتها، بل أنه لا يرتبط تطبيقه بوجود نص دستوري وإنما بتأكيد مبدأ سيادة الأمة من الناحية القانونية والنظرية لكنهما يختلفان في تطبيق ذلك من الناحية العملية.(الحضرمي والعدوان، 2003: 56)

جاء تنظيم الحقوق والحريات بموجب الدستور شاملاً وكافلاً لممارسة تلك الحقوق والحريات العامة. أن تنظيم الحقوق والحريات قد نظمه المشرع الأردني في دستور 1952 ودستور 2011.

لقد ارتكزت هذه الحقوق المقررة على مبدأ المساواة، وهو المبدأ الذي يعتبر من مقومات الحياة الاجتماعية الحديثة، ومن أهم ما تعنى به الدساتير الديمقراطية. وفي هذا المجال استهل الدستور أمر الحقوق والحريات فنصت المادة السادسة من الدستور بقولها "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين".(الدستور الأردني المادة 16)

ثم أورد الدستور بعد ذلك الحريات العامة مع بيان حدودها وضماناتها، ومن هذه الحريات ما يتصل بمصالح الأفراد المالية، ومنها ما يتصل بمصالحهم المعنوية. فنص على أن الحرية الشخصية مصونة (المادة السابعة من دستور 1952).

لذا جاءت مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في نيسان (2011) بتشكيل لجنة ملكية برئاسة أحمد اللوزي تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني، تجسيداً للتوجهات الملكية وإيمانها بأن روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من أجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والتقدم والازدهار، وخاصة حين وجد جلالته بأن الفجوة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة قد بدأت بالاتساع، وزادت مستويات التناقض وحالات عدم الثقة بين الطرفين. (الخلايلة، 2012: 54)

وقد صادق جلالة الملك عبد الله الثاني على التعديلات الدستورية لسنة 2011 بعد إقرارها من مجلسي الأعيان والنواب: (الخلايلة، 2012: 55)

صدر قانون المحكمة الدستورية رقم (15) لسنة 2012 في تاريخ 2012/6/7 وسمي قانون المحكمة الدستورية ونص في المادة الثانية فقرة (أ)، على أن تنشأ في المملكة محكمة دستورية يكون مقرها العاصمة (عمان) وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها. ونصت الفقرة (ب) من نفس المادة أن هذه المحكمة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ولها تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات اللازمة لأداء مهامها وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني.

وحسب نص المادة الرابعة فإن القوانين والأنظمة النافذة تنقسم إلى:

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

ثانياً: تفسير نصوص الدستور، ونصت المادة الخامسة من قانون المحكمة الدستورية من قانون المحكمة الدستورية أن يعين الملك الرئيس والأعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد مع

مراعاة أنه عن نفاذ أحكام هذا القانون يعين في المحكمة تسعة أعضاء بمن فيهم الرئيس ويعين ثلاثة أعضاء في المحكمة كل سنتين من تاريخ تعيين الأعضاء التسعة.

وعليه فإن تشكيل المحكمة الدستورية في المملكة يشكل نقلة نوعية في عملية الإصلاح السياسي، حيث أن المحكمة الدستورية تشكل المرجعية القضائية العليا والمستقلة للنظام السياسي، وهي مكون أساس من بنى وهياكل النظام في عمليات الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، كذلك تفسير النصوص والقواعد الدستورية في حالات الخلاف عليها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

رابعاً: دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي

ترتبط الديمقراطية وحرية الإعلام بعلاقة قوية حيث أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون وجود وسائل إعلام حرة، توفر إمكانية إدارة النقاش الحر بين الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة، كما توفر المعرفة للجمهور، فكلما قلت أو ضعفت القيود على وسائل الإعلام، زادت قدرتها على القيام بوظائفها في المجتمع الديمقراطي. وظائف وأدوار وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي: وذلك ضمن توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية وهي: (http://www.startimes.com ،2009/6/14)

1- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام

إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المسيطرة- تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي. ويمثل الاعلام الرسمي ممثلاً بهيئة الاذاعة والتلفزيون وبعض الصحف الرسمية وجهة نظر الحكومة وفي ظل حرية الاعلام فقد برزت محطات تلفزيونية تعبر عن وجهات نظر مختلف شرائح المجتمع مثل (جوسات ، رؤيا) وكثير من المواقع الالكترونية مثل (سرايا، المدينة نيوز).

2- حماية مصالح المجتمع: فمن أجل قيام وسائل الإعلام الأردنية بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي يجب أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون الحامي للمجتمع حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات تتركها السلطة. وبعد الحراك الشعبي أصبح معظم الصحف مثل الرأي والدستور والعرب اليوم وكثير من المواقع الالكترونية تنشر مختلف الأحداث وتغطيها بشكل كامل وتعرض مختلف وجهات النظر لإيصال الحقيقة كاملة.

3- توفير المعلومات للجمهور: حيث إن توفير وسائل الإعلام الأردنية للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن تتقاسم المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فهي تنبع من ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه

الأحداث، وفي ذلك فإن وسائل الإعلام تجعل المواطنين يفهمون ما يحدث في العالم، بينما تعطيهم المدارس القدرات للتعامل مع هذه الأحداث. حيث كان الاردن أول بلد عربي يصدر قانوناً لضمان الحق في الوصول للمعلومات، فبعد اقراره من البرلمان وصدور الارادة الملكية نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2007/6/17 تحت اسم (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات) وهذا مؤشر على أهمية حصول الصحافة ووسائل الاعلام على المعلومات لنشرها وتعريف المجتمع بها.

4- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: فوسائل الإعلام الأردنية تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وزادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام حيث أن من الوظائف المهمة للاتصال هو تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها.

إستغل الإعلام أجواء الحرية المصاحبة للحراك السياسي والشعبي، ووسّع هامش الحرية المتاحة، وارتفع سقف الانتقادات للحكومات. فقد ساهمت بعض وسائل الإعلام في كشف حالات الفساد، وتقييم السياسات الحكومية، والكشف عن الأخطاء والمخالفات التي ارتكبتها أو ترتكبها المؤسسات والأجهزة في قضايا محددة.

إن هذا الدور الذي لعبه الإعلام قد ساهم –بشكل كبير– في دفع عملية الإصلاح وتجذيرها، لا بل ساهم في وضع معايير جديدة للحكم على نجاح العملية الإصلاحية أو فشلها، ولعب دوراً مهماً في تغيير الأحداث السياسية. بالطبع، ذلك لا ينطبق على كل وسائل الإعلام؛ فبعض الوسائل الإعلامية، وبخاصة الرسمية منها، لم تستطع أن تجد لها دوراً فاعلاً في هذه الظروف، وبقيت على الهامش من مجمل العملية. وأهم تطور في دور الإعلام في المرحلة الإصلاحية هو بروز ظاهرة "المواطن الإعلامي"، من خلال مشاركة الآلاف في الإدلاء بآرائهم من خلال جميع الوسائل المتاحة، ولكن أكثر في الإعلام الإلكتروني، ما يدل على وعي واهتمام مباشر بالسياسة.ولكن بعض وسائل الإعلام أصبحت ضحية لنجاحه، وأدت الحرية الإعلامية والدور الجديد في الإعلام إلى بروز مظاهر سلبية لا بد من التوقف عندها: (شتيوي، 5:2012)

أولاً: ساهمت بعض وسائل الإعلام في رفع سقف التوقعات لدى المواطنين حول عدد من الجوانب، وبخاصة في عملية مكافحة الفساد وحجمه. وساهم في خلق صورة متشائمة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وخلق حالة من التشكيك في كل شي، ما أدى إلى خلق أجواء من التشاؤم بالإعلام الذي قد لا يتطابق كلية مع واقع الحال.

ثانياً: كان هناك تحول في دور الإعلام كسلطة رابعة، من دور المراقبة والمتابعة وكشف الحقائق، إلى لعب دور سياسي من المفروض أن تلعبه الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، لأن الإصلاح السياسي هو عملية صراع بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.قد تكون لهذا الأمر أسباب موضوعية، مثل ضعف الأحزاب السياسية، ولكن قيام وسائل الإعلام بلعب دور سياسي أدى إلى

انحرافها عن رسالتها، وإضعاف منهجيتها، وتدني موضوعيتها، وبالتالي أصبحت كأنها طرف مباشر في العملية السياسية التي يجب أن تكون أكثر موضوعية وأقل تحزباً.

ثالثاً: غياب أو ضعف الدور التنويري الذي من المفترض أنه يشكل جزءا أساسياً من الرسالة الإعلامية، وتنامي الدور التأجيجي للإعلام. فعلى سبيل المثال، لم تهتم الصحافة بمناقشة كثيرة عن القضايا المرتبطة بالديمقراطية كالحريات، واقتصرت النقاشات على هياكل الديمقراطية. ولم نر، على سبيل المثال، تحليلاً للأحزاب السياسية أو برامجها أو مواقفها من قضايا عديدة.

المبحث الثاني : ملامح عملية الإصلاح السياسي

لقد حدث في الأردن احتجاجات شعبية نتيجة الاجراءات التقشفية وأعلنت الحكومة في نوفمبر من تشرين الثان 1988 أن الإنفاق على مشروعات التنمية الجديد سيجمد في 1989 من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة والتدهور الحاصل في قيمة الدينار الأردني الذي تعرض لأول هزة في الثاني من مايو 1988، ثم تعرض لهزة ثانية بعد شهر واحد فقط من الانخفاض السابق. كذلك طبقت إجراءات لتقييد استيراد السلع الكمالية ورفع قيمة الرسوم على تصاريح العمل والسفر وأسعار بيع بعض السلع ولم تسبب هذه الإجراءات التقشفية أي رد فعل من الجانب المواطنين كما لم يؤد ذلك أيضاً غلى خفض الإنفاق العام بنسبة 16% والذي أعلن عند تقديم الميزانية الجديدة في ديسمبر 1988.

وأمام التزايد المذهل في أهمية المعلومات، والانفتاح العالمي الذي واكب ثورة المعلوماتية والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة أصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي وحرمان مواطنيها من الإطلاع عليها، كما أصبح تصدير

المفاهيم السلبية ضد المشاركة السياسية أمراً محرجاً للدول التي تتبع هذا الأسلوب، مما يسهل عملية التحول الديمقراطي، وذلك بالتأثر بما ينع من سياسات، وتنامي الأفكار الجديدة وتبادلها، والأردن لم يشذ عن هذه القاعدة فهو يتأثر ويؤثر في البيئة الدولية الإقليمية والعالمية.

تتأثر عملية الاصلاح السياسي بعوامل داخلية وخارجية تساعد على تهيئة البيئة الملائمة للاصلاح السياسي ويعتبر الاردن من الدول التي تأثرت الى حداً ما بالظروف الاقليمية والداخلية ،

المطلب الأول: عوامل عملية الإصلاح السياسي في الأردن

تشكل الممارسة الفعلية والتطبيق العملي لمبادئ النظرية الديمقراطية الواردة في الدستور المعيار الأهم للحكم على التجربة الديمقراطية، إذ لا يكفي أن يتم تضمين الدستور خطاباً ديمقراطياً شكلاً دون أن يتم ترجمة هذا الخطاب إلى واقع عملي معاش وملموس. فالعبرة في التطبيق والالتزام بالمعايير الديمقراطية ونصوص الدستور وليس التوقف عند النص. عليها وباعتبار أن نظام الحكم في الأردن هو نظام نيابي – ملكي– وراثي، تغدو دراسة تطور الحياة النيابية أمراً ضرورياً حتى نتمكن من تقييم الأداء الديمقراطي للدولة الأردنية. وقد تأثرت مسيرة الإصلاح السياسي منذ نشأة الدولة بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والتي سوف نقوم بعرض موجز لها تالياً:

العوامل التي تساهم في التحول الديمقراطي في الأردن

هناك العديد من العوامل التي استندت إليها عملية التحول الديمقراطي وقامت إليها منهجية الإصلاح والتحديث في الأردن، يمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية :

أولاً: العوامل الداخلية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

يمتلك الأردن العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها المجتمع. وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية – كالدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب، وإرادة سياسية، وأخرى مجتمعية وثقافية؛ تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند إليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن العربي. وفيما يلي استعراض لطبيعة هذه العوامل:

أ- البناء القانوني

تعتبر القوانين بمثابة مرجعية أساسية تستند إليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، كونها توضح بما تتناوله من قواعد كل من حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع. فالبناء القانوني يضمن احترام آدمية الإنسان الأردني من خلال تناول القوانين لحرية الفرد في التعبير، واحترام كافة حقوقه الأساسية التي تقوم على مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجمع. ويضم البناء القانوني المكونات التالية: (عساف، 2003: 135)

1- **الدستور:** يعتبر الدستور ركيزة أساسية وعاملاً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي – كون الديمقراطية بحاجة إلى أسس قانونية تستند إليها الأفراد – فالقواعد الدستورية هي بمثابة مرجعية منظمة لطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته. ولتوضيح دور الدستور في تكريس النهج الديمقراطي، لابد من استعراض طبيعة البنود والفقرات التي تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة وعلاقة السلطات العامة مع

بعضها، وماهية الحقوق والواجبات الفردية باعتبار أنها تمثل محاور رئيسية في تحديد قدرة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عملية الحراك السياسي. (المقداد، 2007 : 123)

أن نصوص الحقوق والحريات التي تضمنها الدستور الأردني عند صدوره عام 1952. ورغم التعديلات الــ (28) التي سبق أن جرت على الدستور قبل المرحلة الديمقراطية في عام 1989 إلا أنها لم تطل أي نص من نصوص الحقوق والحريات. ومن ناحية أخرى، وفي التعديلات الجديدة فقد أضيف عدد من النصوص في هذا المجال مثل: (الحموري، 2011: 25)

أ- اعتبار الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وحماية القانون للأمومة والطفولة والشيخوخة ورعاية النشئ وذوي الإعاقات، وذلك وفقاً لما جاءت به التعديلات التي جرت على المادة (6) من الدستور. (الدستور الأردني، 2011، المادة 6)

ب-أكدت الفقرة الثانية المضافة إلى المادة (7)، بأن كل اعتداءٍ على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون((الدستور الأردني، المادة رقم 7) ، وبينت المادة (8) بأن كل من يُقبض عليه أو يوقف أو يُحبس أو تُقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً..الخ. (الدستور الأردني، 2011، المادة 8)

ج- وأكدت على عدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام أو إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. وأكدت المادة (18) على اعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الإطلاع أو التوقيف أو

المصادرة إلا بأمرٍ قضائي وفق أحكام القانون. وجعلت المادة (20) التعليم مجانياً للتعليم الأساسي في مدارس الحكومة. (الدستور الأردني، 2011، المادة 20)

وقد ساهم الدستور الأردني في عملية الاصلاح السياسي من خلال الموازنة بين عمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتنظيم الحريات العامة وتحديد اختصاصات السلطات حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (128) التي تنص على ما يلي: (لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها). إن هذا النص يشكل خطوة متقدمة في مجال حماية حقوق والحريات، لكنه استخدم كلمتين فيهما من العمومية وعدم الانضباط مما قد يؤثر على جدوى النص في التطبيق. فقد استخدم النص كلمة تؤثر وكلمة تمس، وكل واحدة من الكلمتين تنطوي على غموض وتفتقد إلى التحديد. إن الوضوح في العبارات أو الكلمات المستخدمة في الدستور، له أهميته في تحديد المدلول، ويشكل حماية فاعلة للحقوق والحريات.

2- **القوانين والأنظمة:** تتطلب عملية الاصلاح مجموعة من القوانين والأنظمة التي تعمل على تنظيم عملية الإصلاح ضمن أطر قانونية محددة للوصول إلى مرحلة من التأطير القانوني لهذه العملية، وقد حرص المشرع على وضع مجموعة من القوانين ومن أهمها قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 بتاريخ 2012/4/9، الذي نص عل إنشاء هيئة مستقلة تسمى "الهيئة المستقلة للانتخاب" وتتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويكون مقر الهيئة العاصمة (عمان)، وله الحق في فتح فروع أو

مكاتب في محافظات المملكة. تعد القوانين المظلة التي تحمي الحقوق والحريات، من هنا نجد مستوى اهتمام الدولة الأردنية لإصدار القوانين والأنظمة التي تنظم مختلف العمليات السياسية للوصول إلى تحقيق التنمية السياسية المتكاملة، لذلك نجد أن هناك إعادة صياغة لكثير من القوانين والأنظمة ومن أهمها قانون الانتخاب، حيث صدر قانون الانتخاب لسنة 2010 ثم جرى تعديل على هذا القانون في عام 2012، ونتيجة لعدم حصول توافق على هذا القانون فقد تم تعديله بقانون معدل لعام 2012 في محاولة لإصدار قانون انتخاب يلبي توقعات مختلف شرائح المجتمع الأردني وكذلك صدر تعديل على قانون الأحزاب وغيرها من القوانين والأنظمة التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز المشاركة الشعبية وتعميق مفاهيم الشفافية وإزالة كل ما من شأنه أن يحد أو يعرقل مسيرة عملية الإصلاح.

ب- علاقة السلطات العامة

يوضح الدستور الأردني علاقة السلطات العامة مع بعضها البعض، والأخذ بنظام الفصل بينها مع العمل التعاوني المتكامل الذي يخدم أهداف الفرد والمصلحة العامة في الدولة، على أن تكون القواعد القانونية التي بينها الدستور هي المنظم لكل سلطة بإعطاء صلاحيات الرقابة على ذلك للسلطة القضائية لحماية هذه القوانين.

تضمنت التعديلات الدستورية 2011 نصوصاً عديدة تناولت موضوع السلطات. وأنشأت النصوص الجديدة محكمة دستورية وفقاً لتنظيمٍ معين من أجل أن تفصل بالطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة (المواد 58- 61 من الدستور)، كما أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها (المادة 67). يُضاف إلى ذلك أن التعديلات أضافت فقرة

ثانية إلى المادة (74) من أجل أن يتوجب على الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، وأصبحت مدة دورة انعقاد مجلس الأمة بموجب المادة (78) ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر.(الحموري،2011:27)

جـ- الميثاق الوطني :

يسهم الميثاق الوطني الذي صدر عام 1991، بإيجاد العديد من الأسس التي تساعد في مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن، ويعتبر من الضمانات القانونية لحماية الحريات السياسية لعدة أسباب أبرزها:

لأن صياغته شاركت بها مختلف أشكال الطيف السياسي الأردني بمختلف توجهاتها، حيث شاركت رموز سياسة ممثلة بالعديد من رجالات الفكر القادرة على تحديد ملامح الحياة السياسية المستقبلية. (المقداد، 2007 : 126)

كما تأتي أهميته القانونية في تفعيل الدستور من خلال الحث على اتباع السياساتيات والتشريعات وممارستها عملاً، واعتبار أن قواعد المشاركة والتعددية السياسية وبالتالي حقوق الإنسان التي تناولها الدستور ركيزة أساسية للنهج الديمقراطي.

والميثاق الوطني يؤكد أهمية إرساء دولة القانون والمؤسسات، وتعتبر دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بسيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة، وفيها كذلك تلتزم كل السلطات بتوفير الضمانات القانونية والإدارية لحماية حقوق الأفراد التي أرسى الإسلام قواعدها، وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية والاتفاقيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الشأن. (مشاقبة، 1999: 244-245)

بين الميثاق الوطني أن الدولة هي دولة المواطنين جميعاً مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال العملي للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونها، واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية.

تتضح الإرادة السياسية في عهد الملك عبدالله الثاني بتجسيد النهج الديمقراطي حيث بتوجيهاته قامت الحكومة بترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام، وتم ذلك بتاريخ 1999/7/1 إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام 2000 على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في نفس العام، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصدور الأجندة الوطنية –التي أراد لها الملك أن تسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني، حيث دعت إلى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً حيث صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003 بديلا عن القانون الصادر عام 1993، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنة بالقانون السابق(48). كما تم عام 2001 إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، حيث أصبح (110) بدلاً من (80) وإعطاء (6) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام الكوتا. وقد تم

تعديل القانون في 2012 وتم زيادة عدد المقاعد لتصبح 150 مقعداً خصص منها 27 مقعد للقائمة الوطنية و 12 مقعداً للنساء (الكوتا النسائية) وزيادة عدد الدوائر الانتخابية بهدف الوصول إلى برلمان حقيقي يعبر عن الإرادة الشعبية ويمثل شرائح المجتمع بشكل أكثر عدالة والوصول إلى برلمان قادر على مواكبة الظروف التي تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية.

وبشكل عام تتضح الإرادة السياسية في الإصلاح والتحديث من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر، وقال جلالة الملك في كلمة خلال لقائه في الديوان الملكي الهاشمي شخصيات من أبناء الوطن 23 تشرين الأول/اكتوبر 2012 "إن مسؤوليتي، ضمن نظامنا الملكي الدستوري هي الالتزام بمخرجات العملية الدستورية، التي تم التوافق عليها، واحترام رأي الأغلبية، فأنا لكل فئات المجتمع، سواء كانت في الحراك أو المعارضة، أو الغالبية الصامتة، الذين نعتبرهم جميعا في خدمة الوطن"

د- الحاجة المجتمعية إلى الإصلاح والتغيير

باتت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة التي تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، من خلالها فتحت الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي لتبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى

احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الإنفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة وكما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية. (المقداد، 2007 : 135)

كما أن حاجة الأردن للأخذ بنماذج دولية(التجربة الألمانية ، واليابانية) ذات تجارب في اعتمادها على الذات، والاعتماد على الإنسان الأردني كونه محور التحديث، وذلك للخروج من واقع قدر إمكانية الموارد الأولية، دفعت بالنظام السياسي للاهتمام بكافة الشرائح المجتمعية في المساهمة بطرح الأفكار وفتح قنوات الحوار. ولتأكيد ذلك، فقد أعطيَّ الشباب المجال للتعبير عن إمكانياتهم ضمن برنامج (برلمان الشباب) الذي يشكل محوراً أساسياً في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي كونه يدفع في مواجهة ثقافة الخوف من خلال تعزيز الثقة بطرح الحوار والتعليم باحترام الرأي الآخر. (المجلس الأعلى للشباب، 2004: 9)

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

إن من أبرز التغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضيين والتي اثرت على العملية الديمقراطية ما يلي :

1- **تحول أو انتقال عدد كبير من الدول أو الأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي** الذي يستند على المشاركة والتعددية السياسية. لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب

غرب أوروبا بانتهاء حكم (فرانكو) في البرتغال عام 1975، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية التي أصبح ما يقارب (95%) من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية في عام 1975، وكذلك في قارة آسيا بانتهاء حكم (ماركوس) في الفلبين، كذلك قيام حكومات ديمقراطية في الهند وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة، كما شهد العديد من الدول الأفريقية تحولات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولا سيما في جنوب أفريقيا وذلك بزوال التمييز العنصري. (Giddens, 1994: 143)

2- **انهيار الاتحاد السوفيتي** في عام 1990 بداية التسعينيات وتلاشي جميع المؤسسات أو الهيئات المرتبطة به كالكومنفورم والكوميكون وحلف وارسو، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الساحة الدولية، انهار التوازن الدولي وظهر العالم لأول مرة منذ ما يقارب القرنين من الزمن – كما يقول المؤرخ البريطاني هوبسباوم (Hobsbawm) – بأنه يفتقد إلى نظام توازن دولي.(حداد،143:2000)

3- **بروز النظام الدولي الجديد** ، أن أهم ملامح النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية: الأحادية القطبية وتصاعد ظاهرة العولمة. لقد حاولت دراسات عديدة ومنها (هلال ، 1995، الهياجنة ، 2001، بدران ، 1991، بركات ، 2003) توصيف أبرز معالم النظام الدولي أو الوضع العالمي منذ مطلع التسعينات وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية العربية. وبغض النظر عن الجدل في طبيعة هيكل النظام الدولي، وهل هو نظام قطب واحد أم تعددية قطبية، فالمؤكد على الصعيد الإستراتيجي والعسكري أن الولايات المتحدة الأمريكية هي

القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالإضافة إلى ذلك، فــإن أبــرز ملامــح الوضع الدولي في الوقت الراهن تتمثل في (عبد الله،73:1999):

أ. ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول.

ب. تنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات.

جـــ. اتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة، وبالذات في ظل تطورات اتفاقية الجات العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

د. شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وبخاصة مع تمدد ما يعرف بـــ " المجتمع المدني العالمي"، والذي يتكون بـــصفة أساســية مـــن المنظمـــات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية.

اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية عن قيام نظام دولـــي جديد يسوده الأمن والاستقرار، ويستند إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وتكريس مبدأ حل النزاعات بالطرق السليمة، هذا النظام لم يـــر النور، حيث شهد عقد التسعينيات استمرار العديد من الصراعات الاجتماعية الممتدة، كما تفجـــر العديد من النزاعات والأزمات الجديدة، واتسعت الفجوة بين الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة ودول العالم التي دأبت على استخدام نفوذها في توظيف الأمم المتحدة لحـــساب أهـــدافها ومـــصالحها (Disorder International).(ابراهيم،53:1999)

شهد العالم جملة من الظواهر والقوى والمؤثرات العابرة لحدود الدول التي تقوم على اختزال عنصري الزمان والمكان، ويتمثل أبرزها في: زيادة التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر حدود الدول، وتنامي حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزايد انتشار أنماط القيم والسلوكيات الغربية، وبخاصة الأمريكية على مستوى العالم، أما قوى العولمة فهي عديدة، ومنها على سبيل المثال: الشركات المتعددة الجنسيات العابرة لحدود الدول، ومؤسسات التمويل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والشبكات الدولية للمعلومات، مثل الإنترنت، والمؤسسات الإعلامية العالمية العملاقة، وترتبط معظم هذه القوى والمؤسسات بروابط وثيقة بالدول الصناعية المتقدمة في الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن هذه الظواهر والقوى تلقي بتأثيراتها القائمة والمحتملة على مختلف مناطق العالم، وإن تفاوتت هذه التأثيرات من حيث طبيعتها ودرجتها من منطقة لأخرى، بل من دولة إلى أخرى أيضاً.(عبيد،27:2001)

فقد اهتمت دراسات عديدة في آثار وتداعيات ظاهرة العولمة في الوطن العربي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وقد تعددت الاجتهادات والاستنتاجات بهذا الخصوص، ما أدى إلى بروز ثلاثة اتجاهات في هذا الشأن (الجنائي،37:2001):

أ. يتبنى منطق الرفض المطلق للعولمة، حيث لا يرى فيها سوى سلبيات فهي أدت وستؤدي إلى مزيد من التهميش الاقتصادي للوطن العربي، وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دوله، مما سيترتب عليه تزايد احتمالات مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أنها سوف تسهم في إضعاف دور الدولة في الوطن العربي وتخليها عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعي، في وقت يعتبر فيه هذا الدور

أساسياً ومحورياً في دفع عجلة التنمية، حيث تؤكد خبرات العديد من دول العالم على أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية، وليست دولة تسلطية على نحو ما سبق ذكره، وهناك أيضاً من قال بأن ظاهرة العولمة تشكل تهديداً للهويات والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب غير الغربية، مما يسهم في بعث وتغذية النزعات القومية والدينية، وإحياء الهويات والولاءات التي يتشبث بها أصحابها في مواجهة زحف العولمة.

ب. موقف يطالب بالدخول في عصر العولمة ويقف على النقيض من الاتجاه الأول، حيث يؤكد أنصاره أن العولمة واقع قائم شاء العرب أم أبوا، ولذا يصعب تجاهله أو تجنب تأثيراته في الوطن العربي، ومن ثم لا خيار أمام الدول العربية سوى الدخول في عصر العولمة، والاستفادة بأقصى قدر ممكن مما تتيحه من مجالات وآفاق لهذه الدول من خلال ثورة المعلومات والاتصالات، وفتح الأسواق، واستقطاب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن البديل لمواكبة عصر العولمة هو التهميش واستمرار أوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

4- أحداث الحادي عشر من أيلول

إن التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول عام 2001 وتداعياتها قد أفرزت العديد من التأثيرات الاقتصادية والأمنية والسياسية على الوطن العربي، وخاصة أن دولاً عربية عديدة أصبحت مستهدفة بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء أخذت هذه الحرب شكل عمليات عسكرية أو أشكالاً أخرى، فعلى الصعيد الاقتصادي تأثرت الدول

العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من جراء الأحداث، فأسعار النفط تراجعت لبعض الوقت، ما أدى إلى تراجع مداخيل الدول النفطية.

تتمثل أبرز التأثيرات القائمة والمحتملة لأحداث أيلول 2001م من الناحية الأمنية في أعطاء الضوء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بالقيام بحرب شاملة على الفلسطينيين، وأتهام العراق بتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وأتهام الجماعات الإسلامية بالتطرف والإرهاب.

إن دولاً عربية عديدة أصبحت موضوعة في دائرة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، سواء بدعوى سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، كما هو الحال بالنسبة للعراق، أو بدعوى وجود عناصر تنظيمية تعتبرها الإدارة الأمريكية إرهابية على أراضيها، كما هو الحال بالنسبة إلى سوريا ولبنان، أو وجود عناصر وشبكات ذات صلة بتنظيم القاعدة على أراضيها، كما هو الحال بالنسبة إلى اليمن والصومال، وقد تعرضت هذه الدول لأشكال من الضغوط والممارسات الأمريكية، سواء أكانت عسكرية أو غير عسكرية، مما يشكل تهديداً لأمنها الوطني ولاستقرارها الداخلي.

ولقد جاء العدوان على العراق آذار – نيسان 2003، والذي انتهى بوقوع هذه الدولة العربية الرئيسية في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني لفترة لا أحد، ليخلق معطيات وحقائق جديدة سوف يكون لها تداعياتها على الدور السياسي في الوطن العربي، وبخاصة في ظل تصاعد مظاهر التوتر والاضطراب والفوضى على صعيد الشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي بصفة عامة، والتي ترتبط في الجانب الأهم منها بالممارسات والسياسات الشرق – أوسطية والدولية لواشنطن، وبخاصة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وهو الوضع الذي

عبر عنه أصدق تعبير في مقالة نشرتها مجلة نيوزويك، وقد عددت المقالة العديد مـــن مظـــاهر الفوضى والاضطراب المرتبطة بالسياسات الأمريكية (أحمد وحمزة،110:2002).

5- ثورات الربيع العربي 2011-2012

وفي ضوء تراجع الأوضاع السياسية والاقتصادية العربة ووما شهدته المنطقة العربية من حالات تراجع في الحريات العامة وحقوق الانسان فقد ساهمت هذه الأوضاع في قيام إحتجاجات عربية بدأت بتونس وانتقلت إلى كثير من الدول العربية تعبيراً عن رقضها لهذه الأوضاع ورغبة في الوصول إلى مرحلة جديدة من الإصلاح والتطوير.

وقد جسدت وحدة الشعارات في جميع الثورات العربية وحدة المشاعر والشعور القومي والمطالب التي تمثلت بالحرية والعدالة ، واجتمعت على وحدة خصائص الأمة العربية ومكوناتها لحل المشكلات والتحديات التي تواجهها والمصير والمستقبل الواحد الذي يجمعها حيث ان الشعوب العربية عادت الى ما كانت عليه قبل سايكس – بيكو، وما سعى اليه الاستعمار الغربي قبل مئة عام يكاد ينهار في لحظة ربيع عربي من العام 2011.ويؤمن الكثير من قادة الفكر الثوري العربي أن المشروع النهضوي العربي، والتنمية والعدالة وتحقيق التكامل الاقتصادي وبناء الدولة العربية المعاصرة، ومواجهة الكيان الصهيوني الغاصب تعتبر قضايا وجود، في حين يصر بعض مثقفي السياسة التقليدية العربية على عدم الاعتراف بهذه الحقيقة فيتناولون في كتاباتهم وتحليلاتهم الثورة العربية بمنطق "قطري" يفرق بين الثورة في مصر وفي تونس واليمن

وسوريا وليبيا ويخترعون لكل منها خصوصيات ومفاهيم ومقومات وكأنهم يقارنون بين الثورة الفرنسية والثورة البلشفية. (تقي الدين، 8:2011)

ولأول مرة في تاريخ الأمة العربية المعاصر بكل مكوناتها الاجتماعية تخرج الشعوب العربية لتجسد وحدة الأمة من المحيط إلى الخليج أذهلت العالم واكتسبت احترامهم، معلنة إن هذه الأمة أسقطت تلك الصور المشوهة التي عملت الدوائر الاستعمارية والصهيونية على رسمها للإنسان العربي كنموذج للتخلف والسلبية والاستعصاء على الديمقراطية وعدم قدرته على استيعاب قيم المجتمع المدني الحديث، بل إن بعض الدراسات الصهيونية والغربية ذهبت إلى تفسير حالة الركود النهضوي في المجتمع العربي برؤية عنصرية تتهم بأن هناك "عنصراً جينياً في المجتمع العربي يفسر قابليته للاستبداد والفساد. (فهمي، 2001)

الاحتجاجات الأردنية التي انبثقت في مختلف أنحاء الأردن مطلع عام 2011 م وخلفت موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي وبخاصة الثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي وكانت من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة. وقد بدأت هذه المَسيرات يوم 14 يناير/كانون الثاني 2011 بعد صلاة الجُمعة واستمرت في الأسابيع التالية. (الجزيرة نت، 2011: www.aljazera.net)

المطلب الثاني: مراحل عملية الإصلاح السياسي في الأردن

شهدت الدولة الأردنية خطوات وسلسلة من الإجراءات والقوانين التي ركزت على الإصلاح بمختلف جوانبه والتي يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية:

أولاً: المرحلة الأولى والتي امتدت من 1946إلى 1999.

بدأت هذه المرحلة في الخامس والعشرون من شهر أيار لعام 1946 بإعلان تحول إمارة شرق الأردن على مملكة سميت المملكة الأردنية الهاشمية ونصب الأمير عبد الله ملكاً عليها، ليعلن البدء بالسير حثيثاً في طريق الإصلاح السياسي من قبل النظام السياسي الجديد، حيث يعد صدور الدستور الأردني الأول عام 1947 أحد مرتكزات عملية الإصلاح إذ جاءت مواده متقدمة في مجال الحقوق والحريات وحق المشاركة السياسية للمواطن الأردني وإنشاء الأحزاب وبناء المؤسسات التي تخدم الوطن وجاءت بعد إعلان الاستقلال كبداية مرحلة جديدة لبناء الدولة الحديثة، كما نص على إقامة برلمان يتكون من مجلسين وجرت بعده انتخابات برلمانية، وأن البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.

وقد ترافق مع قرار إعلان المملكة جملة من المواقف الإصلاحية كان من أهمها:(خلايلة، 2012)

1- صدور القانون رقم (9) لسنة 1947 المسمى بقانون الانتخاب لمجلس النواب. وقد تغير بموجب هذا القانون تقسيم الدوائر الانتخابية في المملكة فأصبحت تسع دوائر، وبموجب هذا القانون أصبح الانتخاب في الدوائر التسع انتخاباً مباشراً.

2- صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (55) لسنة 1949 والمسمى بالقانون الإضافي لقانون الانتخاب لمجلس النواب، ونص بموجب هذا القانون على مضاعفة عدد أعضاء

مجلس النواب بزيادة عشرين نائباً ينتخبون عن الضفة الغربية، وقد كان ذلك استناداً لقرار الوحدة مع الضفة الغربية، وقسم القانون الضفة الغربية إلى سبع دوائر.

شهدت المملكة خلال فترة تولي جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال عرش الأردن تطورات إصلاحية على النحو التالي:

1- استقرار الأوضاع الانتخابية أكثر بعد صدور القانون المؤقت رقم (79) لسنة (1951) حيث أصبحت أكثر موافقة للأسلوب الديمقراطي.

2- صدور الدستور الأردني لعام الذي حدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة وتوزيعها وعلاقاتها وحقوق الأفراد وواجباتهم، فوضح هذا الدستور أن شكل النظام السياسي الأردني هو (نيابي ملكي وراثي) يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث- وإن كان يتضمن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية-، السلطة التنفيذية التي تناط بالملك يتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور، والسلطة التشريعية التي تناط بمجلس الأمة والملك وتتألف من مجلسين، مجلس النواب والذي يتم انتخابه من قبل الشعب مباشرة، ومجلس الأعيان الذي يتم تعيينه من قبل الملك، أما السلطة القضائية فهي مستقلة تتولاها المحاكم وفق القانون وتصدر أحكامها باسم الملك. (المشاقبة والعيسى، 2010: 138-182)

3- صدر بعد ذلك القانون الانتخابي المؤقت رقم (32 لسنة 1958). وصدر قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رمق (24 لسنة 1960)، وقد عرض القانون على مجلس الأمة وصادق عليه بموجب الإعلان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم

(1768) بتاريخ (1963/12/21)، وقد احتوى هذا القانون على تسعة فصول وضم سبعة وسبعين مادة، وألغي بمقتضاه العمل بقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 1947 وجميع تعديلاته وكذلك القانون الإضافي رقم (55 لسنة 1949) والأنظمة الصادرة بموجبه.

4- صدر في (16 نيسان 1978) القانون (17 لسنة 1978) والذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، مهمته إسداء المشورة، ومناقشة السياسة العامة، والنظر في جميع التشريعات، والقوانين التي تسنها الحكومة، ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة.

5- صدور القانون رقم (13 لسنة 1984) بصيغة تعديل لكنه لم يغير في أوضاع الدوائر أو طريقة الانتخاب، وإنما اعتمد دفتر العائلة في تسجيل الناخبين في جداول الانتخابات. ولقد ظل الأساس في قوانين الانتخاب حتى عام (1984) هو القانون رقم (24 لسنة 1960) وتعتبر القوانين اللاحقة عليه بمثابة تعديلات فيما احتفظ هو بصفة القانون الأصلي، إلى أن صدر قانون رقم (22 لسنة 1986).

6- إقرار الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عقد برئاسة الملك حسين في عام (1991)، لكي يمثل مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية وبين الحكم ونظامه، على أساس ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

ثانياً: المرحلة الثانية امتدت من 1999 إلى 2012.

وفي الفترة الممتدة من (7 شباط 1999) لغاية (2012) حيث تولى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مسؤولية الحكم بعد أن أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة وشهدت هذه المرحلة عدد من الإجراءات التي تصب في جانب الإصلاح السياسي في الأردن ، وقد تم إصدار قانون الانتخاب المؤقت رقم (34 لسنة 2001) حيث جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الرابع عشر وتم إقرار هذا القانون في ظل غياب مجلس الأمة، وقد جرى تخفيض سن الناخب إلى (18) ثمانية عشر عاماً.

وفي عام (2003) صدر القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني، وهو عبارة عن تعديل للقانون رقم (34) الصادر عام (2001)، وكان من أبرز التعديلات التي تضمنها هذا القانون، هو تعديل المادة (45) من قانون عام (2001) حيث تم إضافة فقرات جديدة للمادة (45) تتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية السياسية، حيث خصص للمرأة "كوتا نسائية"، لضمان وصولها للبرلمان، وأصبح مجلس النواب يتكون من (110) أعضاء منتخبين، حيث تم زيادة عدد المقاعد النيابية من (80) إلى (104) مقعد بقرار حكومي صدر في عام (2001)، وأضيف إليها ستة مقاعد عام (2003) خصصت للنساء.(العيديين،2008)

صدر قانون الأحزاب السياسية لعام (2007) الذي يمكن عده قانوناً معدلاً لقانون الأحزاب السياسية لعام (1992)، حيث تم تعديل وإضافة بعض المواد والفقرات على قانون الأحزاب السابق، ومن بين أهم التعديلات التي جاءت في هذا القانون:

1- أشارت المادة (5) فقرة (أ) بأن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن خمسمائة عضو، على أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل بينما كان عدد الأعضاء المؤسسين في قانون (1992) خمسين عضواً مؤسساً.

2- أكدت المادة (20) فقرة (أ) على أنه لا يجوز التعرض للمواطن أو مساءلته أو المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي.

3- نصت المادة (27) من القانون "على كل حزب قائم تصويب أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة اعتباراً من تاريخ هذا القانون، وإذا لم يتم تصويب أوضاعها خلال هذه المدة، يعد الحزب منحلاً حكماً".

لقد جرت هذه الانتخابات التشريعية في (22 تشرين الثاني 2007) وفقاً لقانون الانتخاب رقم (34 لسنة 2001). وبلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع (2.4) مليون ناخب شكلت النساء (52%) منهم، وبلغ عدد المرشحين (885) مرشحاً منهم (199) امرأة، وحددت اللجنة العليا للانتخابات (1434) مركز اقتراع تضم (3995) صندوقاً موزعة على (45) دائرة انتخابية. وامتنعت أحزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات، باستثناء حزب "جبهة العمل الإسلامي"، والتيار الديمقراطي الذي يضم (4) أحزاب يسارية. وقد حزب جبهة العمل الإسلامي (22) مرشحاً بينهم امرأة واحدة ترشحت في (18) دائرة انتخابية، بينما قدم التيار الديمقراطي (9) مرشحين، وشاركت التكتلات العشائرية بقوة في الانتخابات، إضافة إلى عدد كبير من التجار ورجال الأعمال، وقام "المركز الوطني لحقوق الإنسان"، وهو مؤسسة رسمية مستقلة عن

الحكومة، بمراقبة عملية الاقتراع إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني. ونشرت الحكومة (40) ألف رجل أمن في جميع المحافظات لحماية الانتخابات. وبلغت نسبة المشاركة (58%).

جرت هذه الانتخابات في (التاسع من تشرين ثاني 2010)، وقد أفرزت مجلساً نيابياً لا يختلف كثيراً عن المجالس السابقة منذ (1993)، وهو المجلس المكون من (120) نائباً، تم انتخابهم وفق قانون الانتخابات القائم على أساس (الصوت الواحد)، أي أن يعطي الناخب صوته لمرشح واحد في دائرته الانتخابية المسجل فيها مسبقاً وغالباً حسب مكان سكنه الدائم. وتميزت هذه الانتخابات بأن الحكومة قامت بإجراء حوار مع الحركة الإسلامية التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات، والذي ظل متواصلاً لإقناعها بالمشاركة، ويتضح أن الحكومة أياً كان موقفها من الحركة الإسلامية، تدرك أن وجودهم في المجلس يعطي تنوعاً وثراءً للحوار والرقابة.

وفي ضوء ما شهدته المنطقة العربية من ثورات بدأت الثورة التونسية وشملت مصر، ليبيا، اليمن، المغرب، سوريا، البحرين، وغيرها من الدول العربية، حيث استطاعت خلالها الجماهير العربية كسر حاجزي الخوف والصمت اللذان كانا يخيمان على مقدراتها، ولفتت أنظار الحكام إلى أن العمر الطويل الذين يقضونه في الحكم لا يشير إلى نتائج ايجابية في مراعاة حاجات الشعوب ومتطلباتهم مما يدعو إلى ثورة تجعلهم يفيقوا ووضعتهم أمام مسؤوليات جديدة تقوم على مبدأ الحوار مع شعوبهم من أجل الوصول إلى الوفاق الوطني، بعد أن فشلت السياسات القديمة القائمة على القمع والاستبداد وتغييب الجماهير.

جاءت مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في نيسان (2011) بتشكيل لجنة ملكية برئاسة أحمد اللوزي تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني، تجسيداً للتوجهات الملكية

وإيمانها بأن روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من أجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والتقدم والازدهار، وخاصة حين وجد جلالته بأن الفجوة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة قد بدأت بالاتساع، وزادت مستويات التناقض وحالات عدم الثقة بين الطرفين.وقد صادق جلالة الملك عبد الله الثاني على التعديلات الدستورية لعام 2011 بعد إقرارها من مجلس الأعيان والنواب، وفي ضوء هذه التعديلات فقد تم الاعلان عن اقرار وتشكيل المحكمة الدستورية والهيئة المقرة للانتخابات وحل مجلس النواب الاردني وتعديل قانون الانتخاب لسنة 2012 وكذلك حل مجلس النواب السادس عشر والإعلان عن موعد إجراء الانتخابات النيابية في بداية عام 2013.

إن الإصلاحات السياسية التي شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية بعد عام 2011 تشير إلى قدرة النظام السياسي الأردني عن الاستجابة بفاعلية للحراك الشعبي ويعكس شرعية النظام وقدرته على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث

دور جبهة العمل الإسلامي في عمليات الإصلاح السياسي 1989-2012

بصدور قرار حل الأحزاب السياسية لعام 1957 أصبح العمل الحزبي غيـر قـانوني، وتوقفت المرحلة الحزبية في حياة الدولة الأردنية وتدخلت الأجهزة الأمنية للسيطرة على مجريات الأمور. فمنذ منتصف الستينيات من القرن الماضي بدأت الأحزاب الأردنية المحظـورة التـي لجأت إلى العمل السري بالعودة ثانية إلى الحياة السياسية مستفيدة من قيـام منظمـة التحريـر الفلسطينية وأجواء العمل الفدائي في الأردن. فكان أن انخرطت بقايا الأحزاب المحظـورة فـي المنظمات الفدائية المسلحة: حزب البعث (السوري) في منظمة الصاعقة، حزب البعث (العراقي) في جبهة التحرير العربية، حركة القوميين العرب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنظمـة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي في منظمة أنصار، وأفراد من الأخـوان المسلمين وجماعات الاتجاه الإسلامي عبر إطار منظمة فتح(الرويضان، 2005).

استمر حظر العمل الحزبي رغم بزوغ أجواء المصالحة والتـسامح وبـوادر الانفتـاح السياسي طيلة حقبة السبعينات والثمانينات حتى تم إعادة ترخيص الأحزاب السياسية عام 1992 بعد عودة الحياة الديمقراطية عام 1989 , حيث عدل قانون الانتخاب(قانون الانتخاب رقـم 34 لسنة 2001) رقم 22 لسنة 1986 , إذ الغي نظام الانتخاب بالقائمة وتم إعطاء كل مواطن صوتا واحدا وسمي " قانون الصوت الواحـد" وأجريـت الانتخابـات للمجلـس الثـاني عـشر فـي 1993/114/8 على هذا الأساس(المشاقبة، 2005).

نتيجة للظروف السياسية التي شهدتها المنطقة والمملكة قبل عام 1989م ولإدراك القيادة الهاشمية أهمية تفعيل العملية الديمقراطية فقد تبنى المغفور له حضرة صـــاحب الجلالـــة الملـــك الحسين بن طلال طيب الله ثراه , عملية التحول الديمقراطي وتفعيل والمشاركة السياسية، فقـــد أرست الدولة الأردنية قواعد النظام الديمقراطي نهجـــاً لهـــا , لإدراك القيـــادة الـــسياسية بـــأن الديمقراطية من أهم المقّومات التي تدل على تقدم الدول وازدهارها , فالنظام الديمقراطي يعطي الفرصة للمواطن في الإسهام في صنع القرار السياسي عبر المؤسسات والتنظيمـــات الـــسياسية والجماهيرية والإعلامية , فمنذ عملية التحول الديمقراطي عام 1989 أخذ الأردن على عاتقـــة دعم كافة الجهود التي تساهم في الإصلاح السياسي .

وسوف يتم معالجة هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: حزب جبهة العمل الإسلامي.

المبحث الثاني: سياسيات جبهة العمل الإسلامي والإصلاح السياسي

المبحث الأول: حزب جبهة العمل الإسلامي

يعد حزب جبهة العمل الإسلامي من الأحزاب السياسية التي تعمل بشكل مرخص في المملكة الأردنية الهاشمية منذ العام 1992 وحتى الآن، ولتناول موضوع نشأة وتطور الحزب وأهدافه ومنطلقاته، فسوف يتم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: النشأة والتطور السياسي لجبهة العمل الإسلامي.

المطلب الثاني: مسيرة الانفراج الديمقراطي من عام 1989-2012.

المطلب الأول: النشأة والتطور السياسي

كانت جماعة (الإخوان المسلمين) -منذ قيامها عام 1945م وحتى عام 1956 م- يغلب عليها العمل الاجتماعي والعام، وكانت تتجنب المشاركة في العمل السياسي المباشر، مثل الوزارة والنواب، وربما كان من أهم أعمالها في هذه الفترة المشاركة في حرب عام 1948، وإقامة مدراس للاجئين الفلسطينيين, والكلية العلمية الإسلامية، والتي تعد -منذ تأسيسها في عام 1947 وحتى اليوم- أهم مدرسة في الأردن.

وفي عام 1956 -بعد تغييرات قيادية كبيرة جرت داخل الجماعة- شارك الإخوان في الانتخابات النيابية، ونجح منهم أربعة نواب من بين أربعين نائباً، وهم: محمد عبد الرحمن خليفة، وعبد الباقي جمو، وعبد القادر العمري، وحافظ النتشة. وشكلت حكومة حزبية برئاسة (سليمان النابلسي) قائمة على الحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث، وقد منح نواب الإخوان الثقة لتلك الحكومة (غرايبة، 2011: 1).

وقد تراجع تمثيل الاخوان في مجلس عام 1956 الذي انتهت ولايته عام 1961 إلى نائبين، هما (يوسف العظم)، –الذي ظل يعاد انتخابه حتى نهاية المجلس الحادي عشر في عام 1993، فتوقف عن ترشيح نفسه–، والنائب الثاني هو (مشهور الضامن).

وفي عام 1967م انتخب أيضاً (حافظ النتشة)، الذي كان نائباً عام 1956م، وتعطلت الانتخابات بعد عام 1967، ثم حلّ المجلس عام 1974، واستدعي مرة أخرى عام 1984، وأجريت انتخابات تكميلية لملء ثمانية مقاعد، كانت شاغرة بسبب وفاة بعض النواب، وقد نجح للحركة الإسلامية في تلك الانتخابات ثلاثة نواب، هم: أحمد الكوفحي، وعبد الله العكايلة، وليث شبيلات.

وفي عام 1992 تم إنشاء "حزب جبهة العمل الإسلامي" كجناحٍ سياسيٍّ لحركة الإخوان المسلمين الأردنيين(الموصلي، 2004: 262) ، وذلك بالتعاون مع شخصيات إسلامية عامة وأخرى وطنية قريبة من الإسلاميين. وأُعلن حزبُ الجبهة بموافقة وزارة الداخلية في 1992/12/8م، واجتمعت الهيئة التأسيسية للحزب في 1992/12/25م، لانتخاب مجلس شورى ومكتب تنفيذي للحزب.

ويمكن معالجة نشأة جبهة العمل الإسلامي من خلال :

أولاً: فلسفة جبهة العمل الإسلامي

ثانياً: الأهداف والغايات من نشأة جبهة العمل الإسلامي

ثالثاً: التنظيم وكوارد جبهة العمل الإسلامي

أولاً: فلسفة جبهة العمل الإسلامي

تنطلق الأحزاب الإسلامية من إيديولوجية رئيسية؛ تقوم على فكرة الحاكمية والسيادة لله،وذلك يتمثل في سيادة الشريعة الإسلامية المعتمدة على القرآن والسنة ومصادر التشريع الإسلامية الأخرى كالاجتهاد والقياس وغيرها. وهي تقبل مبدأ الشورى كأساس سياسي لنظام الحكم.

ترى الأحزاب السياسية الإسلامية في الديمقراطية بدعة غربية تنطلق من ارث حضاري وفلسفي غربي، وإنها ذات طابع إيديولوجي يسعى لفرض هيمنة الثقافة الغربية القائمة على العلمانية وفصل الدين عن الدولة. ولذلك فإن الأحزاب الإسلامية تطرح الشورى كبديل للديمقراطية.

وينظر للشورى في هذا المجال؛ باعتبارها تقوم على استخراج واستطلاع آراء الأمة المسلمة؛ وتقليب وجهات النظر لاختيار أفضلها، وقد جعلت الشورى في الفكر الإسلامي من أركان وقواعد الحكم الأساسية ووسيلة لإصلاح المجتمع والدولة، وذلك استناداً للنصوص القرآنية، قال تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" (سورة الشورى: الآية 38) وكذلك النص في قوله تعالى: "وشاورهم في الأمر" (سورة آل عمران: الآية 159).

وبالرغم من وضع الشورى كنقيض للديمقراطية لدى كثير من الأحزاب الإسلامية فإن هناك أوجه شبه كبيرة بينهما: (بركات، 2009: 3)

- تمثل الديمقراطية والشورى وسائل معتمدة لتنظيم عملية الوصول للسلطة قائمة على الاختيار الحر.

- إقرار مبدأ المساواة بين الناس ورفض التمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين، والاعتراف بالآخر، والعمل على تحقيق العدالة بين الجميع.
- تأكيد مبدأ الحوار والدعوة والإقناع؛ وقبول مبدأ المعارضة السلمية؛ ورفض فكرة الثورة والعنف للحد من سلطة الحاكم.
- رفض الانفراد بالحكم؛ والاستبداد في ممارسة السلطة؛ وحق الشعب في مراقبة الحاكم.
- إقرار أهمية مشاركة الناس في صنع القرارات، وإتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في اختيار الحكام وإدارة الدولة.

وتنطلق فلسفة الحزب من المحاور التالية: (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012)

- استئناف الحياة الإسلامية للمجتمع والسعي إلى تطبيق الشريعة الاسلامية في مختلف ميادين الحياة.
- الاسهام في بناء الأمة معنوياً ومادياً، وفي المشروع النهضوي العربي الإسلامي، وإعداد الأمة لجهاد أعدائها من الصهاينة والمستعمرين، وخدمة القضية الفلسطينية في إطارها العربي والإسلامي والسعي إلى تحريرها من الصهاينة المغتصبين.
- السعي نحو وحدة الأمة، وحريتها ، ومقاومة النفوذ الاستعماري والأجنبي.
- ترسيخ الوحدة الوطنية، وترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي، والدفاع عن كرامة الانان وحقوقه وعن الرحيات بصورة عامة.
- الاهتمام بقضايا الناس الحياتية، وخدمة الجماهير، والاهتمام بشؤون الشعب الحياتية، والتنمية الشاملة للمجتمع من منظور اسلامي.

ثانياً: الأهداف والغايات من نشأة جبهة العمل الإسلامي

*** منطلقات الجبهة**

لقد ورد في المنطلقات الخاصة بالحزب، والتي حددها المؤسسون، ما يلي: (حزب جبهة العمل الإسلامي، ب.ت)

انطلاقاً من الواجب الشرعي في الدعوة إلى الله تعالى، ووظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصرة الإسلام. ونظراً لما تشهده الساحة العربية والإسلامية بوجه عـام، ويـشهده العمل السياسي في الأردن بشكل خاص. وإدراكاً لضرورة الوقوف في وجه التحدي الحـضاري الذي يواجه أمتنا، والذي يمثل مرحلة خطيرة من مراحل الاستعمار، يريد أن يحول بين أمتنا وبين لحظة استشرافها الحضاري والحفاظ على هويتها، ويقطع الطريق على الإسلام ليعيق وصوله إلى قيادة الأمة بِشرع الله، وتحرير الإنسانية جمعاء. واستشعاراً بعمق المأساة التي يمثلهـا الوجـود اليهودي، الذي يحتل فلسطين، ويدنس أرضنا ومقدساتنا، ووفاءً لدماء شهدائنا، التي جبلـت بهـا أرض الأردن، دفاعاً عن الأردن وفلسطين، ومن أجل تربية الأمة تربية جهادية شاملة. (دلـول، 2012: 10)

وإيماناً بدور الإسلام في تحقيق الولاء لله تعالى، وأصالة الانتماء للأمة، وفي توجيهه المتميز في صياغة المواطن الصالح. وانطلاقاً من ضرورة توجيه طاقات العاملين للإسلام، في هذا البلد الطيب، من هيئات وجماعات ومنظمات وحركات ومؤسسات وأفراد. وتوضيحاً للموقف السياسي الشامل، على الصعيد العالمي، والإسلامي، والعربي، والوطني. وتحقيقاً لواقعية الإسلام، في مختلف شؤون الحياة التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتأكيداً للممارسة السياسية

الملتزمة بأخلاق الإسلام وقيمه، وتفعيلاً للجهود السياسية في البناء، والتوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية. وإزاء كل ذلك، فقد بات لزاماً قيام "حزب جبهة العمل الإسلامي" من الأشخاص الذين يلتزمون بأهداف الحزب بصفتهم الفردية، ممن تتوافر فيهم شروط العضوية المنصوص عليها في هذا النظام. (دلول، 2012: 11)

*** الأهداف والغايات العامة للجبهة**

يسعى حزب الجبهة من منظور استراتيجي بعيد المدى، إلى تحقيق الغايات الكبرى والأهداف العامة التالية:

يعمل الحزب بصورة خاصة على بناء المجتمع الأردني والنهوض بـــه وتحقيـــق الأهـــداف المحددة التالية: (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012: 3-4)

1- تحقيق مبدأ الحرية المسؤولية للجميع، وترسيخ أركان الشورى والممارسة الديمقراطيـــة، وضمان التعددية السياسية، وحماية حقوق الإنسان كما يؤكدها الإسلام، ووضع الضمانات التشريعية التي تكفل ذلك، من منطلق احترام الدستور، وسيادة القانون. وتوفير الحريـــة الدينية للجميع، وتحقيق التعاون والانسجام بين جميع أفراد المجتمع، لما فيه خدمة الوطن والأمة، وحماية القيم الدينية والأخلاقية.

2- تشجيع الحوار، مع جميع الفئات السياسية بهدف حماية الديمقراطية والتعاون على خدمة المواطنين والدفاع عن أمن الوطن واستقراره وازدهاره. وضمان حرية الرأي والتعبيـــر لكافة المواطنين، والمساواة في استخدام وسائل الإعلام المختلفـــة، ووضـــع الـــسياسات

الإعلامية المستقلة النابعة من تراث الأمة وشخصيتها وتوجيه الإعلام لخدمة القضايا الأساسية للأمة.

3- تعميق الوحدة بين أفراد الشعب لحماية الوطن وضمان استقراره ومحاربة النزعات العرقية والإقليمية والقبلية الطائفية التي تهدد الوحدة. والعمل على إقامة الاقتصاد الأردني على أساس إسلامي من العدالة الاجتماعية واحترام الملكية الفردية، وتكافؤ الفرص، والعمل على تنمية الموارد واستثمار الإمكانات، ورفع قيمة العمل الشريف، و محاربة الفساد السياسي والإداري والمالي في الدولة، وتطهير أجهزتها وإحداث الإصلاحات اللازمة، لبناء هذه الأجهزة على أساس سليم وقوين وقادر على مواجهة التحديات المعاصرة، والارتقاء بالخدمة المدنية في الدولة، لرفع كفاءة العاملين في أجهزتها لخدمة المواطنين بنزاهة وكفاءة وتجرد.

4- تهيئة الأمة لمواجهة الأخطار المحدقة بها والدفاع عن العقيدة والوطن عن طريق التربية الجهادية للأمة. ودعم القوات المسلحة بإمدادها بالأسلحة والمعدات الحديثة، لتؤدي دورها في حماية الوطن، والدفاع عن أراضيه ومقدساته، ودعم أجهزة الأمن، للقيام بدورها في ضمان حرية المواطنين وخدمة مصالحهم، وتحقيق أمن الوطن واستقراره.

5- التأكيد على أهمية الأسرة وبنائها على الأسس السليمة، لتؤدي دورها في بناء المجتمع القوي، الذي تسوده الألفة والمحبة، ورعاية الأمومة، والاهتمام بالطفولة لضمان إمدادها المجتمع بالأبناء الأصحاء جسمياً وعقلياً وروحياً. و احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة، ودورها في تطوير المجتمع في إطار الفضائل الإسلامية، وإفساح المجال

أمامها، للمشاركة في الحياة العامة، وإتاحة الفرص لبروز القيادات النسائية فـي العمـل السياسي. وتوفير عناية خاصة بالشباب من الجنسين، وإحاطتهم بالمناخ الملائم، في إطار من الأخلاق الإسلامية ،وتفعيل دور المؤسسات الوطنية، التي ترعى الشبيبة، كالمدارس والجامعات والأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتوجيه جهود الشباب للقيام بـدور فاعل في مشاريع الأعمار، والنشاط الخيري والاجتماعي، وتعويـدهم علـى ممارسـة الشورى والديمقراطية في تلك المؤسسات.

6- السعي الدائم لتحقيق الوحدة العربية الشاملة آخذين بمبدأ التوعية والتدرج، وترسيخ قواعد التضامن الإسلامي، الذي يؤدي في المدى البعيد إلى وحدة الأمـة الإسـلامية. و تبنـي القضايا العربية والإسلامية والإنسانية العادلة. وتهيئة الأمة للتصدي المستمر للصهيونية العالمية ومن يدعمها، باعتبار فلسطين قلب الأمة الإسلامية والعربية، والقضية الفلسطينية مسؤولية العرب والمسلمين والشعب الفلسطيني طليعة الجهاد لتحرير التراب الفلـسطيني كله، ولا يجوز الاعتراف بالكيان اليهودي الغاصب. ونشر الثقافة الإسـلامية، وتعميـق الوعي الإسلامي في الأمة، بكل الوسائل المشروعة لتعزيز القاعدة الفكريـة والعقائديـة الموحدة. ودعم المؤسسات الدينية، ونشر رسالة المسجد، ليكون مؤسسة نشطة وفاعلـة، والارتقاء بمستوى الدعوة والتوجيه الديني، والاهتمام بالداعية القادر على التعامـل مـع الثقافات والحضارات الأخرى.

ثالثاً: التنظيم وكوادر جبهة العمل الإسلامي

تشتمل مهام الأمين العام للحزب، وفقاً للنظام الأساسي على: تمثيل المكتب التنفيذي لدى المؤسسات والدوائر الرسمية والشعبية والقضائية، رئاسة جلسات المكتب التنفيذي، الناطق الرسمي بلسان الحزب، الإشراف العام على سائر مؤسسات الحزب وأعماله، والقيام بالمهام التي يفوضه بها المكتب التنفيذي (سليمان، 2003: 74).

ويتكون الهيكل التنظيمي كما جاء في النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي من الهيئة التأسيسية والهيئة العامة والمؤتمر العام ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي والهيئات الإدارية للفروع. (النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي،1992: 5-9)

- الهيئة التأسيسية:

تتكون من الأشخاص الذين يوقعون على هذا النظام ويقومون بمتابعة إجراءات تسجيل حزب جبهة العمل الإسلامي وإبرازه إلى حيز الوجود. وتجتمع الهيئة التأسيسية فور إعلان تسجيل الحزب رسمياً، وتنتخب من بين أعضائها مجلس شورى (عدد أعضائه 120) بصورة مؤقتة لمدة سنة، وذلك بنسبة التمثيل النسبي لأعضاء الهيئة التأسيسية لكل فرع، ويقوم مجلس الشورى المؤقت، فور انتخابه، بانتخاب مكتب تنفيذي (مؤقت) من بين أعضائه لمدة عام واحد، وفق هذا النظام. (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012: 5)

- الهيئة العامة:

تتكون الهيئة العامة للحزب من جميع أعضاء الحزب، وتجتمع الهيئة العامة اجتماعاً عادياً مرة كل عام، وتجتمع استثنائياً بقرار من المكتب التنفيذي أو بطلب من الأغلبية المطلقة لمجلس

الشورى، وذلك ما لم يزد عدد أعضاء الهيئة العامة في جميع فروع الحزب على ألــف عــضو. ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضرته الأغلبية المطلقة من الهيئة العامة وإذا لم يتــوافر النــصاب القانوني في الجلسة الأولى، يؤجل الاجتماع لمدة أسبوعين يكون الاجتماع بعدها قانونياً مهما بلغ عدد الحضور. (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012: 5-6)

- المؤتمر العام:

إذا زاد عدد أعضاء الهيئة العامة على ألف عضو، يقوم المؤتمر العام بمهام الهيئة العامة ويتكون من: أعضاء مجلس الشورى، وأعضاء الهيئات الإدارية الممثلة لفروع الحزب، وأعضاء الحزب في مجلس الأمة، ونسبة عددية من مجموع أعضاء الهيئة العامة لكل فرع مــن فــروع الحزب يتم انتخابهم بالاقتراع السري. (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012: 6)

- مجلس الشورى:

يتكون مجلس الشورى من مائة وعشرين عضواً، ينتخــب (90%) مــنهم مــن ممثلــي المناطق حسب التمثيل النسبي الذي تحدده اللائحة الداخلية، و(10%) ينتخبهم المــؤتمر العــام. ويعتبر الأمين العام المنتهية ولايته عضواً في مجلس الشورى القادم لدورة واحدة. (مركز القدس للدراسات السياسية، 2012: 7)

- المكتب التنفيذي:

يتكون من تسعة أعضاء بمن فيهم الأمين العام، وينتخب المكتب التنفيذي من بين أعضائه النائب الأول للأمين العام والنائب الثاني للأمين العام ومساعد الأمين العام للــشؤون الإداريــة،

ويتولى أمانة السر العامة للمكتب التنفيذي ومساعد الأمين العام للشؤون المالية. (مركز القــدس للدراسات السياسية، 2012: 9)

وتألّفت الهيئة التأسيسية للحزب من (353) عضواً، اِلتام شملهم للعمل على إقرار النظام الأساسي للحزب ومتابعة إجراءات تسجيله وإبرازه إلى حيّز الوجود فور الإعلان عن التسجيل الرسمي للحزب والحصول على الترخيص. وقد سعت قيادة الإخوان بالمشاركة مع شخصيات إسلامية أخرى مستقلة في تشكيل حزبها السياسي، فكان الهدف من تشكيل الحزب بالنسبة للإخوان أن يكون وعاءً سياسياً كبيراً يستوعب جمهور الحركة الإسلامية في أدوات عمل وتعبئة لأغراض العمل السياسي الجماهيري كالانتخابات البرلمانية والبلدية، ويتيح المجال للجمهور الإسلامي الواسع للعمل العام والمشاركة في بيئة وشروط مختلفة عن قواعد عمل الإخوان التي تركز على الاصطفاء والتربية والتنظيم الداخلي والسلوك الشخصي (غرايبة، 2004: 3). وكان من الحكمة أن تعمد الجماعة إلى تأطير نشاطها وتقنينه وتوسيعه ضمن إطار المؤسسة الحزبية دون أن يعني ذلك إلغاء الحركة الأم (جماعة الإخوان المسلمين) التي ظلّت موجودة على الساحة بجانب حزب الجبهة. هذا بجانب أن الكثيرين يعتقدون بحزب الجبهة أنه الجناح السياسي لجامعة الإخوان المسلمين، خاصة وأنه يضمُّ في مستوياته القيادية العليا عدداً كبيراً من قيادات الجماعة، وأن ما نسبته 75% من أعضاء مجلس الشورى في الحزب هم من جماعة الإخوان في الأصل(سليمان، 2003: 57-58).

أما عن وظيفةِ الحزب، فقد تحدَّدت بأنها العمل الدعوب على التأكيد على إقامة الدولة ومؤسساتها على أُسُس من العقيدة الإسلامية، إيماناً بالواجب الشرعي في الدعوة إلى الله ونصرةً

الإسلام، والتأكيد على الممارسةِ السياسيةِ المُلتزمةِ بأخلاق الإسلامِ وتفعيلِ الجهودِ السياسية في التوجُّه نحو تطبيقِ الشريعة الإسلامية. كما حرص منظِّرو الحزبِ على تأكيد البُعْد الدوليّ الذي يفرِض نوعاً من الترشيد للصحوة ِالإسلاميةِ كي لا تقع في مُنزلقات العُنف المُضاد، مع التأكيد على دورِ الأحزاب في ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية داخل الأردن، حتى يَظهر للعالم الوجهُ المُشرقُ المعتدلُ للعمل السياسي الإسلامي(عبد الله، 2001: 336–339).

ويتكون أعضاء المكتب التنفيذي لجبهة العمل الإسلامي في عام 2012 من الأمين العام للجبهة حمزة منصور، والنائب الأول للأمين العام محمد البزور، والنائب الثاني للامين العام نمر العساف، ورئيس اللجنة السياسية زكي بني ارشيد، وعضو المكتب التنفيذي موسى الوحش، ومسؤول الملف الفلسطيني مراد العضايلة، ومسؤول الملف الوطني محمد الزيود ، ومساعد الامين العام للشؤون الإدارية أمين السر العام عبد الله فرج الله، ومساعد الأمين العام للشؤون المالية صالح الغزاوي. (http://www.jabha.info، 2012)، أما مكتب مجلس الشورى لجبهة العمل الإسلامي فيتكون من علي أبو السكر رئيساً وأحمد الزرقان نائباً للرئيس، وكل من محمد فريحات وجعفر الحوراني مساعداً لرئيس مجلس الشورى.

المطلب الثاني: مسيرة الانفراج الديمقراطي من عام 1989–2012

منذ انطلاق العهد الديمقراطي في الأردن عام 1989 والبلاد تشهد تحولات متعددة الاتجاهات إزاء التوازن السياسي والاجتماعي فيها، وقد شكل عام 1989 منعطفاً أساسياً في إعطاء التيار الإسلامي السياسي دوراً ووضعاً جديداً على الصعيد السياسي ما جعلها من معالم الديمقراطية الأردنية بل والنظام السياسي الأردني الأساسية، لكن التحولات الإقليمية المتعلقة

بالحرب على العراق عام 1991 وتوقيع معاهدة وادي عربة عام 1994، شكلت مفاصل خلافية مهمة بين النخب الحاكمة والقوى السياسية بشكل عام وعلى الأخص الحركة الإسلامية، حيث صاحب ذلك تدفق مئات الألوف من الأردنيين المغتربين المقيمين في الكويت ودول الخليج الأخرى إلى البلاد، والذين يشكلون بشكل عام تياراً محافظاً على النمط الخليجي يقترب من التوجهات الاجتماعية للحركة الإسلامية أيضاً(الحمد، 2007: 1).

من جهة ثانية فقد شهدت الديمقراطية الأردنية من عام (1989–2012) تطورات متباينة بعضها ساعدت على توسيع دائرة الحريات وبعضها شكل إعاقة لعملية التطور الديمقراطي للمجتمع الأردني، وكان من أبرز الإشكاليات التي واجهتها الديمقراطية الأردنية ما يتعلق بالتموضع السياسي بين الحركة الإسلامية والنخب الحاكمة، حيث بقيت الحركة الإسلامية الحزب الوحيد المنظم والقوي في الساحة الأردنية فيما لم تتمكن النخب الحاكمة من فرز قوة سياسية مكافئة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، وهو ما دفع بها إلى تدخل عبر قوانين الانتخاب وتوزيع الدوائر الانتخابية المفصلة، وتوزيع المحافظات بشكل يحفظ سيطرة النخب الحاكمة على نتائج الانتخابات البلدية والبرلمانية على حد سواء.

مراحل الديمقراطية الأردنية

المرحلة الأولى (1946–1949):

بدأت هذه المرحلة في الخامس والعشرون من شهر أيار لعام 1946 بإعلان تحول إمارة شرق الأردن على مملكة سميت المملكة الأردنية الهاشمية ونصب الأمير عبد الله ملكاً عليها، ليعلن عن البدء بالسير حثيثاً في طريق الإصلاح السياسي من قبل النظام السياسي الجديد، حيث

يعد صدور الدستور الأردني الأول عام 1947 أحد مرتكزات عملية الإصلاح حيث تم في هذا الدستور إسقاط عضوية الحكومة من مجلس النواب، وجعل هذا الدستور السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الأعيان وأخذ هذا الدستور بمبدأ فصل السلطات لمنعه الازدواجية بين النيابة والوزارة (العناقرة، 2010: 3)، وجرت بعده انتخابات برلمانية، وأن البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية، والبيعة للملك سيد البلاد ومؤسس كيانها، وريث النهضة العربية عبد الله بن الحسين المعظم بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وإقرار تعديل القانون الأساسي الأردني، خولت من خلالها تلك التعديلات السلطات التشريعية والتنفيذية للملك عبد الله ولورثته الذكور من بعده(محافظة، 2010: 69-70). وقد ترافق مع قرار إعلان المملكة جملة من المواقف الإصلاحية كان من أهمها:

1. الدوائر الانتخابية حيث أشار دستور 1947 مادة رقم 9 على أن تكون الدوائر الانتخابية تسع دوائر ويتم الاقتراع بطريقة مباشرة.
2. الزيادة في عدد أعضاء مجلس النواب كما نص عليه قانون الانتخابات لسنة 1949 مادة رقم (55) بزيادة 20 نائباً يمثلون الضفة الغربية بناءً على قرار وحدة الضفتين وقسم القانون الأردن إلى سبعة دوائر انتخابية.

المرحلة الثانية(1953-1999):

هي فترة نهاية حكم الملك طلال وبداية حكم جلالة المغفور له الحسين بن طلال عرش الأردن، وقد شهدت المملكة خلال هذه الفترة التطورات الإصلاحية التالية(الخلايلة، 2010):

1. تعميق الديمقراطية: حيث ساهم صدور القانون المؤقت رقم (79) لسنة (1951) في استقرار الأوضاع السياسية في الأردن كونه كان أكثر ديمقراطية واستجابة لمطالب المجتمع الأردني والأحزاب السياسية في تلك الفترة واستمر الوضع كذلك حتى صدور الدستور الأردني لعام 1952.
2. إصدار دستور 1952: وقد شكل صدور هذا الدستور مرحلة جديدة في النظام السياسي الأردني من خلال تحديد صلاحيات وسلطات كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وقد اعتبر هذا الدستور أن الأمة هي مصدر السلطات وأن السلطة التنفيذية تناط بالملك ويتولاها من خلال وزرائه ووفقاً لأحكام الدستور، وقد شكل هذا الدستور أحد الدساتير الأكثر ديمقراطية في مختلف المجالات وخصوصاً الحريات العامة وحقوق الإنسان. (المشاقبة والعيسى، ب.ت: 138-182).
3. تنظيم قوانين الانتخابات المؤقتة: بعد صدور الدستور في عام 1952 صدر القانون الانتخابي المؤقت رقم (32 لسنة 1958). وصدر قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم (24 لسنة 1960)، وقد عرض القانون على مجلس الأمة وصادق عليه بموجب الإعلان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (1768) بتاريخ (1963/12/21)، وقد احتوى هذا القانون على تسعة فصول وضم سبعة وسبعين مادة، وألغي بمقتضاه العمل بقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 1947 وجميع تعديلاته وكذلك القانون الإضافي رقم (55 لسنة 1949) والأنظمة الصادرة بموجبه.

4. تكوين المجلس الوصي الاستشاري: وقد صدر في (16 نيسان 1978) القانون (17 لسنة 1978) الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، وقد كانت مهمته إسداء المشورة، ومناقشة السياسة العامة، والنظر في جميع التشريعات، والقوانين التي تسنها الحكومة، ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة.
5. الحياة النيابية في الأردن: في نهاية عقد الثمانينيات وفي عام 1989 بدأت الانطلاقة لمرحلة الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات النيابية في ذلك العام والتي شكلت بداية لتطور الحياة النيابية في الأردن حتى الآن ولتأكيد هذا التطور فقد جرى تعديل الكثير من القوانين والأنظمة بما يتواكب مع تطور الحياة النيابية.(محافظة،2006 :96).
6. الميثاق الوطني: حيث تم إقرار الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عقد برئاسة الملك حسين في عام (1991)، وقد مثل هذا الميثاق مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية المختلفة وبين الحكم ونظامه، على أساس ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

المرحلة الثالثة(1999-2012):

وفي الفترة الممتدة من (7 شباط 1999) لغاية (2012) التي بدأت بتولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية حيث استلم الملك سلطاته في السابع من شباط 1999 وقد وضع في سلم أولوياته الاستمرار في عمليات التنمية الشاملة وخصوصاً في المجال الاقتصادي، إذ تصدى لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وتخفيف عبء المديونية، والاستمرار في برامج التصحيح الاقتصادي ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وجلب الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني. (مشاقبة، 2012: 28)

وقد شكلت الإصلاحات الدستورية محور رئيسي في عمل الملك عبد الله الثاني خلال فترة حكمه حيث شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من القوانين سواءً المتعلقة بقوانين الانتخاب أو بقوانين الأحزاب والقوانين التي تنظم الحريات الصحفية والإعلامية وجرت انتخابات مجلس النواب لعام 2001 و2003 و2007 و2010 والتي تشير في مجملها إلى مستوى اهتمام الملك بتوجيه الجهود الحكومية لسن قوانين تنظم وتساهم في عملية الإصلاح السياسي المرجوة.

أما فترة الإصلاح السياسي خلال المرحلة الراهنة الممتدة من شهر نيسان عام 2011 وحتى الآنت وهي فترة استثنائية في حياة شعوب عدد من دول المنطقة العربية، التي شهدت اندلاع ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، استطاعت خلالها الجماهير العربية كسر حاجزي الخوف والصمت اللذان كانا يخيمان على مقدراتها، وأعطت الدروس والعبر التاريخية للحكام، ووضعتهم أمام مسؤوليات جديدة تقوم على مبدأ الحوار مع شعوبهم من أجل الوصول إلى الوفاق الوطني، بعد أن فشلت السياسات القديمة القائمة على القمع والاستبداد وتغييب الجماهير. جاءت مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في نيسان 2011 بتشكيل لجنة ملكية تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني، تجسيداً للتوجهات الملكية وإيمانها بأن روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من أجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والتقدم والازدهار، وخاصة حين وجد جلالته بأن الفجوة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة قد بدأت بالاتساع، وزادت مستويات التناقض وحالات عدم الثقة بين الطرفين. وقد صادق جلالة الملك عبد الله الثاني على التعديلات الدستورية لعام 2011 بعد إقرارها من مجلس الأعيان والنواب.

*** المحكمة الدستورية:**

تنص المادة (1/58) من الدستور الأردني (المادة 58، الدستور الأردني) بعد التعديل على أن " تنشأ بقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ......"، وكذلك تنص المادة (1/59) من الدستور(المادة 59 من الدستور الأردني) بعد التعديل على أن " تختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ..."، كما تنص الفقرة (2) من نفس المادة على أن " للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك .... "، كما تنص الفقرة (2) من المادة (60) من الدستور بعد التعديل على أن " في الدعوى المنظورة أمام المحاكم يجوز لأي من أطراف الدعوى إثارة بعدم الدستورية وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جدي ....".

*** الهيئة المستقلة للإنتخاب:**

أنيطت مهمة اجراء الانتخابات – بموجب الدستور – بالهيئة المستقلة للانتخابات وقد صدرت الارادة الملكية بالموافقة على قانون الهيئة في 9-4-2012، وبالتالي فهي الجهة الوحيدة المكلفة بمتابعة "الملف" الانتخابي ابتداء من اعداد السجلات للناخبين وتسجيلهم الى ادارة "الاقتراع" ووضع التعليمات الضرورية لسلامة الاجراءات وانتهاء بمراقبة الانتخابات ورصد سيرورتها واستقبال الطعون والاعتراضات عليها(الرواشدة، 2012: 1)، أن تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات كان انجازاً، وبأن تمكينها من "بناء" الثقة لدى المواطن، بالمؤسسات الوطنية أولاً، وبامكانية اجراء انتخابات نزيهة، مسألة ضرورية، فهي تحاول ان تؤسس وتبني على انقاض فراغ كبير، فهي ليست مسؤولة عن المناخات السياسية التي أفرزت القانون وأصابت المزاج العام

باللامبالاة والتلكؤ وربما العزوف عن المشاركة، وانما المهم ان تنجح في تحرير ملف الانتخابات من الاخطاء التي التصقت بها، وان ترسخ لدى الناس قناعة العدالة والنزاهة في كل الاجراءات التي تتخذها (الرواشدة، 2012: 2).

*** القانون المعدل لقانون الانتخاب الأردني لسنة 2012:**

نتيجة الجدل الذي أثاره قانون الانتخاب لعام 2012 والذي أقره البرلمان الأردني لأول مرة في حزيران (2012)، أعاد الملك عبد الله الثاني القانون لمجلس النواب بداية تموز (2012) لإجراء مزيد من التعديلات عليه، والتي كانت أبرزها تعديل الفقرة "ج" من المادة الثامنة والمتعلقة بالمقاعد المخصصة للقائمة الوطنية، بحيث أصبحت 27 مقعداً بدلاً من 17 مقعد(http://www.wayyacom.com، 2012: 3).

أقر مجلس النواب في أولى جلساته بالدورة الاستثنائية في تاريخ (2012/7/8) القانون المعدل لقانون الانتخابات لسنة 2012، كما جاء من الحكومة وكما أقره مجلس الأعيان بتاريخ (2012/7/12) وكما ورد من مجلس النواب، وصدرت الإرادة الملكية بتاريخ (2012/7/23) بالمصادقة على القانون المعدل، بشكله الذي أقره مجلسا الأعيان والنواب.

*** أبرز ملامح القانون المعدل لقانون الانتخاب الأردني لسنة 2012 بالمقارنة مع مشروع القانون السابق:**

كان من أبرز التعديلات التي أجريت على قانون الانتخاب الأردني لسنة 2012 ما يلي:

- رفع عدد مقاعد مجلس النواب إلى 150 مقعداً بدلاً من (140) (15 مقعدا للكوتا النسائية و27 مقعدا للقائمة الوطنية، إضافة إلى 108 مقعدا للدوائر الانتخابية المحلية في مختلف محافظات المملكة) .

- الإبقاء على نظام الصوت الواحد (منح الناخب صوتاً يختار به نائباً واحداً مهما تعددت مقاعد الدائرة الانتخابية إلى جانب صوت آخر للقائمة الوطنية) وفق نظام تقسيم الدوائر لعام 2007 بعدد (108) مقاعد على مستوى المملكة.

- إلغاء مبدأ الصوتين لكل دائرة انتخابية محلية، وأستبدله بالصوت الواحد لكل ناخب في الدائرة الانتخابية المحلية.

- استبدال القائمة الحزبية بقائمة وطنية (نسبية مغلقة)، على مستوى الوطن خصص لها (27) مقعدا، بدلاً من (15) مقعداً كما كان في مشروع القانون.

- إلغاء الاشتراط الموجود في نص مشروع القانون بأن يكون عدد المرشحين الأعلى للقائمة (8) مرشحين، حيث سمح بضم القائمة (27) مرشحا بعدد المقاعد المخصصة للقائمة الوطنية .

- تخصيص (15) مقعدا للنساء. واحتساب فوز السيدات بطريقة النسبة والتناسب، كما كان معمول به في انتخابات 2007، بحيث تفوز من تحصل على أعلى نسبة أصوات من عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية، وليس من تحصل على أكبر عدد من الأصوات في المحافظة.

المبحث الثاني: سياسيات جبهة العمل الإسلامي والإصلاح السياسي:

تختلف الحركة الإسلامية بشكل عام، والأخوان المسلمون على وجه الخصوص في المنهج عن أية حركة إسلامية أخرى في الوطن العربي والعالم مما يجعلها مثالاً يحتذى باعتبارهم أكبر وأقوى الحركات الإسلامية في الأردن، فقد أثبتت الحركة التي مارست العمل السياسي والاجتماعي خلال فترة تجاوزت الخمسين عاماً أنها لم تدعُ قط إلى حمل السلاح أو العنف في سبيل تحقيق أهدافها، فقد كانت دوماً حركة إصلاحية تؤمن بنبذ العنف ومحاربة كل أشكاله، سواء

أكان سياسياً أو مادياً ومن خلال إيمانها بذلك فإنها بطبيعة الحال تحارب الإرهاب ووسائله، وتؤمن بالعمل السياسي والتعددية السياسية واحترام الرأي الآخر. (الحضرمي والعدوان، 2003: 158)

إن الحركة الإسلامية في الأردن تمثل منهجاً حضارياً لا يماثله حركة في أي دولة أخرى، فأي حركة تدعو إلى الإصلاح السياسي واللجوء إلى الوسائل السلمية، واعتماد العمل الديمقراطي (الشورى كما تسميها الجماعة) واحترام حقوق الإنسان، يجب أن تحظى باحترام الجميع في الداخل والخارج. لا بل إن مثل ذلك يجب أن يشكل دعوة للحكومات لتعزيز هذا التوجه، فمثله يعزز دور الدولة ويساعدها في تكريس الوحدة الوطنية والأمن السياسي والاجتماعي، وبذلك يستحق كل التقدير والدعم.

تعتبر هذه التجربة مقارنة بالعديد من التجارب الأخرى في العديد من الدول تجربة فريدة بشكل واضح فهي تبين جلياً أن الإسلاميين ليسوا منغلقين على أنفسهم ولم يدعوا المواطنين لنبذ الآخرين وأتباعهم بعيداً عن أي حزب آخر في الحياة السياسية الأردنية. وكما أن المواطن نفسه لا يعتبرهم مقدسين في تصرفاتهم، فإنهم أنفسهم لا يطالبون المواطن بالتعامل معهم على هذا الأساس، ولا هم يتعاملون به، فقد توافقهم الرأي أو تعارضهم دونما خوف أو وجل من اعتبارك مرتداً أو خارجاً عن الدين. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات في مراحل مختلفة.

المطلب الثاني: جبهة العمل الإسلامي وقانون الصوت الواحد.

المطلب الثالث: جبهة العمل الإسلامي والرأي العام.

المطلب الرابع: دور المرأة في عملية الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات النيابية في مراحل مختلفة

بعد صدور قانون الأحزاب الأردني رقم 32 لسنة 1992 عادت الحياة الحزبية كجزء من عودة الحياة الديمقراطية واستناداً لهذا القانون ظهرت الأحزاب بصورة رسمية ووصل عددها إلى ما يقارب 32 حزباً سياسياً تناقصت إلى 26 حزباً سياسياً في عام 2000، وعادت ليصبح عددها 24 حزباً سياسياً في عام 2001. وفي عام 2006 وصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى 36 حزباً وبعد صدور قانون الأحزاب لعام 2007 وصل عد الأحزاب السياسية التي تكيفت مع مواد القانون الجديد أربعة عشر حزباً ووصل عدد الأحزاب عام 2012 إلى 23 حزباً.

وتمحورت في أربعة إتجاهات أو تيارات سياسية هي: التيار القومي، والتيار اليساري، والتيار الإسلامي والتيار المحافظ الوسطي (المعتدل). ومنها التيار الإسلامي الذي يركز على تقديم الدين الإسلامي بإعتباره منظومة من المبادئ والأفكار والبرامج لإيجاد الحلول للمشاكل الإجتماعية ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف نواحي الحياة ويمثل هذا التيار ثلاثة أحزاب هي : حزب جبهة العمل الإسلامي "الذي يمثل الأغلبية العظمى من التيار الإسلامي وتدعمه جماعة الإخوان المسلمين ذات النفوذ الشعبي الواسع"، وهناك حزب يطلق على نفسه إسم حزب الحركة العربية الإسلامية "دعاء" وحزب الوسط الإسلامي. (المشاقبة، 2012: 108-109)

تعرف المشاركة السياسية بأنها النشاطات الإرادية التي يمارسها الأفراد في مجال اختيار حكامهم وممثليهم وكذلك المساهمة في صنع القرارات، حيث أن الأحزاب الإسلامية في الأردن

تمارس تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في مجال المشاركة السياسية بنشاط فعال، ويمكن رصد هذه المشاركة من خلال الأنماط التالية: (بركات، 2009)

1- **المشاركة في الانتخابات النيابية:** دخلت الأحزاب الإسلامية الانتخابات النيابية في المجلس الحادي عشر سنة 1989 من خلال كتلة جماعة الإخوان المسلمين وحصلت على 23 مقعدًا، ولكن هذه المقاعد تراجعت في المجلس الثاني عشر عام 1993 إلى 16 مقعداً.

أما في المجلس الثالث عشر سنة 1997 فقد قاطع حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات من ناحية رسمية، لكن كثيراً من أتباعه وأنصاره دخلوا الانتخابات وفازوا واعتبر 12 عضواً في البرلمان من أعضاء جبهة العمل الإسلامي، وفي انتخابات 2003 تراجع حزب جبهة العمل الإسلامي عن مقاطعته للانتخابات وقدم قائمة للمرشحين تضم 30 عضواً من خلال قائمتين، أولاهما قائمة معلنة، والثانية قائمة غير معلنة، وفيها 10 مرشحين وحصل الإسلاميون على 17 مقعداً منها مقعد نسائي على أساس الكوتا، أما في انتخابات 2007 فقد وصل عدد مقاعد الأحزاب الإسلامية إلى ستة مقاعد فقط، وفي هذا المجال يلاحظ أن مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشح حزب جبهة العمل الإسلامي كانت تفوق كثيراً أصوات المرشحين الآخرين. (بركات، 2009)

2- **المشاركة في الحكومة:** شاركت الأحزاب الإسلامية في الحكومة الأردنية التي تألفت بعد انتخابات 1989 وبقيت مشاركتها حتى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث انسحبت من المشاركة في الحكومات، وان كان بعض المقربين منها ظلوا في الحكومة خاصة أولئك الذين

انشقوا عن الجماعة، كما يساهم أعضاء الأحزاب الإسلامية في الوظائف الحكومية بشكل كبير مثال ذلك في وزارة التربية والتعليم.

3- **المشاركة السلبية بأدوات غير عادية:** تتمثل المشاركة السلبية من خلال الضغط على قرارات الحكومة ومحاولة التأثير عليها، مثال ذلك: مقاطعة الانتخابات النيابية لسنة 1997، وعدم المشاركة في الحكومات، والتي تعد إحدى وسائل الضغط على الحكومة لإتخاذ سياسات تتفق ومواقف حزب جبهة العمل الإسلامي، وكذلك المشاركة في حركات الاحتجاج والمظاهرات ضد سياسات الحكومة خاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي. (بركات، 2009)

4- **المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني:** حيث شاركت الأحزاب الإسلامية في كافة مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات الخيرية،

قرر مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي بالإجماع مقاطعة الانتخابات النيابية التي ستجرى في شهر 2013/1 ترشحاً وانتخاباً، وقرر المجلس في جلسة عقدها في الكرك بتاريخ (2012/7/14) تفعيل هذه المقاطعة من خلال مواصلة العمل الشعبي وكل أشكال الاحتجاج حتى يتم إقرار مشروع إصلاحي متكامل يبدأ بإعادة السلطة إلى الشعب من خلال التعديلات الدستورية اللازمة، وإنتاج قانون انتخابات عصري يؤدي إلى انتخاب مجلس نيابي يعبر عن الشعب الأردني تعبيراً حقيقياً ويؤدي إلى إنتاج حكومات من خلال الأغلبية البرلمانية وأكد المجلس أن المماطلة في إجراء الإصلاحات اللازمة، ومحاولة الرهان على كسب الوقت والإيقاع بين الفئات المطالبة بالإصلاح من حركات وأحزاب ومؤسسات مجتمع مدني مضيعة للوقت لن يؤدي إلا الى مزيد من الاحتقان، وتركز نقاش المجلس حول الأوضاع السياسية العامة

ووعود النظام بالإصلاح منذ فترة طويلة وعدم وجود جدية في عملية الإصلاح وأهمية الالتفات إلى مطالب الشعب الأردني، وإقرار قانون انتخابات يعيد انتاج الصوت الواحد مع بعض التحسينات الشكلية. (www.jabha.info ، 2012: 2)

ومن خلال أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي حمزة منصور الذي له رؤية بقرار الحركة الإسلامية لمقاطعة الانتخابات النيابية وهو قرار لمصلحة الوطن، وقال إن المشاركة حين تكون هي للوطن وان المقاطعة ايضاً عندما تكون هي لمصلحة الوطن وأن الحركة لم تغلق باب الحوار مع الحكومة أو مع أي جهة، وأن الحركة الاسلامية تفتح ابوابها للحوار الايجابي الذي يفضي الى الاصلاح المنشود الذي يسعى اليه كافة ابناء الشعب الاردني، حيث يعيش الاردن أزمة حقيقية مركبة وذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية، وان هذه المرحلة يجب ان تكون البوصلة الموجهة لحماية الوطن من هذه الازمة التي سببتها سياسات حكومية متعاقبة لم تستمع لأصوات المصلحين. والإصلاح في الاردن ضرورة للحفاظ على استقراره بكل مكوناته. كما يعبر عن رفض الحركة الاسلامية المساس بالرموز الوطنية او بأي اردني وترفض التجريح ولكنها مع النقد البناء الهادف الى الاصلاح. وانتقد من وصفهم بالدائرة المحيطة بصانع القرار لكونهم لا يوصلون الصورة كما هي والتشديد إلى الحاجة إلى الإصلاح الحقيقي في كافة المجالات. (www.watnnews.net، 2012: 2)

تتبنى الحركة الاسلامية في الأردن ممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي موقف دعاة الإصلاح في الجبهة الوطنية ولجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة والذي يطالب بقانون انتخاب

مختلط (50 في المئة للقائمة الوطنية و50 في المئة للدوائر الفردية) يمنح الناخب حق انتخاب عدد مساوي لعدد مقاعد دائرته. (www.ejjbed.com، 2012: 3)

وتؤكد الحركة الإسلامية على ضرورة المطالبة بالإصلاحات الدستورية، وتعديل قانون الانتخاب بشكل جذري، لا يستند بأي حال من الاحوال إلى الصوت الواحد، إن مقاطعة الحركة الإسلامية لانتخابات مواسم 1997 و2010 استندت إلى موقف احتجاجي، كما أن مقاطعة الانتخابات المقبلة يستند إلى مساع للتغيير في بنيوية النظام من خلال التعديلات الدستورية. (www.alghad.com ، 2012: 3)

هذا وقد جدد حزب جبهة العمل الإسلامي تمسك الحزب بشعار إصلاح النظام في المطالب الإصلاحية إلى ذلك كما في بيان باسم المجلس حمزة منصور إن الحركة حسمت خيارها بمقاطعة الانتخابات المقبلة وإن الخيار ذهب لصالح التواصل مع الجماهير، بدلاً من المشاركة في انتخابات مزورة، وقال "إذا خيرنا بين إعادة تجربة (الانتخابات المزورة) الفاشلة بحجة المساهمة بالإصلاح والبناء من خلال المشاركة، أو الاستمرار بالتواصل مع الجماهير الأردنية، والفعل الشعبي في الشارع، فإننا وبلا تردد نختار الفعل الشعبي السلمي، المستمر حتى يتحقق الإصلاح المنشود، وتتولد الإرادة المفقودة حتى هذه اللحظة"، واستهجن أمين عام الحزب ما قال إنه "تخيير الشعب الأردني بين الفساد والاستبداد والتصادم الداخلي" وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال حشر المجتمع الأردني بين خيارين إما القبول بالفساد والاستبداد، أو الذهاب إلى التصادم الداخلي وترويع الناس بما يجري حولنا من عنف واقتتال"، وأشار إلى أن الحرص على سلمية الحراك

وحفظ الاستقرار هو موضع إجماع جميع القوى الوطنية الأردنية، وهو صمام الأمن والأمان في الأردن.(www.alghad.com ، 2012: 4)

المطلب الثاني: جبهة العمل الإسلامي وقانون الصوت الواحد:

في انتخابات عام 1993 التي سبقها صدور قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية، ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه الفترة ضمن أربعة تيارات: الأحزاب الدينية ويمثلها حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الحركة العربية الإسلامية، وقد مثلت انتخابات عام 1993 الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، رغم ما أثارته من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" (لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته) الذي ينظر إليه باعتبارها أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب- ولا سيما المعارضة- لحساب الانتماءات العشائرية، حيث ظهر التمثيل الحزبي على النحو التالي:

جبهة العمل الإسلامي 36 مرشحاً لحركة دعاة المرشحين، أما على صعيد النتائج فقد كان حزب جبهة العمل الإسلامي الفائز الأكبر ضمن هذه الانتخابات، رغم تراجعه مقارنة بانتخابات عام 1989 بحصوله على 16 مقعداً، في حين بلغ مجموع النواب المرشحين عن أحزاب بشكل عام 29 نائباً وبما نسبته (36.25%) من أعضاء البرلمان. (الرشواني، 2012: 2)

لكن عند النظر إلى نتائج هذه الانتخابات بحسب التيارات السياسية، فإنه يظهر واضحاً سيطرة التيار الوسطي والمحافظ بحصوله على 47 مقعداً وما نسبته (58.7%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب، في حين حصل التيار الإسلامي (العمل الإسلامي وإسلاميون مستقلون) على 22

مقعداً، والتيار القومي واليساري على 11 مقعداً بما يشكل (27.5% و13.8%) على التوالي. (الرشواني، 2012: 4)

قادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي- أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً- مقاطعة انتخابات عام 1997 بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد، وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف:

1. **المقاطعة:** وهو ما تبينه أحزاب جبهة العمل الإسلامي، والشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية.
2. **المشاركة المشروطة:** بموافقة الحكومة على تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للانتخابات، وهو ما تبناه الحزب الشيوعي الأردني وحزب المستقبل.
3. **المشاركة:** وقد قاد هذا الاتجاه الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل عام 1997 من اندماج تسعة أحزاب من تيار للوسط. (الرشواني، 2012: 8)

جرت الانتخابات يوم 17 يونيو 2003 التي كانت قد تأجلت لمدة عامين بسبب الأوضاع الإقليمية التي تعيشها المنطقة. (أبو بكر، 2003: 3) وقد امتازت انتخابات عام (2003) بمشاركة جميع الأحزاب والقوى السياسية في الأردن، بعد أن كانت قد قاطعت الانتخابات السابقة عام 1997 احتجاجاً على قانون الانتخاب لعام 1993، وهو قانون الصوت الواحد للناخب الواحد. حيث رأت الأحزاب، وفي مقدمتها حزب جبهة العمل الإسلامي، أن هذا القانون موجه ضدها

ولصالح القوى العشائرية الموالية للحكومة، إلا أن جميع الأحزاب قد شاركت في انتخابات هذا العام، على الرغم من أن قانون الصوت الواحد المثير للجدل مازال هو القانون الانتخابي المعمول به، مما أثار علامات شك وتساؤلات كثيرة عن السبب الحقيقي وراء مقاطعة الأحزاب للانتخابات في عام 1997. (أبو بكر، 2003: 3)

من التغيرات الهامة في قانون الانتخابات الأردني هي زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 80 إلى 110 مقاعد، منهم 6 مقاعد عن الكوتا النسائية، وتغيير سن الناخب من 19 إلى 18 عاماً. لقد جرت انتخابات 2003 في جوّ من النزاهة، مع وجود تقارير عن بعض التجاوزات المحدودة ومحاولات التزوير فقد اتهم أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي الحكومة بممارسة ضغوطات على المواطنين من أجل إفشال مرشحي الجبهة، وقد أشار إلى بعض التجاوزات في بعض المحافظات مثل محافظة المفرق. (أبو بكر، 2003: 3)

خاض الأخوان المسلمون ممثلين بحزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات بقائمة تضم ثلاثين مرشحاً فقط، إلا أن بعض المراقبين يقولون ان جبهة العمل الإسلامي قد خاضت الانتخابات بقائمتين، الأولى وهي المعلنة وقائمة ثانية غير معلنة تضم حوالي عشرة مرشحين. ولعل أكبر مفاجأة في الانتخابات هي حصول الإسلاميين على 17 مقعداً فقط، إحداها لامرأة فازت بالمقعد النيابي على أساس الكوتا النسائية، وهو ما يشكل تراجعاً ملحوظاً لتمثيل جبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب.

هناك نواب إسلاميون دخلوا المجلس ولا ينتمون للجبهة، بل يختلفون معها بشكل كبير مثل (عبد الحفيظ علاوي، عبد الله العكايلة وآخرون). حيث حصل الإخوان المسلمون على 23

مقعداً في انتخابات عام 1989 و16 مقعداً في انتخابات عام 1993، أي أنهم كانوا يشكلون ما نسبته 20% من مجلس النواب لعام 1993 المكون من ثمانين مقعداً، إلا أنهم لا يمثلون أكثر من 15% من مجلس النواب الجديد المكون من مائة وعشرة مقاعد. (أبو بكر، 2003: 5)

نتيجة للتراجع الذي أصاب الحركات الإسلامية، طالبت الحركات الحكومة بضرورة استبدال النظام الانتخابي الجديد بآخر، وضرورة توزيع جديد للمناطق الانتخابية لاعتقادهم أن النظام الانتخابي القائم على مبدأ الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية وفقاً لما هو قائم يخدم مصالح الحكومة الأردنية ولا يخدم مصالح الحركات الانتخابية. نتيجة لعدم استجابة الحكومة الأردنية لمطالب الحركات الإسلامية بتعديل القانون الانتخابي قامت جبهة العمل الإسلامي ببناء جبهة تحالف حزبي لمقاطعة الانتخابات التي جرت في عام 1997، تضم مجموعة أحزاب أردنية أخرى ممثلة بالتيار القومي والتيار اليساري الذي ضم التحالف حوالي 11 حزباً. لقد تميزت نتيجة الانتخابات النيابية لعام 1997 بإفراز مجلس نيابي خالي من المشاركة الحزبية، ويقوم في أغلبيته على الأعضاء المحافظين، والوطنيين، وأتباع الحكومة، مع وجود ستة أعضاء فقط من التيار الإسلامي المستقل. (المنارة، 2011: 46)

وبعد ذلك تغير توجه وعمل الحركة الإسلامية وأحزابها السياسية من المشاركة في السلطة التشريعية والتنفيذية للعمل في مجالات التعليم والصحة تمثل في زيادة عدد المدارس الإسلامية وبناء مستشفيات إسلامية خاصة والعمل في النقابات المهنية والخيرية الخاصة بالمجتمع المدني، حيث فاز أعضاء الحركة ممثلاً بعضوية ورئاسة بعض النقابات مثل نقابة المهندسين والصيادلة ونقابة الأطباء. (المنارة، 2011: 46)

لقد جرت الانتخابات النيابية في عام 2003 وكانت الأولى التي تجري في عهد الملك عبد الله الثاني، وفي ظل تغيير عدد المقاعد النيابية من 80 إلى 110 مقعد، مع وجود كوتا خاصة تضمن ستة مقاعد للنساء، اتسمت بعودة مشاركة التيارات الإسلامية وباقي الأحزاب السياسية الأردنية فيها، وحصلت التيارات الإسلامية على 18 مقعد فقط في تلك الانتخابات. أما بالنسبة لنتائج الحركات الإسلامية في الانتخابات الأردنية التي جرت في عام 2007، فلم تحصل تلك الحركات إلا على سبعة مقاعد فقط، وهذا العدد تراجع عن عدد المقاعد الذي حصلت عليها تلك الحركات في الانتخابات السابقة. (المنارة، 2011: 47)

اعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي ان قانون الصوت الواحد ألحق أضرار بالغة الخطورة في صورة الوطن ومصالحه العليا، حيث أسهم في تمزيق النسيج الوطني، والعودة إلى انتماءات وولاءات ضيقة على حساب الولاء للوطن، وأوجد بيئة خصبة للفساد، وتخريب الذمم، وتآكل القيم، وإهدار مقدرات الوطن، في الوقت الذي يواجه قانون الانتخاب المستند إلى نظام الصوت الواحد المجزوء رفضاً واستنكاراً واسعين على المستويين الرسمي والشعبي، ويؤكد الحزب احترامه لحق كل هيئة أو فرد في اختيار موقفه من العملية الانتخابية، لنعتبر كل من يعمل على تزيين القانون غير الديموقراطي وغير الدستوري، ويدعو للمشاركة على أساسه بالسعي للحيلولة دون تحقيق إصلاح حقيقي يكفل حق الشعب بأن يكون مصدر السلطة، بكل ما يعنيه هذا الحق من تشكيل الحكومة وفقاً لنتائج صناديق الاقتراع، وانتخاب مجلس الأعيان، وممارسة الحكومة ولايتها الدستورية كاملة، والاحتكام إلى قانون انتخاب ديموقراطي يفرز الممثلين الحقيقيين للشعب، والتصدي للفساد بكل أشكاله. (www.assabeel.net ، 2012: 4)

المطلب الثالث: جبهة العمل الإسلامي والرأي العام

كان لغياب الإسلاميين بشكل رسمي أثر واضح على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لأهمية تواجدهم بشكل أساسي، حيث أن الإخوان المسلمين أقاموا شبكة اجتماعية واقتصادية لما لهم من جمعيات خيرية تعود على أهمية تواجدهم إلى حد كبير باندماجهم بالشبكة الاجتماعية في المخيمات بدلاً من تأثير الجمعيات الخيرية التي تديرها جماعة الإخوان المسلمين. ومع ذلك، فإن الاقتصاد هو أحد العوامل التي لا يمكن تجاهلها عند تقييم جذور الدعم السياسي والاجتماعي للجماعات الإسلامية. كما ملأ الإسلاميون أيضاً الفراغ السياسي في المخيمات عن طريق الدفاع عن القضية الفلسطينية ودعمها. (دحموس، 2012: 3)

لقد اكتسبت الحركة من خلال مشاركاتها المتتالية تجارب جديدة، فأصبحت أكثر واقعية عن غيرها من الحركات الإسلامية، واستطاعت تطوير قدراتنا وتحسين أدائها، وقدّمت بنجاح صوراً مختلفة عن تلك التي ترسّخت في أذهان المتخوفين من حركات الإسلام السياسي، والدائبين كذلك على تصوير الإسلاميين بالمتشددين والمتطرفين والأصوليين.

ولقد حققت الحركة خلال سنوات مشاركتها في الحياة النيابية انجازات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال: (دلول، 2012: 3-8)

1. تكوين فكرة سليمة عن الجماعة، وإزالة المخاوف التي كانت تثيرها بعض الجهات المختصة من الوطنيين والقوميين، فقد أبدوا في مناسبات كثيرة أن الجماعة تتسم بالاعتدال والتحرك المسئول الواعي، وتحترم الرأي الآخر، وأظهرت مرونة وقدرة على التنسيق والحوار مع الأحزاب والحكومات والشخصيات السياسية، وأزيل الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الجماعة

والآخرين، وأتاحت المشاركة فرصة للحركة الإسلامية لعرض أيديولوجيتها وأفكارها ومنطلقاتها حول كافة القضايا أمام البرلمان، ومن ثم استطاعت تقديم فكرتها عبر برنامجها الانتخابي الذي أصبح وثيقة في يد الدارسين والباحثين والمهتمين.

2. طرح الرأي والموقف الإسلامي في المواقف والأحداث، ودفع الحكومة إلى الالتزام به أو احترامه وتقديره، أو سماعه على الأقل.

3. نشر الفكر والدعوة والعمل من أجل الإسلام وتسهيل هذه المهمات وحماسة القائمين عليها وتفعيل المؤسسات الإسلامية حتى أصبح الرأي والموقف الإسلامي الصحيح يطرق كل منافذ النشر والتبليغ.

4. التنسيق والتعاون في الفعاليات السياسية المختلفة، حكومية وحزبية ونقابية، وذلك بما يخدم الأمة والوطن، وبما يضمن تنفيذ برامج الحركة الإسلامية وتحقيق أهدافها. ومن القضايا التي تم التنسيق بشأنها، موضوع التسوية السلمية والموقف من أزمة الخليج، وقضايا محاكمة الفساد، والدفاع عن الحريات العامة وقانون الأحزاب وقانون أمن الدولة.

5. أحرزت الحركة رئاسة المجلس ورئاسة الكثير من اللجان النيابية، وهو إنجاز يُعبر عن تأثير نواب الحركة وقدرتهم على التنسيق والحشد.

6. رد الحقوق العامة التي اعتدي عليها إلى أصحابها من إعادة المفصولين، والإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية السفر والتنقّل وحرية الرأي والتعبير، والحد من تدخل الأجهزة الأمنية – في التوظيف والنوادي والجمعيات وهي إنجازات وإن لم تصل إلى الحد المطلوب، ولكنها وبمقارنتها بالدول العربية الأخرى تبدو نقلة بعيدة وإنجازاً كبيراً.

7. تخفيف حالة الاحتقان والعداء مع الحكومة، والقدرة على التعايش والتعامل معها، وحماية أبناء الحركة من محاولة الانسياق إلى صدام مع النظام.

8. تنمية العلاقات مع المسئولين المحليين في المحافظات والألوية، من حكّام إداريين ومدراء دوائر، والتعاون معهم في العمل والخدمة وحل المشكلات.

9. مواجهة الفساد المالي والإداري، ومحاسبة الوزراء والحكومات وكبار المسؤولين، والرقابة على أداء الأجهزة الحكومية بما يحقق المصالح والمنافع ويحمي البلد ومؤسساته من الإهمال والعبث والفساد.

10. محاسبة الوزراء والحكومة والرقابة على أداء الأجهزة بما يدفع نحو تحقيق المصالح والمنافع ويحمي البلد ومؤسساته من الإهمال والعبث والفساد.

11. استطاعت الجبهة من خلال نوّابها في البرلمان بالتعاون مع غيرهم من النواب أن تلغي مجموعة من القوانين التي ترى أنه لا حاجة لوجودها، ومنها: إلغاء الأحكام العرفية، إلغاء قانون الدفاع، اقتراح قانون يحظر الخمرة بيعاً وشراء وصناعة واستهلاكاً)، هذا فضلا عن اقتراح مجموعة من القوات ذات الأهمية بمكان، ومنها: (قانون نقابة المعلمين، قانون اتحاد الطلبة، قانون الكسب غير المشروع، قانون الجريمة الاقتصادية، قانون محكمة العدل العليا، قانون تشكيل المحكمة، قانون رعاية الشباب، قانون صندوق شهداء الدفاع المدني). بالإضافة إلى المشاركة في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة في تعديلها بما يلائم المصلحة العامة وحقوق المواطنين ويتفق مع الشريعة الإسلامية(قانون الأحزاب، الدفاع، رد الاعتبار، محكمة العدل العليا، أمن الدولة، النقابات، الكسب غير المشروع، الضرية، الاستيراد والتصدير).

12. كان لنواب الإخوان حضور قوي وفعال في اللجان المتخصصة، الحريات المالية والقانونية، التحقيقات النيابية، وقد كان أداؤهم في هذه المجالات وغيرها كثير يعبر عن جهد كبير دؤوب، وموضوعية وإنصاف وإحاطة بالقضايا الفنية والتخصصية، وكان هذا الأداء موضع تقدير المؤسسات الرسمية والإعلامية.

13. التفاعل مع الأحداث على الساحة العربية والإسلامية من خلال البرقيات والحضور والمشاركة، بالتعاون مع قيادة الجماعة، وقد أصدر مكتب النواب عشرات البيانات والبرقيات في المناسبات والمواقف المختلفة.

14. دعم القضايا الإسلامية "أفغانستان، البوسنة والهرسك، الشيشان" وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية، وذلك من خلال دفع الحكومة إلى الالتزام بما لا يضيع حق الفلسطينيين في أرضهم، وقد استطاع نواب الحركة التوصل إلى قرار في مجلس النواب يقضي بالحد من معاناة أهالي قطاع غزة وحملة المقيمين في الأردن.

15. التوصل إلى قرار في مجلس النواب يحدُّ من معاناة أهالي قطاع غــزة المقيمين في الأردن.

16. المشاركة في صياغة الميثاق الوطني، وقد عمل الإخوة الأعضاء على الاتصال بكثير من أعضاء اللجنة للتنسيق حول الثوابت والمرتكزات الرئيسة للميثاق لتنسجم مع عقيدة الأمة وفكرها والتأكيد على الهوية الإسلامية للشعب الأردني والوحدة الوطنية ونزع الفرقة وتأكيد أهمية القضية الفلسطينية والالتزام بحق الفلسطينيين باستعادة كامل أرضهم.

17. التنسيق والتعاون مع المكتب التنفيذي في العمل والتشاور وقدمت للمكتب مجموعة من الأفكار والاقتراحات في العمل السياسي والعام وضرورة إعطاء الأولوية لعملهم النيابي لمتابعة قضية العائدين من دول الخليج لمساعدتهم وتحصيل حقوقهم.

18. ساهم نواب الحركة في تحقيق كثير من المشاريع والخدمات العامة ومن ذلك: كلية الشريعة في جامعة اليرموك، مدارس وطرق ومراكز صحية وخدمات الكهرباء والماء والهاتف في مختلف المناطق والمحافظات. (التميمي، 1994: 107–110)

تعرضت جماعة الاخوان المسلمين إلى عدم تقبل مسيرتها من قبل الجبهة الوطنية للاصلاح ومختلف الاحزاب والقوى السياسية الاخرى بإستنكافها عن المشاركة فيها، وبذلك قامت جماعة الإخوان المسلمين بالعمل على التفكير بإقامة أعمل تساعد على إبقاء مصداقيتها لأنها أصبحت على المحك، حيث قامت بتصدر الحراك الشعبي وقدرتها على السيطرة عليه وتحريكه وقامت بعقد إجتماع تبين ان الحراكات الأخرى وهمية ومظللة لما اسمته عشرات الحراكات الشعبية والشبابية حيث تعيد فشل الحراك الذي قامت به إلى عدم استجابة الحراكات وتحميلها مسؤولية عدم نجاح المسيرة وتواضع الاعداد التي شاركت فيا المسيره الكبرى. (سمحان، 2012: 2)

نتج عن حراكات قيادات جماعة الأخوان ازمة داخلية بسبب النفور الشعبي والحزبي عن فعالياتها واجندتها عبر بوابات الدفع بقوى سياسية وحراكات اخرى الى واجهة مثل هذه الاحداث التي تتصدر المملكة وبعد ان واجهت الجماعه انتقادات حادة من القوى السياسية المختلفة والجبهة الوطنية للاصلاح جراء الاعلان الاحادي من جانب واحد عن المسيرة وموعدها ما رأت فيه تلك

القوى محاولة واضحة لسيطرة من الاخوان على الحراك في الشارع وهي تمثل تصريحات تكررت مرارا بعد أن كانت قد بدأت بإعلان قيادات أخوانية أنها تقود الحراك الشعبي.

ارتدت آثار هذه التصريحات بشكل سلبي ومؤثر على التنسيق بين الجماعة والحراكات الشعبية والشبابية والاحزاب السياسية التي إعتقدت بأن الاخوان يريدون من هذه الحراكات والاحزاب مجرد ادوات للتحشيد الميداني والسياسي والاعلامي وفي نهاية هذه الأحداث تستفرد الجماعة بالقرار واستثمار النتائج وتحمل تلك الحراكات والاحزاب التبعات السلبية أمام الرأي العام وقوى وشرائح المجتمع المختلفة. (سمحان، 2012: 4)

قامت جماعة الاخوان المسلمين بعد قرار رفع الأسعار في 2012 بالقيام بحراكات شعبية جديدة شكلت فيه إهتماماً من خلال الواجهة الاعلامية والسياسية حيث كان الإخون لديهم المقدرة على قيادة الشارع مما كان رد الفعل عكسي لدى الحراكات الشعبية الأخرى بأن هذه الحركة قامت بذلك لإخفاء فشلها في الحراكات الشعبية السابقة التي إحتوت على أعداد قليلة ووكانت من أجل الدعاية ففي حقيقة الامر تبدو الحراكات والاحزاب والقوى السياسية المختلفة قد تعلمت من نهج الجماعة خصوصا مسألة تذاكي قادة الجماعة على هذه القوى والحراكات ومحاولة استخدامها والزج بها الى الواجهة في اكثر من مفصل ثم الانسحاب وتركهم في الميدان بلا غطاء كما حدث في الاعتصام الذي دعت اليه الجماعة قبل فترة قرب دوار الداخلية ثم انسحب انصارها بعد تاجيج الموقف وتركوا الحراكات الشعبية والشبابية في الشارع ما اثار حنق واستياء قادة الحراك من مثل هذا التصرف الذي وصفوه امام الجميع بانه قمة في الانتهازية السياسية. (سمحان، 2012: 5)

باتت الاحزاب والحراكات والقوى السياسية تعي تماماً أنها تستطيع العمل والحضور السياسي والاعلامي بشكل عملي دون هيمنة الاخوان وتكون محصلة النتائج لصالحهم بشكل يعيد التوازن الى الساحة الحزبية التي تبدو الفرصة سانحة امامها للتقدم الى العمل السياسي خلال المرحلة المقبلة دون هيمنة اخوانية. (سمحان، 2012: 7)

المطلب الرابع: دور المرأة في عملية الإصلاح السياسي من وجهة نظر جبهة العمل الإسلامي

شاركت المرأة الأردنية في بناء نهضة الوطن وفي عملية تأطير الدور السياسي للشعب سواء في الأحزاب أو في المنظمات القائمة، وهي أول من طالب بحق المشاركة السياسية الكاملة، وكان هناك نضال طويل الأمد من أجل انتزاع حق المرأة الأردنية على صعيد الترشح للانتخاب، واعتُرف للمرأة بهذا الدور في حق الترشح في العام 1954، إذ أعطي للمرأة حق الإنتخاب فقط، وكان رد الفعل قوياً جداً. وكانت الحركة النسائية تعمل وبشكل كبير مع الأحزاب والمنظمات الشعبية. (مركز الرأي للدراسات، 2012: 2)

ضمن أجواء من الديمقراطية إبان تشكيل المجلس الوطني الاستشاري في عام 1978 الذي عقد ثلاث دورات له كان تواجد المرأة فيه بمعدل (5%–6.7%) الأمر الذي عكس جدية الدولة في تطبيق الأجندة الدولية ذات الصلة بالمرأة، وانسجاماً مع المعاصرة الدولية، تم إدخال المرأة في الحكومة الأردنية لأول مرة في تاريخ الأردن عام 1979.(السعيدين، 2007: 346)

إذ شغلت السيدة أنعام المفتي وزارة التنمية الاجتماعية، ثم جاء تعيين السيدة ليلى شرف وزيرة للإعلام عام 1984 ثم السيدة ريما خلف في منصب وزير الصناعة والتجارة عام 1993، ثم وزيراً للتخطيط 1995، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيرة للتخطيط في عام 1999، كما عينت

السيدة تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية عام 2000، ثم رويدة المعايطة بنفس الوزارة عام 2002، كما حظيت المرأة في حكومة فيصل الفايز بثلاث حقائب وزارية وبنسبة (15%) وهي الأعلى في تاريخ الحكومات الأردنية، وشملت كل من السيدة علياء حاتوغ بوران وزير للبيئة ووزيراً للسياحة والآثار، ثم السيدة أمل الفرحان وزيراً للشؤون البلدية، ثم السيدة أسمى خضر وزير دولة والناطق الرسمي باسم الحكومة، وأيضاً دخلت الحكومة السيدة سهير العلي كوزيرة للتخطيط. (السعيدين، 2007: 346)

تنادي الحركة الإسلامية بضرورة الاصلاح الذي يشمل الرجل والمرأة، الإصلاح الذي يتحقق بتسلم الشعب السلطة كاملة، فيختار حكومته وفقاً لنتائج صناديق الاقتراع، وينتخب سلطته التشريعية وفقاً لقانون حضاري، واجراءات نزيهة، ويبني سلطة قضائية يأتمنها على حراسة الحق والعدل . (www.jabha.info ، 2012: 4)

يتكون المكتب التنفيذي للجماعة من 9 أعضاء بما فيهم المراقب العام ولا وجود للمرأة فيه، ومجلس شورى الجماعة الذي يتكون من 53 عضواً وهو بمثابة السلطة العليا داخل الجماعة ولا وجود للمرأة فيه، وكذلك الحال في المحاكم الاخوانية اذ لا تحظى المرأة بالتمثيل داخل هذه المؤسسات وبالتدقيق في الهيئات الادارية، حيث لا تشغل أمرأة أي مكن هذه الهيئات .

وينطبق هذا الأمر على حزب الجبهة اذ لا يوجد أي تمثيل للمرأة في المكتب التنفيذي للحزب " 9 اعضاء بمن فيهم الامين العام " باستثناء تمثيل بسيط في مجلس شورى الحزب الذي لا يتعدى 3 نساء، والذي يتكون من 120 شخصاً، ويقتصر وجود المرأة في هذه اللجان المركزية للحزب وعددها 17 لجنة وعلى لجنة واحدة تسمى لجنة القطاع النسائي.

ولم يقتصر ضعف تواجد المرأة في مؤسسات وهيئات الجماعة القيادية ، بل تعدى ذلك الى ضعف تمثيلها في الكتلة النيابية للحركة الاسلامية، حيث لم تمثل المرأة سوى عام 2007 وبنائب واحد حياة المسيمي، فيما نواب الحزب خلال الاعوام " 89 ، 93، 2007 ، 2010 " فقد كانوا جميعهم من الذكور .

حدثت أبرز التطورات على واقع المرأة الأردنية وساهمت في تطوير أوضاعها وأحدثت نقلة نوعية في موقعها السياسي في العهد الجديد من خلال ترجمة الخطاب السياسي الإصلاحي للملك عبد الله الثاني الذي كان من أهدافه ضرورة المشاركة الفاعلة للمرأة الأردنية في الحياة السياسية وخاصة الوصول إلى البرلمان وفي ضوء ذلك قامت الحكومة الأردنية على تعديل قانون الانتخابات بقانون معدل رقم (11) لسنة 2003 حيث تم تخصيص (6) مقاعد كحد أدنى لتتنافس عليها النساء، إلى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة، ويحدد القانون الجديد آلية اختيار النساء الفائزات بناءً على الثقل النسبي لأصواتهن في الدائرة، وبالتالي ستكون الفائزات هن من حصلن على أعلى ست نسب من حيث عدد أصواتهم قياساً بعدد المقترعين في دوائرهن اللواتي يترشحن فيها وبهذا يزيد عدد المقاعد في الأردن لمجلس النواب من 104 إلى 110 مقاعد. وتم تعديل قانون الانتخاب لعام 2012 حيث زادت المقاعد المخصصة للمرأة لتصبح 15 مقعد في البرلمان. (الشيخاني، 2012)

ويرى الباحث أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن قد اجتازت مراحل مهمة إلا أنها ونتيجة لأحداث الربيع العربي فقد شهدت أبعاد جديدة نتيجة لزيادة الاهتمام الرسمي والشعبي بتطور عملية الإصلاح ويعد حزب جبهة العمل الإسلامي من أكثر الأحزاب السياسية الأردنية

تنظيماً في ضوء ما يمتلكه من خبرة وكفاءة زاد من قدرتها على التأثير على الحراك الشعبي الأردني وكذلك محاولتها التعاون مع بعض الأحزاب والتكتلات المعارضة للمطالبة بالإصلاح والتغيير في ظل تطورات الأواضع السياسية الداخلية الأردنية.

الفصل الرابع

معوقات عملية الإصلاح في الأردن من وجهة نظر جبهة العمل الإسلامي

يشهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة تستلهم أحداث الربيع العربي، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائرية، وتركز على إصلاح الحكومة، وخفض الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تموج الأردن منذ ما يقرب من عامين بالمظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد، لكنها خلال هذه المدة شهدت حالة احتقان سياسي وحراك شعبي بشكل مستمر، خاصة من جانب إسلاميين وشخصيات عشائرية ويساريين استلهموا انتفاضات الربيع العربي، لكنهم ركزوا على إصلاح الحكومة بالتغيير السياسي، والحد من صلاحيات الملك لا الإطاحة به، وتتطلع المعارضة أن يدفع مد الربيع العربي إلى الأردن لإعادة التوازن لنظامه الانتخابي.

وأعلنت جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تشكل المعارضة السياسية الفعالة أنها ستقاطع الانتخابات لأنه لم يتم تصحيح النظام الانتخابي الذي تعتبره منحازا ضدها.

ولتناول موضوع معوقات عملية الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر جبهة العمل الإسلامي، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: المعوقات السياسية.

المبحث الثاني: المعوقات الاجتماعية.

المبحث الأول: المعوقات السياسية:

قد واجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن مجموعة من التحديات التي أثرت ونؤثر على الدولة الأردنية وقدرتها على استكمال مسيرة الإصلاح مما ساهم في تراجع أو تأخير عملية الإصلاح السياسي ومن أبرز هذه التحديات قانون الصوت الواحد وضعف الأحزاب السياسية وغيرها والتي وف يتم تناولها في المطالب التالية:

المطلب الأول: قانون الصوت الواحد وقانون المطبوعات والنشر والدوائر الانتخابية.

المطلب الثاني: الإرادة السياسية للحكومة.

المطلب الثالث: ضعف الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: قانون الصوت الواحد وقانون المطبوعات والنشر والدوائر الانتخابية.

- قانون الصوت االواحد:

كانت الانتخابات البرلمانية تتم وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت لعام 1986 وتعديلاته بنظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة غير أن ثمة عيوب كثيرة ينطوي عليها هذا النظام، مما دفع بالمشرع الأردني إلى تعديل قانون الانتخاب المؤقت رقم(22) لسنة 1986 (قانون الانتخاب المؤقت رقم 22، 1986) بقانون انتخاب معدل مؤقت رقم (15) لسنة 1993 ، وقد تبنى هذا القانون مبدأ الصوت الواحد، بحيث يكون للناخب بمقتضاه مرشح واحد يصوت له في الدائرة الانتخابية بغض النظر عن المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، وهذا النظام قريب من نظام الانتخاب الفردي.

ورغم ذلك تعرض قانون الانتخاب لسنة 1986، سواء في سياق انتخابات العام 1989 أو في ما بعد، لمطالبات بتعديله بما يجعل منه قانوناً ديمقراطياً عصرياً. ولكن بدل التقدم على هذا

الطريق، خضع هذا القانون، إلى تعديل في انتخابات العام 1993 في ما عرف بقانون الصوت الواحد (رقم 15 لسنة 1993) (قانون الانتخاب رقم 15، 1993) ، والذي استبدل نظام القائمة المفتوحة الذي يتيح للمواطن انتخاب عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد النيابية المخصصة لدائرته، نظاماً جديداً يقيد المواطن بانتخاب مرشح واحد فقط مهما كان عدد المقاعد في دائرته الذي يتراوح بين مقعدين إلى تسعة مقاعد.

وكان واضحاً أن هذا التعديل قد استهدف الحد من نفوذ القوى السياسية المنظمة وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التي حصلت على 27.5% من مقاعد مجلس النواب الحادي عشر (1989 – 1993)، لا سيما أن البلاد كانت تتجه، في إطار عملية السلام العربية الإسرائيلية، إلى إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل.

وقد تعرض قانون الصوت الواحد لانتقادات واسعة من مختلف الأطياف السياسية، واعتبر بمثابة انتكاسة للعملية الديمقراطية بسبب تشجيعه للولاءات العشائرية والعائلية والطائفية والإقليمية، على حساب الخيارات السياسية.

وتعبيراً عن احتجاجه على هذا القانون، هدد حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، بمقاطعة انتخابات العام 1993، دون أن ينفذ تهديده، إلا أنه لجأ إلى مقاطعة الانتخابات اللاحقة عام 1997 مع عدد آخر من الأحزاب والشخصيات. وكان استمرار العمل بقانون الصوت الواحد هو أحد أبرز الأسباب المعلنة للمقاطعة.

أن هذا القانون لم يطرح على مجلس النواب الحادي عشر، وهذا التأخير في عرض قانون الانتخاب المؤقت على مجلس النواب لمناقشته، يعتبر مخالفاً لنص المادة (94) من الدستور

الأردني والتي يتطلب عرض القوانين المؤقتة على المجلس في أول اجتماع يعقده. (الداودي، 1994: 4-6)

صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات لمجلس النواب الثاني عشر في 1993/9/7، وجرت هذه الانتخابات في 1993/11/8، وفقاً لقانون الصوت الواحد وقد شاركت القوى السياسية جميعها في الأردن في العملية السياسية، وقد كانت هذه الانتخابات مقياساً لمدى فاعلية الأحزاب وبرامجها وخطابها، وهذه الانتخابات هي المرة الأولى التي تقام فيها الانتخابات على أساس التعددية السياسية والحزبية في الأردن منذ 1956، وأول انتخابات تجري بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية الجديد لعام 1992، وولادة عشرين حزباً سياسياً.

وفي حقيقية الأمر أن التعديل الذي جرى في سنة 1993 على قانون الانتخاب لمجلس النواب والذي أخذ به المشرع في قانون الانتخاب، جعل الانتخاب فردياً رغم أنه لم يساير ما جرت عليه الأنظمة الانتخابية من جعل الانتخاب الفردي مقترنا بتقسيم الدولة إلى دوائر بعدد مقاعد البرلمان، بحيث يخصص لكل دائرة نائب واحد، حيث قسمت المملكة إلى 45 دائرة انتخابية غير متساوية في عدد المقاعد البرلمانية، وكان ينبغي أن تقسم المملكة إلى (110) دوائر انتخابية بعدد مقاعد البرلمان.

وفي تاريخ 1996/12/30 تم إحالة القانون المؤقت رقم (15) لسنة 1993، على اللجنة القانونية لمجلس النواب، وأصدرت هذه اللجنة قرارها بأغلبية أعضائها برفض القانون ورده للحكومة ، وفي تاريخ 1997/1/26 عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة لمناقشة قرار اللجنة القانونية القاضي برد القانون المؤقت، وفي هذه الجلسة تم إقرار هذا القانون المؤقت رقم (15)

لسنة 1993،(قانون الانتخاب المؤقت رقم 15، 1993) من قبل مجلس النواب الأردني بأغلبية (51) صوتاً، ومعارضة (21) صوتاً، وامتناع أربعة نواب، وغياب أربعة نواب.هذه النتيجة كانت متوقعة لدى الحكومة لأنها ضمنت مسبقاً أغلبية برلمانية مؤيدة لها، لأن أغلبية أعضاء مجلس النواب كانوا يجمعون ما بين الوزارة والنيابة. واستمر الوضع كذلك حتى إصدار قانون الانتخاب لعام 2012 حيث منح الناخب صوتين صوت للدائرة الانتخابية وصوت على مستوى الوطن للقائمة الوطنية التي حدد قانون الانتخاب لها 27 مقعداً.

- قانون المطبوعات والنشر:

في عام 1953 تم وضع أول قانون أردني للمطبوعات الذي ألغى العمل بقانون المطابع العثمانية، وفيه نصت المادة (2) على حرية الصحافة. كما نصت المادة (8) منه على عدم تحصين القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية بحق الصحفيين. لكن هذه المادة تم تعديلها في عام 1955 لتصبح تلك القرارات محصنة، وليتم إيقاف العمل بقانون 1953.

في عام 1973 تم إقرار قانون جديد للمطبوعات والنشر غابت عنه أية إشارة للحرية الصحفية، مخالفا بذلك المادة (15) من الدستور الأردني. بل إن المادة (16) منه نصت على أن قرار مجلس الوزراء بترخيص الصحف قطعي وغير قابل للطعن أمام أي جهة إدارية أو قضائية، وهو بذلك مخالف للمادة (101) فقرة 1 من الدستور الأردني «المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها».

بعد عودة الحياة البرلمانية، وفي عام 1990 بالتحديد صدر الميثاق الوطني الذي أكد حرية الرأي وحق المواطن في الوصول إلى المعلومات، تلاه قانون الأحزاب السياسية الذي سمح لكل حزب نشر ما يشاء من الصحف والنشرات.

ثم صدر قانون المطبوعات والنشر لعام 1993 الذي اعطى هامشاً جيداً من الحرية الصحفية، وفي الوقت نفسه أوقف تحصين القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية بحق الصحفيين، وأصبحت المحكمة هي الفيصل في فض النزاعات الناجمة عن النشاط الصحفي.

لكن هذا الربيع بين الحكومة والوسط الصحفي لم يدم طويلا، ففي عام 1997 صدر قانون مؤقت للمطبوعات رفع رأس مال الصحيفة الأسبوعية إلى 300 ألف دينار أردني؛ مما أدى إلى إغلاق ثلاثة عشر صحيفة أسبوعية، كانت تسبب الأرق للحكومة لكثرة انتقاداتها اللاذعة لها. لم يدم هذا القانون لأكثر من ستة أشهر؛ حيث حكمت محكمة العدل العليا بعدم دستوريته وتم إلغاؤه.

في عام 1998 صدر قانون المطبوعات والنشر الجديد الذي لم يختلف كثيراً عن قانون 1997، تلاه في 1999 قانون المطبوعات الجديد الذي نصت المادة (3) منه على الحرية الصحفية، كذلك نصت المادة (6) على حق الحصول على المعلومات، وحق الصحفي في إبقاء معلوماته سرية، لكن المادة (5) منه نصت على احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان، وقيم الأمة العربية والإسلامية، وهي مفاهيم غير محددة وعائمة وبحاجة إلى تعريف.

في عام 2000 صدر قانون جديد لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون، حيث نصت المادة (5) منه على السماح للقطاع الخاص في إنشاء محطات التلفزيون والإذاعة الخاصة. وبهذا تم وقف احتكار الحكومة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وإعطاء الاستقلال بترخيص هذه المحطات.

في عام 2001 أنشئ المجلس الأعلى للإعلام الذي تم إلغاؤه عام 2008؛ لأنه أثبت عدم جدواه. وفي عام 2003 تم إلغاء وزارة الإعلام، وفي المقابل تم إنشاء ست مؤسسات بديلة عن هذه الوزارة، وهي: المركز الأردني للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، دائرة المطبوعات والنشر، ووكالة الأنباء الأردنية، لتصبح المرجعيات كثيرة؛ مما يربك العمل الصحفي.

رسم الخطاب السياسي بما يخص الإعلام طرفين أساسيين للعملية الإعلامية: (أبو شيخة، 2004: 385-394)

الطرف الأول: هو الوسائل الإعلامية والإعلاميون أنفسهم، وهؤلاء يتحملون مسؤولية الارتقاء بالمهنة، والالتزام بقيمها والعمل على تطويرها وتطوير أساليب عملها ليتم الارتقاء بها ليصبح الإعلام الأردني ليس صدى للأحداث بقدر ما يكون مساهماً في صناعتها كذراع أساسي من الأذرع المدافعة عن الوطن ومصالحة ووفق رؤية الخطاب السياسي الملكي فإن الهدف من رفع سوية الأداء ليس هدفاً فنياً بل هو تشكيل صورة الوطن داخلياً وخارجياً والقيام بالدور الرقابي في إطار من الحرية والمسؤولية والمهنية والدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا الإنسان الأردني والمساهمة في حل مشاكله. أما الطرف الثاني: فهو المجتمع ومؤسساته المدنية منها الحكومية التي يقع على عاقتها من حيث المبدأ، الكثير من الالتزامات من أجل خدمة الإعلام ورجاله، وتوفير

الفرص والمناخات التي تسهل مهام الإعلام وأساليب عمله وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة التي تحدث عنها الملك عبد الله الثاني وكذلك الأهداف الحديثة التي تؤدي إلى تشجيع التعددية واحترام الرأي والرأي الآخر.

من هنا أكد الملك عبد الله الثاني على التزامه ودعمه للإصلاحات بخصوص قانون المطبوعات والنشر والحريات الصحفية فقد تم إصدار قانون مطبوعات جديد بالتنسيق مع الجسم الصحفي، وأنه مشابه إلى القانون الذي أعد عام 1993، ولكن المشكلة في القانون الجديد تكمن في موضوع العقوبات التي ألغيت وأحيلت للقوانين وهذا لا يعتبر مكسباً للجسم الصحفي وكان يفضل لو بقيت العقوبات ضمن قانون المطبوعات نفسه ومن أهم المعوقات للعمل الصحفي هو عقوبات التوقيف أو الحبس على ذمة قضايا النشر حيث سيتم إجراء تعديلات جديدة على قانون المطبوعات والنشر وإصدار قانون جديد حيث تفهم الملك عبد الله الثاني المعضلة في هذا القانون وكلف لجنة الأجندة الوطنية بدراسة هذا الموضوع بتقديم مقترحات تخص قوانين المطبوعات والنشر بقالب عصري يساعد في الوصول إلى صحافة قوية ومسؤولة وبما يضمن التطور الطبيعي للعمل الصحف في الأردن. (السعيدين، 2007: 368-369)

وأكد الملك عبد الله الثاني في منتدى دافوس الذي عقد في منطقة البحر الميت خلال الفترة من 20-22 آيار 2000 على أهمية دور الإعلام في إنجاح عملية الإصلاح حيث يشكل الصحفيون الأردنيون أسس الإعلام الأردني وهم مواطنون أردنيون مثلنا ولا يمكن أن يزاود عليهم أحد بأي حال من الأحوال ولا يمكننا القول أننا أكثر انتماء وولاء منهم، فهم يحملون القلم ويدافعون عن مصالح الوطن الحيوية ضد التهديدات أو التحديات الداخلية والخارجية على السواء

وأكد الملك أننا قد نختلف أحياناً في الرأي حول مواضيع كثيرة لكن الذي يجب أن لا نختلف فيه على الإطلاق هو الأردن من منطلق أنه الوطن الذي منه نستمد الجنسية فعندما نقول الأمن الوطني الأردني، فإننا نقصد المفهوم بأبعاده الشاملة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، والعسكرية. (السعيدين، 2007: 368-369)

أطلقت أحزاب ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات عامة ومراكز حقوقية ونشطاء ونواب، مساء الأحد، تحالف مدني مناهض لقانون المطبوعات والنشر لعام 2012, لما يمثله من تضييق على الحريات الإعلامية في الأردن. ورأى الموقعون على التحالف إن القانون يمثل "تضييقا على الحريات الإعلامية وخاصة حرية الرأي والتعبير، ومحاولة جديدة لتكميم الصحافة الالكترونية". وأعربوا في بيان لهم، عن "تأييدهم ودعمهم المطلق للحريات العامة، وخاصة حرية الإعلام ومؤازرتها الكاملة للصحف والمواقع الالكترونية الأردنية في مواجهة آخر موجات الحملة الحكومية المستمرة ضدها بدءا من أواسط العقد الماضي". ويعتبر القانون تعليقات الجمهور على الأخبار التي تنشرها المواقع الالكترونية على أنها جزء من الخبر الصحافي تجري مساءلة تلك المواقع عنه. (assawsana.com ، 2012: 2)

أعربت الحركة الإسلامية عن بالغ قلقها إزاء التعديلات على قانون المطبوعات والنشر للعام 2012، والتي تهدف إلى التضييق على الحريات الإعلامية وممارسة سياسة تكميم الأفواه. (http://satelnews.com ، 2012: 1) وقالت في بيان لها " بالتعديلات المطروحة على قانون المطبوعات والنشر يؤكد على عدم جدية الدولة في تحقيق الإصلاح المنشود، لأن حرية الإعلام المسؤول بنظرنا ركيزة أساسية في مشروع الإصلاح الذي يطمح إليه الشعب الأردني.

وحذرت الحركة الإسلامية من تبعات التضييق على الحريات الإعلامية عبر سن القوانين والتعسف باستخدام السلطات وهروباً من مواجهة استحقاق الإصلاح وبعد مسلسل الفشل في إدارة شؤون الدولة وخاصة بالانتخابات. وتالياً نص البيان: (http://satelnews.com ، 2012: 2)

"تابعنا في جماعة الإخوان المسلمين إقرار الحكومة إحالة مشروع القانون المعدل للمطبوعات والنشر إلى مجلس النواب، وإننا إذ نرحب بأي إجراءات من شأنها تنظيم المهنة ورفع سويتها، إلا أننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التعديلات الأخيرة على قانون المطبوعات والنشر للعام 2012، والتي تهدف إلى التضييق على الحريات الإعلامية وممارسة ساسة تكميم الأفواه، ونعتبر بأن هذه التعديلات إنما جاءت تتويجاً لسياسة حكومات متعاقبة حاولت تقييد الحريات الإعلامية عموماً والمواقع الإلكترونية خصوصاً، لما تمارسه من دور في توعية الرأي العام الأردني وكشف الحقائق المغيّبة عن المواطن. إن استكمال المشهد أخيراً بالتعديلات المطروحة على قانون المطبوعات والنشر يؤكد على عدم جدية الدولة في تحقيق الإصلاح المنشود، لأن حرية الإعلام المسؤول بنظرنا ركيزة أساسية في مشروع الإصلاح الذي يطمح إليه الشعب الأردني. كما يؤشّر بما لا لبس فيه على وقوف قوى الشد العكسي خلف التشريعات والقوانين التي يُراد من خلالها قمع الإعلام، إذ يُشكل الأخير خطراً في تعرية أولئك الذين يمارسون الفساد بأشكاله المختلفة. إننا نحذر من تبعات التضييق على الحريات الإعلامية عبر سن القوانين والتعسف باستخدام السلطات وهروباً من مواجهة استحقاق الإصلاح وبعد مسلسل الفشل في إدارة شؤون الدولة وخاصة بالانتخابات، إدارة سائبة للدولة تقود إلى توسيع دوائر الأزمات ومآلات المسار السياسي على فشل ذريع، خبط عشوائي، التي بدلاً من أن تخطو بنا إلى الأمام تُرجعنا إلى الخلف. إن مثل هذه

التشريعات تضيف أخطاءً إلى السجل الحكومي، ما يزيد في تعقيد المشهد الداخلي. وإن سحب مشروع القانون المعدل للمطبوعات والنشر ضرورة لا تحتمل المجازفة والتأخير، ونؤكد على ضرورة الاحتكام إلى الخيار الحضاري في التشاور مع الإعلام صاحب العلاقة بهذا الشأن، للوصول إلى صيغة توافقية ترسي مبادئ الإعلام المسؤول في حرية سقفها السماء. لمصلحة من أن تخوض الحكومة معارك مع الحريات وهي العاجزة، يؤكد تقديرنا بأن هذه الحكومة هي عنوان رئيس للشد العكسي وإدارة المرحلة والتفكير بنفس أدوات المراحل السابقة، والتي تعني تخلف وعدم القدرة على فهم أو استيعاب التغيرات". (http://satelnews.com ، 2012: 2)

أعربت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن قلقها إزاء التعديلات الأخيرة على قانون المطبوعات والنشر للعام 2012، وحذرت من تبعات القانون في تعقيد المشهد الداخلي. وقالت الجماعة، في بيان لها أن "القانون المزمع عرضه على مجلس النواب، جاء تتويجًا لسياسة حكومات متعاقبة حاولت تقييد الحريات الإعلامية عامة والمواقع الإلكترونية خاصة، لما تمارسه من دور في توعية الرأي العام الأردني وكشف الحقائق المغيّبة عن المواطن". واعتبرت الجماعة أن التعديلات الأخيرة على القانون تؤكد "عدم جدية الدولة في تحقيق الإصلاح المنشود؛ لأن حرية الإعلام المسؤول بنظرنا ركيزة أساسية في مشروع الإصلاح الذي يطمح إليه الشعب الأردني". (www.elaph.com ، 2012: 3)

واتهمت الجماعة، وهي أكبر حركة سياسية في الأردن، من أسمتها "قوى الشد العكسي" بالوقوف "خلف التشريعات والقوانين التي يُراد من خلالها قمع الإعلام، إذ يُشكل الأخير خطرًا في تعرية أولئك الذين يمارسون الفساد بأشكاله المختلفة" بحسب البيان. وحذّر البيان من "تبعات

التضييق على الحريات الإعلامية عبر سنّ القوانين والتعسف باستخدام السلطات والهروب من مواجهة استحقاق الإصلاح بعد مسلسل الفشل في إدارة شؤون الدولة، وخاصة الانتخابات". كما حذّر من أن "مثل هذه التشريعات تضيف أخطاءً إلى السجل الحكومي، ما يزيد في تعقيد المشهد الداخلي"، وطالب بسحب مشروع القانون، معتبرًا ذلك "ضرورة لا تحتمل المجازفة والتأخير".

ودعت الجماعة إلى "الاحتكام إلى الخيار الحضاري في التشاور مع الإعلام صاحب العلاقة بهذا الشأن، للوصول إلى صيغة توافقية ترسي مبادئ الإعلام المسؤول في حرية سقفها السماء" بحسب نص البيان. وكان مجلس الوزراء الأردني قد أقرّ قانون 2012 للمطبوعات والنشر. وحمّلت المواد الجديدة للقانون، المواقع الإلكترونية مسؤولية أية إساءات أو مخالفات قانونية تتضمنها التعليقات المنشورة، كما منحت مدير عام دائرة المطبوعات والنشر حق حجب المواقع الإلكترونية التي تبث من الخارج إذا خالفت المواد المطبقة على المواقع المحلية. كما يقضي القانون الجديد بإحالة المواقع الإخبارية المحلية المرتكبة للمخالفات إلى القضاء من دون إيقاف الموقع، فضلاً عن تقليص فترة التقاضي بقضايا المطبوعات حتى أربعة أشهر، خلافا لما هو متبع سابقاً، حيث تستمر المقاضاة من دون تحديد سقف أعلى لانتهائها. (www.elaph.com ، 2012: 4)

واشترط القانون الجديد كذلك تسجيل الموقع الإلكتروني في دائرة المطبوعات والنشر من أجل إطلاقه وتحديد عنوان ومقر معروف ورئيس تحرير يكون عضوًا في نقابة الصحافيين الأردنيين. وشهد عدد من المدن الأردنية، تظاهرات شعبية تحت مسمى "جمعة حرية الإعلام"؛ احتجاجًا على إقرار الحكومة قانون المطبوعات والنشر، والذي اعتبروه يخضع المواقع

الإلكترونية في الأردن للرقابة، فيما قالت الحكومة إنه ينظم عمل الإعلام، ولا يقيّد الحريات. سبق تلك المظاهرات اعتصام لمالكي مواقع إلكترونية أمام مقر نقابة الصحافيين، في عمّان، مطالبين نقابتهم بسرعة التدخل لوقف مناقشة التعديلات التي أجرتها الحكومة على قانون المطبوعات والنشر. (www.elaph.com ، 2012: 4)

وقد اعتبر أمين سر المجلس الأعلى للإصلاح، المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين سالم الفلاحات أن قانون المطبوعات والنشر "حرب على الإصلاح والإصلاحيين". وأضاف الفلاحات في مؤتمر تنسيقي لممثلي قوى الحراك الشعبي والشبابي عقد في مجمع النقابات المهنية بعمان أن جميع الحراكات متفقة فيما بينها على الخطوط العريضة للإصلاح والمتمثلة في أن الشعب مصدر السلطات، وما عدا ذلك فليس أكثر من تفاصيل لا تستحق النقاش. واستنكر الفلاحات الاعتقالات المتواصلة التي تستهدف النشطاء السياسيين، فيما يتم غض الطرف عن الفاسدين وناهبي مقدرات الوطن. (www.akherkhabar.net، 2012: 3)

- الدوائر الانتخابية:

بالرجوع الى مؤلفات القانون الدستوري والنظم السياسيه – والدراسات المقارنه بشأن مقارنة ما اتى به القانون في المادة (39/د) من القانون المصري مع ما هو كائن في قوانين الدول الديمقراطيه يلاحظ ان هذه الدول في اختيارها لنظام الانتخاب اما ان تختار نظام الانتخاب الفردي او ان تختار نظام الانتخاب بالقائمه إذ ان المشرع في هذه الدول يقتصر دوره في اختيار احدى هاتين الصورتين لان الديمقراطيه كما عرفتها هذه الدول لا يمكن ممارستها بصوره صحيحه الا من خلال احد هذين النظامين . (بدوي، 1957: 220)

في جميع الدول تقسم الدوله اما الى دوائر صغيره تنتخب كل منها نائبا واحدا وبذلك يكون عدد اعضاء الهيئه التشريعيه مساويا لعدد الدوائر الانتخابيه وبطبيعة الحال يعطى الناخب صوته في هذا التقسيم لمرشح واحد فقط او ان تقسم الدوله الى دوائر كبيره نسبيا يمثل كل منها في البرلمان عدد معين من النواب .

تقسم الدولة إما إلى دوائر صغيرة الحجم كثيرة العدد يمثل كل دائرة فيها نائب واحد في البرلمان وبطبيعة الحال يصوت الناخب لمرشح واحد وهذا ما يسمى في المصطلحات الدستورية الانتخاب الفردي. اما ما يعرف بمصطلحات القانون الدستوري ب ' الانتخاب بالقائمه ' فتقل عدد الدوائر ويكبر حجم كل منها ويمثلها في البرلمان اكثر من نائب . (الطماوي، 1988)

شكلت قضية الدوائر الانتخابية التي قُسمت لها المملكة أحد نقاط الخلاف والتي أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع الأردني حول دستوريتها ومواءمتها لتطور الحياة السياسية وقدرتها على التعبير عن التوجهات السياسية لكافة أطياف المجتمع الأردني حيث رفضت بعض أحزاب المعارضة قضية تحديد عدد الدوائر بشكل غير موضوعي ولا يتناسب مع عدد السكان لكل دائرة أو اعتماد معيار محدد لتقسيم الدوائر الانتخابية مما دفع بجبهة العمل الإسلامي إلى الإعلان رفضها لتقسيم الدوائر الانتخابية الذي أُعتمد في قانون الانتخاب لسنة 2010 في بيان لها: (http://www.jalaad.com/index.php، 2010 : 2) وطالبت بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السكانية والجغرافية والتنموية . وتشكيل هيئة وطنية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية بجميع مراحلها وتشرف على اللجان الفرعية في المحافظات لضمان حيادية العملية الانتخابية . وضمان الرقابة على العملية الانتخابية بجميع

مراحلها . وتشكيل لجنة وطنية مستقلة ونزيهة للتحقيق في جميع الاعتداءات على الأشخاص والمؤسسات، تمهيداً لإحالة المتسببين إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة بحقهم .

وقد اتخذت جبهة العمل الإسلامي موقفاً مماثلاً من قانون الانتخاب لسنة 2012 لأنه: (www.allofjo.net ، 2012: 3)

أ- يعتمد المحافظة كوحدة إدارية أساساً لتوزيع الدوائر الانتخابية كما هو الحال بالنسبة لمحافظات المفرق وجرش والعقبة.

ب- يعتمد اللواء كوحدة إدارية في تقسيمات الدوائر في محافظات البلقاء والكرك ومعان والطفيلة وعجلون حيث أن القانون قد رسخ ما كان قد أتى به نظام رقم (42) لسنة 2004 من حيث تقسيم هذه المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة حيث قام بتقسيم محافظة البلقاء إلى أربعة دوائر انتخابية، وبتقسيم محافظة الكرك إلى (6) دوائر انتخابية وبتقسيم محافظة معان إلى (3) دوائر انتخابية، وبتقسيم محافظة الطفيلة إلى (2) دائرة انتخابية وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة عجلون ، أما محافظة اربد فقد قام بتقسيمها إلى (9) دوائر انتخابية.

المطلب الثاني: الإرادة السياسية للحكومة

تُعَدُّ الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي في الأردن، حيث إنَّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة. والمتتبِّع للمراحل التاريخية الذي مر بها الأردن، منذ تأسيس الإمارة، يلاحظ بأن القيادة الأردنية تسعى على الدوام نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن على

مر العقود، خاصة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتحـديات الإقليميـة والدولية المتعددة. ومع هذا نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية فـي الإصـلاح الـشامل، للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تـستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية، بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميـز بالحداثـة، باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكـون فاعلـة للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون من جهة أخرى.

كما تتضح الإرادة السياسية، من خلال حرصها على استصدار القوانين القادرة على النهج بمسيرة العملية الديمقراطية. وفي مرحلة عهد الملك المؤسـس عبـدالله الأول صـدر القـانون الأساسي عام 1928م الذي كان بمنزلة الدستور الأول بعد قيام الدولة عام 1921م، وكذلك صدر الدستور الثاني بعد استقلال المملكة عام 1946م، إذْ بين العديد من الحقوق المدنية والاقتـصادية لأفراد المجتمع، وبعد وحدة الضفتين، وفي عهد الملك طلال صدر الدستور المعمول به حالياً عام 1952م، والذي كفل، كما ورد سابقاً، النهج الديمقراطي. وبعد تـسلم الملـك حـسين سـلطاته الدستورية عام 1953م، شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي إزدهار العمل الحزبي، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. ونتيجة لوجـود حالـة عـدم الاستقرار في المنطقة والإرتباطات الخارجية لبعض الأحزاب الأردنية، ألغى النشاط الحزبي في البلاد بمرسوم ملكي في عام 1957م. (مصالحة، 2006: 72)

وفي إطار الرغبة الملكية باستئناف المسيرة الديمقراطية في عام 1989م، سمح للأحزاب السياسية أن تشارك عملياً في الانتخابات التشريعية عام 1989م، وعلى ضوء ما تضمنه الميثاق الوطني الصادر عام 1991م، رأت القيادة السياسية إضفاء الشرعية على العمل الحزبي، فصدر في 23 آب من ذلك عام 1992م قانون الأحزاب رقم (32)، إذْ بين القانون المبادئ الأساسية الذي يرتكز عليه النظام السياسي، كالأخذ بمبدأ التعددية السياسية، وتعميق الحرية الفردية، وإضفاء الشرعية القانونية للحراك السياسي، والتأكيد على الهوية الأردنية للأحزاب السياسية .

وكذلك ظهرت الإرادة السياسية في التحول الديمقراطي في فترة التسعينات، بإلغاء قانون الدفاع لسنة 1935م، وصدور قانون دفاع جديد أنهى الأحكام العرفية، وبعده صدر قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992م بتاريخ 23 آب من العام نفسه، أخضع جميع قرارات الإرادة لرقابة القضاء. كما تم إلغاء قانون مقاومة الشيوعية إيمانا بالتعددية السياسية وحرية التفكير بتاريخ 1992/11/21م، وبذلك سمح للفكر السياسي الشيوعي بحرية العمل وممارسة نشاطه السياسي. (جرادات، 1995: 59)

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، تتضح الإرادة السياسية في تجسيد النهج الديمقراطي وبتوجيهاته قامت الحكومة بترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام، وتم ذلك بتاريخ 1999/7/1م، إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام 2000م على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في نفس العام، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002م، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة

الديمقراطية، وصدور الأجندة الوطنية –التي أراد لها الملك عبدالله الثاني– لتسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني، إذْ دعت إلى المشاركة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً، إذْ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003م بديلاً عن القانون الصادر عام 1993م، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنة بالقانون السابق(حمزة وآخرون، 2003: 117). كما تم عام 2001م إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، حيث أصبح (110) بدلاً من (80)، وإعطاء (6) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام (الكوتا) . وتوجيه الملك عبد الله للحكومات المتعاقبة بأهمية دعم وتعزيز العملية السياسية والتركيز على الإصلاح السياسي وقد عبر عن ذلك بحل مجلسي النواب الخامس عشر في 2011 ومجلس النواب السادس عشر في 2012 والطلب من المجلس تعديل قانون الانتخاب 2012 . وهذا يشير إلى مستوى الإرادة السياسية لدى النظام السياسي الأردني اتجاه الإصلاح السياسي. وفي ضوء تزايد المطالبات الإصلاحية التي ترتبت على الثورات العربية كان موقف الملك عبد الله الثاني الداعم للحراك السلمي وتأكيده على أن هذا الحراك لفرصة لتحقيق الإصلاحات السياسية التي يسعى الملك لتحقيقها ليصل الأردن إلى دولة المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبشكل عام، تتضح الإرادة السياسية في الإصلاح والتحديث، من خلال الخطاب السياسي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات، والدعوة

المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية، والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البنـــاء، وصـــيانة الدور الرقابي للإعلام، واحترام الرأي والرأي الآخر.

- ضعف المستوى المؤسسي:

إن تدني مستوى المؤسسية في بناء الدولة، الذي يعني عدم سيادة الأنماط القانونية في المؤسسات وعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات، وضعف احتواء المستجدات والتعامل معها، واستمرار أنماط الشخصانية في الإدارة، والواسطة والضغوط الاجتماعية والمحسوبية والفساد، كانت جميعها أموراً أثرت في عملية بناء التنمية السياسية، لا بل أعاقت عملية التنمية السياسية برمتها. (الحسامي، 2010: 110)

وفي الأردن تعاني العديد من مؤسسات النظام السياسي، سواء كانت رسمية كالبرلمان، أم مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والصحافة عدداً من المعوقات المؤسسية التي تعمل على إعاقة عملية التنمية السياسية. (الحسامي، 2010: 111)

فعلى صعيد الأحزاب نرى الكثير منها ومنذ تأسيسها حسب قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992م، يعيش بين مد وجزر تحت رحمة المؤسس، وصاحب النفوذ المادي أو صاحب النفوذ السلطوي، الذي يرى أن الحزب مؤسسة من مؤسساته، وأن الجميع في الحزب تحت تصرفه، يعمل ما يريد دون وجود أدنى قدرة مؤسسية تذكر، مما ولد الكثير من التشاحن والتناحر، وإلى عملية التجميع يوم الانتخابات ودفع الاشتراكات، لتنتهي العملية بعد الانتخابات مباشرةً إما بالفوز أو بالخسارة، فإذا كان الفوز، تمركزت السلطة بيد المقربين وأصبح الحزب تابعاً لمجموعة قليلة تعمل ما يحقق وبالتالي تصدر القرارات كيفما تشاء، أما إذا كانت الخسارة

فالاستقالات جاهزة، والانشقاق والدعوة إلى تشكيل حزب آخر دون رؤيا سياسية حاضرة، وفي هذا الاتجاه أشار قيادي حزبي "إلى أن التثبت بالشخصانية والفردية في بعض الأحزاب، وعدم تطوير الحزب إلى مؤسسة مستقلة عن شخصية الأمين العام أو أعضاء القيادة العليا، كان السبب الرئيسي في عدم توحيد جهود هذه الأحزاب وعملها" (الحسامي، 2010: 111).

كما أن القيود القانونية والممارسات غير الديمقراطية، وضعف الموارد المالية، وعامل الشخصنة وهيمنة الفرد على بعض الأحزاب السياسية، والتعامل معها على أنها شركات خاصة أضعفت المؤسسية داخل هذه الأحزاب، وأدت إلى نفور المواطنين منها، الأمر الذي أثر سلباً في عملية التنمية السياسية، وفي هذا الاتجاه أظهرت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية للجامعة الأردنية، أن نسبة الذين كانوا يرغبون بالانتماء إلى الأحزاب السياسية في العام 1993 بلغت3.6%، في حين طرأ انخفاض كبير في عام 1996 إذ بلغت النسبة 2% من مجموع المستجيبين (المصالحة، 1999: 112)، إن دل هذا على شيء فإنما يدل على تراجع كبير في عملية تقبل الأحزاب السياسية، الذي بدوره يدلل على أن هناك أسباباً جوهرية داخل العمل الحزبي أدت إلى ضعفه، يجب على القائمين عليها البحث عنها ودراستها وإيجاد الحلول لها. (الحسامي، 2010: 111)

من هنا يرى الباحث أنه على الرغم من أن الأحزاب السياسية الأردنية تملك أنظمة داخلية تحدد المؤسسية فيها، إلا أنها ما زالت في التطبيق العملي تحكم بعقلية القائد المؤسس، أو القائد الملهم، فكيف بها وهذه الحالة تطالب المؤسسات الحكومية العامة بالمؤسسية؟.

أما على صعيد البرلمان الأردني فهناك عدد من المعوقات المؤسسية تحد من قدرته على أن يلعب دوراً مهماً وبارزاً في عملية التنمية السياسية، وتضعف من قدرته على القيام بوظائفه المختلفة، وخاصة الرقابية منها والتشريعية، التي يُعد القيام بها دليلاً على وجود تنمية سياسية فعالة، ومن هذه المعوقات افتقاره لكوادر بشرية مؤهلة ومدربة. (الحسامي، 2010: 111)

كما أن البرلمان يفتقر إلى الدعم الفني والاستشاري، وعدم توفر المعلومة التي يحتاجها النائب لمناقشة القوانين والسياسات العامة المختلفة، الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة النائب في القيام بعمله.

وعند متابعة مجالس النواب الأردنية أيضاً في مرحلة الانفراج الديمقراطي، يلاحظ الباحث أن النخبة السياسية قد سيطرت على أغلب المناصب القيادية في هذه المجالس، كالرئيس ونوابه ومساعديه الذين هم في الغالب من الشخصيات العسكرية أو الأمنية، أو من الوزراء السابقين أو من رجال الأعمال، أو من الشخصيات الثرية التي معظمها من رجالات النظام، التي عادة ما تقوم بالكولسة لضمان دعم سياسات الحكومة، فهي بالتالي تشكل امتداداً للسلطة التنفيذية، حيث تمرر السلطة برامجها من خلالهم. (الحسامي، 2010: 112)

أما بالنسبة للكتل داخل البرلمان فهي وليدة مرحلة، شكلت لأهواء مصلحية لم تنم عن أي مؤسسية تذكر، تشكلت بغياب الأحزاب نتيجة قانون انتخاب، أثر سلباً على مخرجات العملية الانتخابية، لذا فهي هشة في هياكلها بعيدة عن المؤسسية، لا تجمعها روابط فكرية بل تجمعها روابط مصالح طارئة غير متماسكة، ولا يوجد أي التزام واضح لقراراتها من قبل الأعضاء، فهي

تتشكل وتتفكك بين ليلة وضحاها، مما أدى إلى ضعف دورها في عملية التنمية السياسية (العزام، 2006: 378).

المطلب الثالث: ضعف الأحزاب السياسية:

تلعب قوانين الانتخاب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية ، فهي تحتوي في جوهرها على المبادئ الأساسية للحرية والعدالة والمساواة والتمثيل والمشاركة ، ويتطلب ذلك وجود قيم ديمقراطية سليمة وانتشار نهج الثقافة الديمقراطية والتي تحتاج لتوفر الوعي والتعليم والانتماء للدولة ، وترسيخ مفهوم المواطنة وبانحسار الانتماءات الضيقة أيا كان شكلها , ووجود طبقة متوسطة تحافظ على الاستقرار , وإيجاد مؤسسات المجتمع مدني فاعلة ومستقلة عن السلطة السياسية , ويضاف إلى كل ذلك توافر مستوى معيشي جيد , ففي المشهد السياسي الأردني , ما زالت الكثير من هذه الشرط غير متوافرة أو بالأحرى ضعيفة , إلا أن الحالة الأردنية خاضعة للظروف السياسية الإقليمية ,فاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم حل هذا الصراع ما زال مؤثرا تأثيرا كبيرا على الأوضاع السياسية ، ويضاف إلى ذلك الحالة العراقية وتأثيرها على الحالة الأردنية ،. وبشكل عام فأن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط سيكون عاملاً مهماً في تطوير وتعميق العملية الديمقراطية في دولها , أن الإصلاح السياسي يتطلب وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إلى جانب ضرورة تكيف الأنظمة السياسية مع المتغيرات الحاصلة.

رغم المحاولات المتكررة واللقاءات العديدة والمؤتمرات حول إيجاد وتـشجيع الحـراك السياسي للأحزاب السياسية الأردنية فيما بينها، ومع السلطة التنفيذية في سـبيل تطورهـا لكـي تستطيع أن تقوم بالدور المرتقب منها في المساهمة في التنمية الشاملة، كمؤسسة من مؤسـسات المجتمع المدني على الساحة السياسية إلا أنها لا تزال ضعيفة ومتشرذمة باستثناء جبهـة العمـل

الإسلامي التي تتمتع بقاعدة عريضة على الساحة السياسية الأردنية، وحسب اعتقاد الباحث يعود سبب الضعف إلى عدة عوامل هي كما يلي:

أ. ترتب على العودة الديمقراطية عام 1989، وترخيص الأحزاب فتشكلت منها أطياف عديدة: وهي أما أحزاب عقائدية عريقة عادت مع انشقاقاتها المتعددة، وأما تنظيمات فدائيــة عــادت للعمل الحزبي، وأما أحزاب وسطية جديدة على الساحة الأردنية فتختلف مع ما اســتقر فــي ضمير النخبة من مفهوم ضيق للحزبية وهي تعاني مما تعاني منه الأحــزاب العريقــة مــن شخصانية وفئوية أو جهوية، فهذه النوعية من الأحزاب السياسية بهذه الألوان السياسية المختلفة لا تستطيع إيجاد حراك سياسي فيما بينها، فكيف تدير حراك سياسي مع الحكومــة(المقــداد، 2006).

ب. إن غياب المفاهيم الأساسية للديمقراطية هو قاسم مشترك لجميع الأحزاب العقائدية ســواء كانت شيوعية أو قومية أو إسلامية، ولهذا يجب الإطلاع على الأسس التنظيمية والفكرية التي اعتمدتها هذه الأحزاب في حياتها الداخلية(المقداد، 2006).

ج. إن المشكلة الأبرز للعمل الحزبي في الأردن، لا تكمن في الشرذمة فحسب، بل وفي غياب كتل وتيارات رئيسية يمكنها أن تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه لمؤســسات المجتمــع المــدني، ويمكنها أن تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى فــي البلاد.

د. إن تمويل الأحزاب السياسية يطرح قضايا حساسة خاصة وأن ثمة شــكوك فــي أن هــذا الحزب أو ذلك يتلقى دعماً خارجياً أو تمويلاً أجنبياً، كما ثمة تخوفاً في حالــة وصــول أحــد

الأحزاب إلى الحكم أن يحتكر الموارد العامة ويمنع ذلك عن حـزب الأقلية أو الأحـزاب المعارضة كما هو حاصل في بعض الدول العربية وهذا يستدعي من الدولة أن تقوم بتـدبير الأمور المالية للأحزاب، بحيث يتم مساعدتها لتأدية مهامها وتنفيذ أنشطتها(مصالحة، 2006: 72).

ه. إن غالبية الأحزاب السياسية أحزاب شعارات علماً بأن الشعارات قد لا تفيد، ولابد من تقديم أشياء ملموسة، وجرت محاولات للتفاهم على بعض الإصلاحات السياسية في البلد، مثل إعادة النظر في قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، من أجل التنمية السياسية وتطوير الديمقراطيـة، ولكن لم تستطع الأحزاب السياسية في البلد، مثل إعادة النظر في قانون الانتخـاب وقـانون الأحزاب، من أجل التنمية السياسية وتطوير الديمقراطية، ولكن لم تستطع الأحزاب فيما بينها أن تتوصل إلى قواسم مشتركة، إن أغلبية الأحزاب جاهزة لتوجيه النقد للحكومة وعندما يطلب منها الحل لا يوجد عندها حل، لأن هذا النوع من الأحزاب يـشكل عبـئ علـى المـواطن والحكومة فيجب إيجاد حلول مناسبة للحد من تشكيل هذا النوع من الأحزاب.

ز. إن تركيبة الرأي العام في الأردن، لاسيما في المسألة الانتخابية فمن المعروف أن القاعدة الانتخابية في الأردن، ومنذ نشوئه، مبنية على اعتبارات عـشائرية ورغـم حـدوث بعـض الاختراقات الحزبية الضئيلة أحياناً وبخاصة من قبل جبهة العمل الإسلامي، إلا أن تلك القاعدة لم تتغير بل كان الأخوان المسلمين يلجأون إلى اختيار مرشحيهم من أبنـاء العـشائر الـذين انضموا إليهم لتحقيق هذا الاختراق وكانت النتيجة إن الحزبية لم تتجذر حتى الآن وما زالـت درجة الاقتناع بها في الوسط الأردني متدنية ولعل المفارقة الواضحة أيضاً أن الواقع العشائري

مفكك وضعيف، وخال من القيادات المؤثرة ومع ذلك فهو المتحكم بفرز الأغلبيـة البرلمانيـة الأمر الذي يضطر الأحـزاب الوطنيـة إلـى الارتمـاء فـي حـضن العـشائر لإنجـاح رموزها(المحافظة،2000 : 90-91).

ح. إن الأحزاب الأردنية أحزاب نخبة وليست أحزاب جماهيرية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي وهذا ما أدى إلى عدم شعور المواطن بالاطمئنان والثقة تجاه اسـتمرارية المـسيرة الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية مما دفع المواطنين الأردنيين إلى البقاء في صـفوف الأغلبية الصامتة، التي تحدث عنها الملك عبدالله الثاني في أكثر من مناسبة في سبيل تشجيعها وإشراكها في الحياة السياسية بما يكفل لها حقوقها.

ط. غالبية الأحزاب كرّست وجودها وعملها في العاصمة عمان وبعض مراكز المدن الرئيسية ولم تنتقل إلى البادية والريف والقرى والتجمعات السكانية المحيطة بالمدن، وهذا ما أكد عليـه الملك في لقاءاته على ضرورة وجود أحزاب تضم جميع المناطق الجغرافية، وتمثـل جميـع شرائح المجتمع الأردني.

ي. غياب وضعف الديمقراطية الداخلية للحزب والذي يجب أن يكون ديمقراطياً في تعامله مع المجتمع ومع الأحزاب الأخرى، إذا لم يكن يمارس هذه الديمقراطيـة فـي حياتـه الداخليـة الخاصة، وأن المواطن لا يستطيع أن يثق بأي حزب سياسي بدعوة للديمقراطية ولا يمارسها في داخله ولإيضاح ذلك سيقوم الباحث مناقشتها تحت العناوين التاليـة: (المحافظـة، 2000: 95)

(1) التعددية السياسية: إن السماح بتعدد الآراء والأفكار داخل الحزب يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية الداخلية التي بدورها تساعده في تطور ونمو الحزب وتغني رؤيته وبرامجه المختلفة، كما أنها تساعد على تمتين وحدة الحزب التنظيمية وتحد من الانقسامات داخل الحزب وتقلل من عمليات الفصل بسبب الخلاف في وجهات النظر أو استعمال أساليب الإرهاب الفكري والتي عادة ما تستعمل لقمع الآراء المخالفة أو لإقصاء أصحاب هذه الآراء من مواقع المسؤولية وغالباً ما تتحول هذه الخلافات إلى صراعات دموية أو تصفيات جسدية خاصة إذا كان الحزب في السلطة. إن المنطلق الأساسي للتعددية السياسية هو الإقرار بأن أحداً لا يملك الحقيقة كلها ولهذا فإن الاحتكام للديمقراطية عند أخذ القرارات لا يلغي حق الأقلية بالاستمرار في طرح وجهات نظرها ونشرها وإقناع الأعضاء بها، وهذا ما أدركه الملك عبدالله الثاني وخاطب قادة الفكر والسياسة بضرورة إيجاد الثقافة الديمقراطية وتجذيرها أولاً في الشارع والأسرة والمدرسة والحزب والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لنستطيع أن نرقى لشعبنا إلى مصاف الدول الديمقراطية ونقود سفينة التغيير في منطقة الشرق الأوسط كأنموذج يحتذى به.

(2) الإنتخابات الديمقراطية الداخلية: إن اختيار القيادات في كل المستويات عن طريق الإنتخاب السري هو الضمانة الحقيقية لوصول قيادات مؤهلة تمتلك قدرات سياسة وفكرية تؤهلها لقيادة الحزب وأيضاً قيادة الجماهير، كما أنها تساعد على التخلص من النزعات الجهوية والفردية وتقلص من الانتهازية والتي غالباً ما تتطور وتزداد في غياب الأشكال

الديمقراطية لانتخاب القادة، حيث يستبدل الولاء للحزب بالولاء الشخصي لفريق أو فرد (الزعيم الأوحد) والذي في النهاية ليصبح هو الحزب، وهذا ما تعـاني منـه الأحـزاب السياسية على الساحة الأردنية حيث إن الوجوه النخبوية الحزبية هي مستمرة .

(3) الشفافية الداخلية: إن غياب الشفافية داخل الحزب يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة من القيادات أو في كثير من الأحيان شخص واحد (الرئيس أو الأمين العام) على مقدرات الحزب وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية أو في علاقات الحزب مع القـوى الأخـرى والحكومية، وهذا يتطلب من السلطة التنفيذية تعيين مراقبة على كافـة الأمـور الماليـة للأحزاب بتقديم سجلات سنوية للرقابة.

المبحث الثاني: المعوقات الاجتماعية

وسيتم تناول دور القبيلة في الحياة السياسية وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني فقد تناول عناوين غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الأول: دور القبيلة في الحياة السياسية

المطلب الثاني :غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني

المطلب الأول: دور القبيلة في الحياة السياسية

إن ظاهرة العشيرة والقبيلة في مجتمعنا العربي عموما، هي من إحدى الظواهر الأساسية التي يتكون منها المجتمع، إن لم نقل إنها الظاهرة الأكثر حضورا التي تشكل البنية الاجتماعية والذهنية للمواطن العربي، فمجتمعنا ، ومعظم ما نراه من ممارسات في نطاق مجتمعنا العربي

يشير ويؤكد على دور العشيرة في إنتاجها ، بالرغم من التحولات الكبيرة التي تمت في بنية هذه المستويات كافة، (الرواشدة، 2010)

بالرغم من أن النظام السياسي الأردني لا يتضمن مؤسسات أو هياكل تحدد رسميا دور العشائر في العملية السياسية، إلا أن سياسات الدولة فعليا تستوعب التركيبة العشائرية وتعترف بها وتتعامل معها ، ولعل اهتمام الحكم في الأردن في التأكيد على جذوره العشائرية كأحد العناصر الرئيسية التي يستمد منها شرعيته هو شاهد على أخذه بعين الاعتبار للتركيبة العشائرية في البلاد. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012: 2)

يطلق مصطلح العشيرة على مجموعة الأشخاص الذين تجمعهم رابطة الدم، أو هكذا يعتقدون. ويمكن تعريفها على أنها تجمع اجتماعي مؤسس على القربى، وعلى الجوار الجغرافي ولفترة طويلة كان أفراد العشيرة يقطنون منطقة جغرافية واحدة، إلى أن ازداد عدد أفراد العشائر وانتشر أفرادها في أقاليم ومناطق مختلفة، ولفظ القبيلة هو مصطلح أوسع من العشيرة، وعادة ما تتكون القبيلة من عدد من العشائر التي تتكون بدورها من بطون وأفخاذ. وقد أجبرت الظروف الاقتصادية والأمنية بعض العشائر الصغيرة إلى إعلان انضمامها إلى العشائر الكبيرة، مكونة ما يسمى باتحاد العشائر التي ترتبط من خلال المصالح المشتركة بدل رابطة الدم. (الدويكات، 2004: 22)

شهد دور العشائر تحولا في العملية الانتخابية منذ "الانفتاح السياسي" في الأردن والذي تم خلاله إجراء أكثر من انتخابات نيابية منذ عام (1989) إذ أصبح تنظيم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قانونيا في عام (1992) كما بدت انتخابات عام (1989) تشير إلى

محدودية الدور السياسي للعشائر . وفي عام (1993) تبنى الأردن قانون الصوت الواحد في الانتخابات خلافا لقانون الانتخابات السابق الذي اعتمد نظام القوائم الانتخابية ، حيث كان من شأن القانون الجديد قلب الوزن الانتخابي الإجمالي لكل عشيرة إذ أخذ بعض المرشحين العشائريين بالفوز بمقاعد في البرلمان ببساطة من خلال تصويت أفراد عشيرتهم لهم ، كما تمكنت بعض العشائر من الفوز بأكثر من مقعد لمرشحيها ، وقد حذا هذا الوضع ببعض المحللين أن يستنتجوا بأن دور منظمات المجتمع المحلي قد قوض لصالح العشائر بسبب دورها السياسي حديث النشأة.

كان دور العشائر في رسم تشكيلة مجلس النواب بالغ الأثر على ما يعتقد الأردنيون فيما يتعلق بثقتهم في مجلس النواب وكفاءته ، حيث يرى ما يقرب عن ثلثي الأردنيين بأن الدور المركزي للبرلمان في التشريع والمساءلة قد ضعَف بسعي النواب للحصول على خدمات حكومية لأنفسهم وأقربائهم وأصدقائهم ، وبهذه الطريقة أطاح الاعتقاد بأن النواب يعملون للحصول على خدمات لأفراد عشيرتهم بسمعة مجلس النواب بين الأردنيين إذ يَنظر إلى نظام توزيع الخدمات على أنه نظام قصري لا شمولي ، وسيحتل موضوع تحري أسباب هذه الاعتقادات ومدى صحتها جانبا رئيسيا في هذه الدراسة. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012: 3)

يكثر الحديث على أن العشائر تقوم بأدوار شبيهة إلى دور منظمة المجتمع المدني، خاصة عندما تضطلع بأدوار ذات علاقة بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية وأحياناً ينظر لها كحزب سياسي، ستقوم هذه الدراسة بتحليل النماذج العامة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهة والعشائر. وكيفية التعامل بين هذه القطاعين من جهة أخرى.

تشكل الحركة الإسلامية في الأردن بما فيها جبهة العمل الإسلامي النفوذ السياسي الأكبر في الأردن كما تَظهر الانتخابات البرلمانية واستطلاعات الرأي ، وبما أن جبهة العمل الإسلامي هي الحركة السياسية الوحيدة التي تتمتع بمستوى تنظيمي عال وقدرة على تعبئة الشارع بشأن القضايا المحلية والدولية ، فإن فهم مواقف جبهة العمل الإسلامي حيال العشائر في الأردن هو أمر ذو أهمية ، علاوة على ذلك ستقدم الدراسة تحليلا للآليات التي توظفها جبهة العمل الإسلامي لكسب التأييد والنفوذ من شرائح المجتمع الأردني حيث يَعتبر الانتماء للعشيرة أمرا بالغ الأهمية ويشكل منظورا جديدا للعلاقة بين العشائر والحركة الإسلامية في الأردن. (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012: 5)

بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الأردني العشائرية التي تساهم بشكل كبير في اعتماد المرشحين على القاعدة الاجتماعية والعشائرية للوصول إلى البرلمان، فقد ساهم قانون الانتخابات الحالي باعتماده مبدأ الصوت الواحد في تعزيز "الخيار العشائري" كأبرز الطرق التي يسلكها المرشحون للوصول إلى مقعد مجلس النواب. (أبو رمان، 2012: 2)

وكان قانون الانتخاب السابق الذي يقوم على مبدأ تعدد الأصوات وخاضت من خلاله القوى السياسية والمرشحون انتخابات عام 1989، يسمح للناخب بعدد أصوات مساوٍ لعدد مقاعد دائرته بحيث يستطيع الموازنة بين الاعتبارات السياسية والعشائرية، ويعطى بذلك فرصة للقوى السياسية للتنافس بشكل أفضل.

مما يساعد على الحضور العشائري في الانتخابات اعتماد قانون الصوت الواحد، والتقسيم الانتخابي الذي اعتمد على التقسيم الجغرافي وليس على الكثافة السكانية(أبو رمان، 2012: 2)"

أما مبدأ الصوت الواحد فيلزم الناخب بصوت واحد، وفي المدن والمناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري فإن الاعتبارات السياسية والفكرية تتضاءل أمام اعتبارات الاختيار والتنافس العشائري، ليصبح التنافس بالدرجة الأساسية ميزان قوى بين العشائر الموجودة في الدائرة الانتخابية. والمرشح الذي يمتلك فرص نجاح أكبر هو الذي يمتلك قاعدة عشائرية أكبر، أو يحظى بإجماع عشيرته أو ينتمي إلى تحالف عشائري. ولا تختلف عملية فرز المرشحين في هذه المناطق كثيراً عما سبق، حيث تغلب الاعتبارات الشخصية والداخلية في كل عشيرة على اختيار المرشح أو التنافس بين المرشحين. (أبو رمان، 2012: 3)

وتغلب هذه المقاربة في الحضور العشائري بالانتخابات الحالية في المدن ذات الأغلبية الأردنية الساحقة التي ترتبط بشكل كبير بالانتماءات العشائرية والقبلية، بحيث يتركز تصويت أغلب الناخبين وفقاً للاعتبارات العشائرية والقبلية وليس الاعتبارات السياسية أو الأيدولوجية أو الحزبية. وأبرز هذه المدن السلط والكرك والطفيلة ومعان والرمثا، والمناطق والدوائر الانتخابية التي تتمركز فيها العشائر الأردنية في المدن الأخرى مثل العاصمة عمان وإربد والزرقاء والتي يقطنها مختلف شرائح المجتمع الأردني. (أبو رمان، 2012: 3)

المطلب الثاني :غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني

إن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية و التحولات المنشودة إلا من خلال الأعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف. والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول

الديمقراطي في الأردن، وتعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية. (المقداد، 2006: 137)

لقد ساهمت وسائل التنشئة السياسية في الأردن، في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة، واستقراره، والثقة بالقيادة.

والتنشئة السياسية في الأردن ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدولة العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة، وبديمغرافية السكان ونوعه، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية، والعادات والتقاليد، والتماسك الاجتماعي(Dewey, 1994: 120). فعلى سبيل المثال، تساعد مناهج التعليم، سواء في المدرسة أو الجامعة، في خلق مناخ التنشئة في التحول الديمقراطي لكونها

أدخلت مساقات متخصصة في تعليم الطلبة الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وباتت تركــز علــى أهمية الإصلاح والتحديث التي تتطلع إليها الدولة، كما تسهم وسائل الإعلام الأردني في تكــوين ثقافة سياسية عن الأفراد لكونها باتت تسلط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول الديمقراطي، مثل: إبراز أهمية التعددية السياسية في الدولة، وإتاحة فرص التعبير عــن الــرأي للمواطنين، خاصة المتخصصين في مناقشة القضايا ذات العلاقة بمفردات الديمقراطية وحقــوق الإنسان. وخلال استئناف الحياة الديمقراطية، نلاحظ أن كافة المؤسسات الإعلامية الأردنية باتت تعطي حيزاً واضحاً في طرح وجهات النظر، وعقد ندوات الحوار الأكثر جراءة، مقارنــة عمــا كانت عليه قبل عام 1989م. مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية التالية: برنــامج بــصراحة، والبث المباشر، ونقطة حوار، وبرلمان الشباب، وغيرها، وتخصيص مواقع إلكترونية يحاور، من خلالها، المواطن جهات صنع القرار المختلفة ومراكزه. (المقداد، 2006: 139)

تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بشكل ملحوظ، في حركة الإصلاح السياسي فــي الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غيــر حكوميــة، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع. كما إن هذه المؤســسات، التــي كفــل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهــم المجتمع الأردني. كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعــات الأفــراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحــوار، مــن

خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي:

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطيـــة، وحقــوق الإنـــسان، والتــسامح الاجتماعي.

2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية، واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.

3. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار. (حمزة وآخرون، 2003: 119)

ومن الأمثلة على هذه الجمعيات والاتحادات: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، ورابطة الكتاب، والاتحاد النسائي الأردني، واتحاد المــرأة الأردنيـــة، والمنتديات الثقافية، وغيرها.

الخاتمة

أصبح الإصلاح في مختلف المجالات من المفاهيم الأكثر إستخداماً في المنطقة العربيـــة، فهو مصطلح أساسي شائع في أدبيات القوى السياسية وخطابها، وجزء من تحليل واســـتراتيجيات قوى المجتمع المدني والأهلي على تباين اختصاصاتها، وهو يحتل حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام والحوار الدائر بين النخب المثقفة على اختلاف تكويناتها الأيديولوجية والمعرفية.

ونظراً لأن الإصلاح بصفة عامة أو في مجالات محددة يشكل مفهوماً يحتل مكانة مركزية في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، فإن هنالك تبايناً وأحياناً تناقــضاً في تعريف هذا المفهوم، وخلافاً وجدلاً حول القطاعات التي يجب أن تكون لها أولوية الإصلاح دون غيرها، وتبايناً حول آليات واستراتيجيات وضع الإصلاح موضع التطبيق العملي.

تعد الأحزاب السياسية من آليات التحول الديمقراطي. فالمناخ الديمقراطي هو المناخ الذي يمكن الأحزاب السياسية أن تؤدي فيه وظيفتها على الوجهة الصحيحة فالديمقراطيـــة والأحـــزاب السياسية أمران مترابطان.

لقد شكل قيام الأحزاب السياسية الأردنية عقب إطلاق الحريات العامة وقيام برلمان منتخب بحرية ونزاهة، وكان من أهم النواحي التي بدأ المراقبون السياسيون البحث فيهـــا عـــدد هـــذه الأحزاب التي تم ترخيصها في الأردن- وعددها 12 حزباً- وعن مدى مناسبتها مع حجم الساحة الأردنية إذ يعتبر هذا العدد رقماً كبيراً قياساً في بلد صغير كالأردن الذي لا يتجاوز عدد ســـكانه ستة ملايين نسمة.

الاستنتاجات:

1. تسهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. وهي بهذه الصفة، تسهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، وبهذا فهي أهم محطات التربية والتنشئة السياسية في المجتمع.

2. ثمة شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون، أولهما وجود القنوات القانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره والتي تتحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لابد منها لتأطير وتنظيم الحياة السياسية وهي ضمانة لها، والشرط الثاني وجود المؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات التربوية والتعليمية في جميع مراحلها.

3. تعد الأحزاب السياسية من العوامل المؤثرة في ذلك، فإذا كانت وظيفة الأحزاب السياسية في النظم السياسية الراشدة تتمثل في التمثيل، الاتصال، ربط المصالح وتجميعها و تجنيد و اختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية و وضع البرنامج والسياسيات الحكومية، و في مرحلة الانتقال إلى التعددية السياسية ففي سياق الظروف تلك النظم السياسية تناط بالأحزاب السياسية وظائف و مهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية، وتصبح بذلك الأحزاب قوى مؤسسية مستقلة تؤثر في التحديث السياسي والتنمية و يتأثر المجتمع بها و يؤثر فيها، أي أن هناك ارتباطا وتأثيرا متبادل بين الحزب والتنمية.

3. هنالك علاقة تاريخية بين الحكم في الأردن وبين حركة الإخوان المسلمين تعود إلى حقبة الحرب الباردة وصعود الناصرية والمد القومي منذ خمسينات القرن الماضي. وقد استعمل الحكم

الهاشمي، حركة الإخوان المسلمين للتصدي للمد الناصري والقومي والشيوعي. وفي حقبة حظر النشاط الحزبي التي أعقبت ذلك بقي الإخوان المسلمون هم الجهة الوحيدة المسموح لها بالعمـــل السياسي وكأنها امتدادٌ للدولة، في حين تم الانقضاض على باقي التيارات الـــسياسية خـــصوصاً القوميون والشيوعيون واليسار بشكل عام .

4. امتدت هذه السياسة عقوداً استمكن الإسلاميون خلالها في ظل غياب أي منافسة حقيقية. وهكذا كانت الساحة السياسية الأردنية عشية بداية الانفتاح السياسي في الأردن عقب هبة نيـــسان عـــام 1989 مفتوحة على مصراعيها أمام حركة الإخوان المسلمين مما أدى إلى فوزهم في انتخابـــات البرلمان الحادي عشر كأكبر كتلة في ذلك البرلمان. وهذا دفع الملك حسين في حينه إلى محاولة التخفيف من صدمة هذا الفوز على الرأي العام الأردني بالتصريح في خطـــاب لـــه بعـــد تلـــك الانتخابات أن الإخوان المسلمين 'قد خرجوا من رحم النظام (الأردني)' وهـــي جملـــة صـــحيحة ودقيقة. واستمر هذا الحال بين مد وجَزْر إلى عشية تفجر حركة الاحتجاج المطالبـــة بالإصـــلاح والتي واكبت الربيع العربي في بداية عام 2011 ".

5. يركز على تقديم الدين الإسلامي باعتباره منظومة من المبادئ والأفكار والبرامج لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية , ويدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مناحي الحياة المختلفة , ويمثل هذا التيار ثلاثة أحزاب : حزب جبهة العمل الإسلامي " الذي يمثل الأغلبية العظمى من التيار الإسلامي وتدعمه جماعة الإخوان المسلمين ذات النفوذ الشعبي الواسع " , وهناك حزب يطلق على نفسه اسم حزب الحركة الإسلامية العربية (دعاء) , وحزب الوسط الإسلامي.

6. أن الدستور الأردني يوفر الإطار الرئيسي لضمان الحريات الأساسية للمواطنين، فهو يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، ومسألة السلطة التنفيذية، ويحقق فرص تداول السلطة، وقد نص الدستور الأردني على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وحماية الحرية الشخصية، وكفل حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل السلمية والشرعية، وحق الاجتماع وتأليف الجمعيات السياسية على أن تكون وسائلها سلمية ولا تخالف أحكام الدستور، وحق المواطنين في مخاطبة السلطات، ومنع التوقيف والحبس خلافاً لأحكام القانون.

7. إن الإصلاح عملية مستمرة في التطوير والتغيير الإيجابي وتستغرق جهود كل المخلصين من أجل إنقاذ الأجيال وحماية الأوطان، إن عبء القيام بالإصلاح السياسي يقع على عاتق الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، فالقوة الدافعة للإصلاح الحقيقي ويجب أن تأتي من الداخل وعبر المنظمات التمثيلية.

8. تشهد الدولة الأردنية حالة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يصاحبها حراك اجتماعي وسياسي ناجم عن جملة من المتغيرات السياسية والاجتماعية تواكبها عملية إصلاح سياسي تدريجي واقعي يقوم على إعادة النظر في العديد من التشريعات القانونية الناظمة للعملية الديمقراطية مثل قانون البلديات، قانون الأحزاب والانتخابات،وقد سبق ذلك إجراء التعديلات الدستورية المتعلقة ببنية النظام السياسي، وخصوصاً العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى إثر تلك التعديلات تم تقليص بعض الصلاحيات الدستورية للسلطة التنفيذية،ويهدف الإصلاح السياسي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ورفع مستويات التمثيل لكافة مكونات المجتمع.

9. لقد عبرت الحركة الإسلامية في الأردن عن رؤاها للاصلاح بطرق مختلفة منذ نشأتها، سواء عبر ما طرحته من شعارات او ما قدمته من رؤى، او ما صاغته من برامج وخاصة منذ عام 1989 م، عند مشاركتها الواسعة في الانتخابات النيابية، وتولى أحد قيياديها رئاسة المجلس لثلاث دورات متتالية، ومازالت تنفرد بالمشاركة النيابية من خلال قائمة معلنة واحدة، وبرنامج اصلاح شامل خاص بها، كما شاركت في حكومة السيد مضر بدران عام 1991 م، ادراكاً منها لخطورة المرحلة اثر العدوان الثلاثيني على العراق، واسهمت الحركة بشكل فاعل في صياغة رؤى وبرامج عملية مختلفة، حيث أكدت على صون الحريات العامة والتمسك بالحقوق الشرعية والدستورية، وتداول السلطة وحق المرأة في الانتخاب والترشيح وعلى التعددية السياسية، واشاعة العدل في مختلف المؤسسات، وحق الشباب والطلاب في تكوين اتحادات عامة تمثلهم، واستقلال القضاء ومحاربة الفساد، وقد طورت بالتعاون مع القوى السياسية والاجتماعية صيغاً للعمل المشترك... الخ.

10. تستند الحركة في هذا المشروع إلى رؤيتها الشاملة، ورؤية المجتمع الأردني العربي المسلم للإصلاح السياسي والديمقراطية والشورى وما يتعلق بها على مختلف الصعد، بوصفه مشروعا اصلاحيا حضاريا شاملا يسعى لبناء الأردن الديموقراطي الشوري المستقل والمنيع.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإنه يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- تفعيل دور الأحزاب في عملية الإصلاح السياسي من خلال العمل على تعـديل قـانون الأحزاب الأردني ، وأن تتعاون الأحزاب المعارضة مع كافة قـوى الحـراك الـوطني للخروج برؤية منفتحة نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن .
- تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن من خلال تبني سياسيات حكومية تسهم فـي زيادة معدلات المشاركة السياسية في العمل السياسي .
- تبني الأحزاب السياسية لخطط عمل تحفز على المشاركة السياسية ووضع إسـتراتيجية ترتكز على الإصلاح والتنمية السياسية بما يساعد على تحفيز مـشاركتها فـي العمليـة السياسية.
- قيام الأحزاب السياسية على إعادة النظر في برامجها الحزبية لتكـون أكثـر ارتباطـاً بالمواطن والمشاكل التي تواجه المجتمع الأردني والمساهمة في مشروع التنمية السياسية الذي يتبناه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

- ابراهيم، سعد الدين (2000). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.** القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.
- ابن المنظور، **لسان العرب،** دار صادر، بيروت.
- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة(1997)،**تحقيق عبد السلام محمد هارون ،دار الجليل، بيروت،الجزء الثاني
- أبو شيخة، عيسى موسى،(2004) **الملك عبد الله الثني نقاط على الحروف،** دائرة المطبوعات والنشر، عمان.
- أحمد ،يوسف أحمد وحمزة، ممدوح، (2002) **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية،** القاهرة مطابع الأهرام التجارية.
- أمين، سمير (2004). "**العولمة ومفهوم الدولة الوطنية**". مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.
- البارودي، مصطفى (1971)، **الوجيز في الحقوق الدستورية،** دمشق: مطبعة الطربيشي، ط3.
- بدوي، ثروت، (1957) **النظم السياسية،** مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- البطاينة، رافع شفيق (2009)، **الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية،** الطبعة الأولى، عمان: دار أمواج للطباعة والنشر.
- بعلبكي، منير(1986)، **مصابيح التجربة،** دار العلم للملايين، بيروت.
- بعلبكي، منير(2004) ، **قاموس المورد،** دار العلم للملايين، بيروت.
- بلقزيز، عبدالله (1998) **أسئلة الفكر العربي المعاصر،**- الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية.
- بني حسن، أمين عواد مهنا،(1991). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن،** عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر.
- بني ياسين، رسلان وعسّاف، نظام، (1997)، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في إيصال المرأة للبرلمان؛ أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد(2004) ، **موسوعة علم السياسة،** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان.
- الجرّ، خليل(1973)، **المعجم العربي الحديث،** مكتبة لاردس، باريس.
- جرادات، صالح (1995) "**التوجه الديمقراطي في الأردن**". دار النشر للنشر والتوزيع، عمان.
- الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى (2003). **التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن،** ط1، عمان: دار مجدلاوي.

- حمدي، شادي، (2011) **ما مدى إستقرار الأردن،** مركز بروكنجز، الدوحة- قطر، تشرين الثاني.
- حمزة، زيد وآخرون (2003). "**النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن**". مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.
- الحوراني، هاني وآخرون. (2000) "**الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن**". دار السندباد للنشر والتوزيع، عمّان.
- الخرابشة، محمود عواد (2006) **دور البرلمانيين في الإصلاح السياسي،** مجلس النواب الأردني.
- خير، هاني (2002). **الدستور الأردني منذ عام 1923،** عمان: مطابع وزارة الأوقاف.
- الداودي ، غالب (1994) **القانون الدولي الخاص الأردني،** الكتاب الثاني في الجنسية – دراسة مقارنة -، ط1، اربد، الأردن.
- الرازي، زين الدين محمد بن ابي بكر(1983) ، **مختار الصحاح،** دار الرسالة، الكويت.
- الربايعة، احمد (1999) **الشخصية الأردنية سماتها وخصائصها** ، دراسة في طبيعة المجتمع الأردني، الجامعة الأردنية ، عمان.
- ريمون حداد، (2000). **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية ، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة،** بيروت: دار الحقيقة.
- السعيدين، ضيف الله سعد عواد (2007). **الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن،** العقبة: المؤلف.

- الشطناوي، فيصل (2000). "**مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردنـــي**". دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان.
- الشقيرات، حسين (2012) **الاصلاح السياسي والديموقراطي في الاردن- اللجنة الوطنية،** دار الاقحوان للدراسات والابحاث.
- الشياب، حسني وآخرون (2002). **الأردن بعد عقد من الإصلاح،** عمان: دار الشروق.
- الصلاحي، أمين نعمان (2008)، **من وسائل القرآن في إصلاح المجتمع،** مركز البحوث والدراسات ، قطر.
- طبيشات، واصف (2005). **دور الإعلام في الإصلاح السياسي.** مركز الأردن للدراسات، عمان.
- الطماوي، سليمان، (1988) **النظم السياسية والقانون الدستوري(دراسة مقارنة)،** دار الفكر العربي.
- الطويل، رواء زكي، (2009)، **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية،** جامعة الموصل، بغداد.
- عبد الله، ثناء فؤاد (2001). **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع،** ط1، بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية.
- العدوان، مصطفى (2004) "**الوظيفة الرقابية فـــي النظـــام الـــسياسي الأردنـــي: الواقـــع والتطلعات في ظل التحول الديموقراطي**"، دار حامد، عمّان.

- عساف، نظام.(2003) "**دراسات في حقوق الإنسان**". مركـز عمّـان لدراسـات حقـوق الإنسان، عمّان.
- العفيف، أحمد (2006). وصالح، قاسم. "**التربية الوطنية**". دار جرير للنشروالتوزيع، عمان.
- الكيالي، عبد الوهاب(1974) ، **الموسوعة السياسية،** الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- المحافظة ، علي وآخرون. (2006) "**التربية الوطنية**". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- المحافظة، محمد وآخرون (2010). **التربية الوطنية،** ط8، عمان.
- مخادمة، ذياب وآخرون (2004). "**تاريخ وحضارة الأردن**". الجامعة العربيـة المفتوحـة، عمان.
- المشاقبة، أمين (1999). "**النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**". دار الحامـد، عمان.
- المشاقبة، أمين (2005). **التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني،** ط7، عمان.
- المشاقبة، أمين والعيسى، شملان (محررون) ، **أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي،** الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.
- المشاقبة، أمين، (2012) **النظام السياسي الأردني،** ط2، عمان، الجامعة الأردنية.
- المصالحة، محمد (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الأردن دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتين الخمسينات والتسعينات،** عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- مكيافيلي، نيقولا(1975). **الأمير،** ترجمة خيري حماد، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

- الموصللي، أحمد (2004). **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربية وإيران وتركيا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية.
- هانتنغتون،صموئيل (1993)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو، دار الساقي، بيروت.

ب- الدوريات

- إبراهيم، حسنين توفيق (1999). " العلاقة بين أطروحتي نظام علامي جديد وعولمة، " **نمير الحوار**، العدد 37 شتاء.
- بدران، ودودة (1991) "أزمة الخليج والنظام الدولى"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثانى.
- بركات، نظام محمود (2003) " التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية فى " الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل، "سلسلة كتب المستقبل العربى" (29)، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.
- بني سلامة، محمد تركي، (2006) الإصلاح السياسي دراسة نظرية، **المجلة الثقافية**، العدد 66.
- بني محلم، غازي، أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح، **مجلة المنارة**، المجلد 17، العدد 4، 2011.

- بني ملحم، غازي صالح، (2010) أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة (1989-2009)، **المنارة**، المجلد 17، العدد4.
- الجنائي، الحبيب (2001). العولمة والتفكير العربي المعاصر، في الواقع العربي وتحـــديات الألفية الثالثة، مراجعة وتقديم ناصيف نصار، عمان، مؤسسة عبد الحميد شـــومان، بيـــروت **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، 2001.
- الدويكات، قاسم بن محمد (2004). أثر السكان والإقليمية الجغرافية على قرار الناخب، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 7.
- رحمة، مهدي أبوبكر ، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، **الحوار المتمدن** ، العدد 3615 ، 22 يناير 2012 .
- الرويضان، خالد رجا (2005). واقع الأحزاب السياسية وتأثيرها في الحياة النيابية من 1989-2005، **الأمانة العامة لمجلس الأمة**، العدد (55)، عمان.
- سليمان، خالد (2003). الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامية، **المستقبل العربي**، العدد 296، أكتوبر.
- الشرعة، محمد كنوش ،(2006). مقومات الإصلاح السياسي في الأردن 2001-2006، 7 كانون الأول ، العدد 13218، **جريدة الرأي الأردنية**.
- الصغير، جاسم (2005). الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، **الحوار المتمدن** ، العدد 1221، 7 يونيو.

- طبيشات ، واصف، (2005)، دور الإعلام في الإصلاح السياسي ،عمان، الأردن،**مركز الاردن للدراسات.**
- عبد المعطي، محرر، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، جلال أمين، العــرب في عصر العولمية وما بعد العولمة، في الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة.
- عبيد، نايف علي ، العولمة: مشاهد وتساؤلات، أبو ظبي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،** 2001.
- العزام، عبد المجيد (2006). "اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن"، **مجلة دراسات،** دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (33)، العدد (3).
- العزام، عبد المجيد علي،"اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، **مجلة دراسات،** سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية ، مجلد 30، عدد 2، 2003.
- العزام، عبد المجيد، دور البرلمانات في التنمية السياسية : الحالة الاردنية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،** المجلد الحادي و العشرون، العدد الثالث، 2006.
- الفريجات، غالب ، على طريق التنمية السياسية، **رسالة مجلس الأمة،** العدد (55)، 2006.
- المحافظة، علي، (2000) "الأردن ... إلى أين"، **المستقبل العربي،** العدد 256، حزيران .
- مشاقبة، امين، معوقات اُصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل اُصلاح السياسي، **مركز الرأي للدراسات** ، عمان، سبتمبر، 2005.

- المصالحة، محمد (2006). "دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن". **المجلة الثقافية**، العدد (66)، كانون الثاني.
- المقداد، محمد أحمد (2006) المرأة والمشاركة السياسية في الاردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء الانتخابات لعام 2003، **مجلة المنارة** ، جامعة آل البيت.
- المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، **المنارة**، المجلد (13)، العدد 7.
- هلال، على الدين (1995) "النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، مارس–إبريل.
- الهياجنة، عدنان محمد حسين (2001) " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقى"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثانى.

جـ- الرسائل الجامعية والأبحاث:

- الحسامي، أحمد عقلة (2010). **الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008**، جامعة الشرق الأوسط عمان.
- الخلالية، هشام(2012). **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- ربيع، عمرو هاشم (1999). **دور البرلمانات في عملية التحول الديمقراطي في**

البلدان العربية، ورقة قدمت لندوة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات، عقدت في جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، بتاريخ 30/11-1999/12/1.

- الشيخاني، موسى (2012)، **قراءة تحليلية لنتائج المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في مجلس النواب**، دراسة منشورة على الإنترنت.
- مناعسة، ايمن (2007)، **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ، (1989-2005)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا.

د- الصحف والمنشورات والندوات:

- تليلان، أسامة، إصلاح النظام النيابي المدخل الأساسي للإصلاح السياسي، 07 ابريل 2012، **جريدة الرأي**.
- الحموري، محمد (2011). تطور النظام السياسي والدستوري مع التركيز على الإصلاحات الصادرة في 2011/10/1.
- عبد العظيم ، حمدي، (2005) ، **(أعمال ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي)** ، مركز القدس للدراسات ، عمان .
- عبد الله ، إسماعيل صبري، (1999) **توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة**، كراسات مصر 2020، العدد 3، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط.

- عبيدات، خالد (2004)، **التنمية السياسية المفهوم والمكونات والأطراف المشاركة**، ندوة التنمية السياسية في الأردن، منشورات جمعية العلوم السياسية في الأردن، عمان.

- عبيدات، خالد (2004)، **التنمية السياسية المفهوم والمكونات والأطراف المشاركة**، ندوة التنمية السياسية في الأردن، منشورات جمعية العلوم السياسية في الأردن، عمان.

- المشاقبة، أمين، إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية "رؤى وحلول"، **جريدة الدستور**، 2012/9/18.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، **استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية**، عمان، 2004.
- منشورات المجلس الأعلى للشباب، "رعاية الشباب في الأردن". **سلسلة التثقيف الشبابي (57)** ، عمان، 2004م.

هـ- الانترنت:

- أبو سكين، حنان ،الحراك السياسي في الأردن إلى أين ،2012/11/8، نقلاً عن: **http://democracy.ahram.org.eg**
- أجواء مشحونة في الأردن بعد المصادقة على قانون الانتخابات، 24/يوليو 2012، نقلا عن الرابط: **http://www.wayyacom.com**
- بركات، نظام (2009). الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية..أوجه التقدم والقصور، 2009/6/13، مركز القدس للدراسات السياسية، نقلاً عن: **http://www.alqudscenter.org**
- الحمد، جـــواد (2007). الديمقراطية الأردنية في مرحلة التحول، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، أغسطس، نقلاً عن: **http://www.mesc.com.jo/OurVision/2007/82.html**
- الرواشدة، حسين، الهيئة المستقلة : دفاعاً عن «أمل» بانتخابات نظيفة، 2012/9/1، نقلاً عن: **http://www.rawafednews.com**.

- موسوعة ويكيبيديا – www.wikipedia.com .
- محمد تركي بني سلامة– الإصلاح السياسي دراسة نظرية www.dash.com .
- غرايبة، إبراهيم (2004). الحركة الإسلامية في الأردن ثنائية الجماعة والحزب وتداخلات المغانم والأفكار، 2004/4/26م، نقلاً عن: http://alasr.ws/articles/view/5251.
- غرايبة، إبراهيم(2011). الحركة الإسلامية في الأردن والانتخابات النيابية، نقلاً عن: http://www.ikhwanwiki.com
- موقع حزب جبهة العمل الإسلامي، 2012، نقلاً عن الرابط: http://www.jabha.info
- النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي–الإصدار السابع، أرشيف مركز القدس للدراسات السياسية، 2012، نقلاً عن: www.alqudscenter.org
- العناقرة، محمد محمود، محطة تاريخية: الدستور الأردني، جريدة الدستور، 2010/6/19، نقلاً عن: http://www.addustour.com
- هديل غبون، الحركة الإسلامية تجدد تأكيدها مقاطعة الانتخابات وتتمسك بالتعديلات الدستورية وتغيير "الانتخاب"، 2012/9/16، نقلاً عن: http://www.alghad.com
- العمل الاسلامي ينفي تعهده بالعودة عن مقاطعة الانتخابات النيابية، 2012/9/9، نقلاً عن: http://www.ejjbed.com.
- امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي حمزة منصور يوجه رسائله للشعب الاردن، 2012/9/18، نقلاً عن: http://www.sarahaardogan.com
- شورى "العمل الاسلامي" يقرر بالاجماع مقاطعة الانتخابات ترشحاً وانتخاباً، 14/ 7 / 2012م، نقلاً عن موقع حزب جبهة العمل الإسلامي: http://www.jabha.info.
- نظام بركات، الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية..أوجه التقدم والقصور، 2009/6/13، نقلاً عن: http://www.alqudscenter.org
- ثامر أبو بكر، قراءة في الانتخابات الأردنية لعام 2003، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن: http://archive.electionsjo.com
- منار محمد الرشواني، الأحزاب السياسية في الأردن...تاريخها الانتخابي، 2012، نقلاً عن: http://www.mahjoob.com

- العمل الاسلامي: مروجو الصوت الواحد جزء من قوى الشد العكسي، 19 تموز 2012 ، نقلاً عن: **http://www.assabeel.net**
- عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في السلطة، منظمة ليبرتي- لندن، 1994م، ص107-110.
- أحمد فايق دلول، الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)، 2012، نقلاً عن: **http://www.ikhwanwiki.com**
- أحمد دحموس، اخوان الأردن يشترون ولاء المخيمات بالمساعدات، 2012/12/3، نقلاً عن: **http://www.shihannews.net**
- رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح، 2011/04/28، نقلاً عن موقع حزب جبهة العمل الإسلامي: **http://www.jabha.info**
- ندوة المرأة الأردنية في قلب عملية الإصلاح والتطوير، مركز الرأي للدراسات، 2012/12/4، نقلاً عن: **www.alraicenter.com**
- حقوق المرأة لدى الاخوان المسلمون بين الغياب والتهميش، 2012/6/4، نقلاً عن: **http://assawsana.com/**
- كلمة الأمين العام حمزة منصور في (مؤتمر أردنيات من أجل الإصلاح)، 2012/1/18، نقلاً عن موقع حزب جبهة العمل الإسلامي: **http://www.jabha.info/**
- أبو دلو، أحمد (2007)، دور الاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي في الأردن، الجامعة الأردنية، نقلاً عن الرابط التالي: **http://www.dahsha.com**
- وسائل الإعلام والإصلاح السياسي إشكالية العلاقة، 2009/6/14، نقلاً عن: **http://www.startimes.com**
- شتيوي، موسى، الإعلام والإصلاح السياسي، 2012/7/5، نقلاً عن جريدة الغد: **http://www.alghad.com/index.php**
- قناة الجزيرة، لمواجهة الغلاء وخشية احتجاجات شعبية: الأردن يُخفض الضرائب. 2011، **www.aljazeera.net**
- الاحتجاجات الأردنية 2011-2012، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **http://ar.wikipedia.org**
- المشاقبة ،أمين (2012) الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»، جريدة الدستور، نقلا عن الرابط:**http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx**

- أحمد فايق دلول، الحركة الإسلامية في الأردن بين الدعوة والدولة (حزب جبهة العمل الإسلامي)، 2012، نقلاً عن: **http://www.ikhwanwiki.com/index.php**
- منصور : نرفض التجريح .. والاردن يعيش ازمة حقيقية، 2012/4/18، نقلاً عن: **http://www.watnnews.net**
- علاء زهير الرواشدة ، وجهة نظر فـــي دور العشيرة بالمجتمع، 2010، نقلاً عن: **www.jor1jo.co**
- دور العشيرة السياسي في الأردن، 2012، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، نقلاً عن: **www.jcss.org/SubDefaultar.aspx**
- محمد سليمان أبو رمّان، دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية، الجزيرة، نقلاً عن: **http://www.mahjoob.com**2012
- الفلاحات: قانون المطبوعات حرب على الإصلاح والإصلاحيين، 2012/11/25، نقلاً عن:**http://www.akherkhabar.net**
- بـــيان صادر عن الحركة الاسلامية يوضح مطالبها الاصلاحية، 2010 ، نقلاً عن: **http://www.jalaad.com/index.php**
- الجبهة الوطنية للإصلاح : المؤشرات تدل إلى دخول الأردن في حقبة الردّة عن الإصلاح ومعاقبة قياداته الحراكية الشابة، 2012/9/24، نقلاً عن: **http://www.allofjo.net/index.php**
- تحالف مناهض لقانون المطبوعات المثير للجدل في الاردن، 2012/9/24، نقلاً عن: **/http://assawsana.com**
- إخوان الأردن: تعديل قانون الإعلام يزيد من تعقيد المشهد الداخلي، 2012/8/27، نقلاً عن: **http://www.elaph.com**

و- القوانين والدساتير:

- قانون الانتخاب المؤقت رقم(22) لسنة 1986
- قانون الانتخاب لسنة 1993 رقم 15.
- قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001.

- قانون الانتخاب الأردني لعام 2007.
- الدستور الأردني لسنة 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Dewey, John**. "Democracy and Education".** Macmillan, London. 1994.
- Donald Everett Webster، **The Turkey of Ataturk: Social Process in the Turkish Reformatio**n، Philadelphia: the American Academy of Poetical and Social Science، 1939.
- Giddens، Anthony. **"Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics"**. Polity press، London University، U.K. 1994.
- John E. Esposito، **Islam and Politics**، 3rd Edition، New York Syracuse University Press، 1991، p. 43.
- Miller، David، (1995)، ed، **The Blackwell Encyclopedia Political Thought Oxford**. UK، New York، Black well.